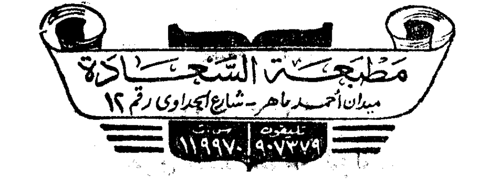
جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة

بلاغة القصر

دراسة نقدية تحليلية

بقلم الدكتور
عبد العزيز أبو سريع ياسين

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م


مطبعة السعادة
ميدان أحمد ماهر - شارع الجداوى رقم ١٢
تليفون ٩٠٧٣٧٩
ص.ب ١١٩٩٧٠

الإهداء

إلى الله ، لا أشرك مع الله أحداً

إلهي أنت مقصودي ورضاك مطلوبي

عبد العزيز أبو سريع يس

بسم الله الرحمن الرحيم

تصــــدير

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، إياك نعبد وإياك نستعين ، اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ، ولا الضالين .

والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين ، سيدنا محمد النبي العربي العظيم ، وعلى آله وأصحابه ، وأتباعه وأحبابه ، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم الدين ، عدد كل معلوم لك يا الله يا حيّ يا قيوم يا عليّ يا عظيم .

وبعــــد :

فهذا بحث بلاغي نقدي بعنوان « بلاغة القصر ـ دراسة نقدية تحليلية » ، قد ارتبط ارتباطاً قوياً ببلاغتنا القديمة ، كما ارتبط ارتباطاً قوياً أيضاً بالفكر النقدي المتطور في عصرنا الحديث ، ، محاولاً المزج بينهما في دراسة جديدة لهذا الباب الهام من أبواب البلاغة العربية تساير روح العصر الحديث في ذات الوقت الذي تحافظ فيه على القديم .

وهذا هو الطريق الأمثل في التجديد ـ فيما نعتقد ـ . . . تجديد يقتل القديم فهما ، . . . تجديد يعهد للقديم أصالته ، . . تجديد يحترم العلماء الذين خدموا النصوص الدينية والعربية : من قرآن كريم ، وحديث شريف ، وأدب فصيح شعر أو نثر .

أما التجديد الذي يقوم على هدم التراث بعد التنكر لقيمته فهو النذير

بالفعل الحقيقي لأمتنا العربية والإسلامية ، ذلك أن بعدنا عن تراثنا العربي والإسلامي هو أول مراحل هذا الفعل ، وقديماً أقسم الأوائل : « أنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ».

وقد قام هذا البحث على مقدمة وسبعة فصول هذه ترجمتها :

المقدمة : مدخل إلى دراسة أساليب القصر .

الفصل الأول : القصر بطريق النفي والاستثناء .

الفصل الثاني : القصر بطريق إنما .

الفصل الثالث : القصر بطريق العطف .

الفصل الرابع : القصر بطريق التقديم .

الفصل الخامس : القصر بطريق تعريف ركني الإسناد — أو أحدهما — بأل الجنسية .

الفصل السادس : القصر بطريق ضمير الفصل .

الفصل السابع : بلاغة القصر في ضوء الفكر النقدي الحديث .

هذا ، والله أسأل أن ينفع بهذا البحث كاتبه ، وقارئه ، وناقده الذي يبتغي بنقده وجه الله ثم خدمة تراث هذه الأمة .

إنه من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، هو حسبنا ونعم الوكيل ؟

المعادي في : ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ د / عبد العزيز أبو سريع ياسين
ديسمبر ١٩٨٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مدخل إلى دراسة أساليب القصر

القصر

مادة القصر بين الاصطلاح اللغوى والاصطلاح البلاغى :

ذكر صاحب اللسان ـ وهو بصدد الحديث عن تنوع دلالة مادة القصر[1] ـ أنها قد تأتى بمعنى « خلاف الطول ، ومن ذلك الحديث الشريف ، أن أعرابياً جاء النبى صلى الله عليه وسلم فقال : علمنى عملاً يدخلنى الجنة ، فقال له صلى الله عليه وسلم : لئن كنت أقصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة ، أى جئت بالخطبة قصيرة ، وبالمسألة عريضة ، يعنى قللت الخطبة ـ أى الخطاب والكلام ـ وأعظمت المسألة ـ أى السؤال الذى تريده » .

وقد يكون من قبيل التفرع عن هذا المعنى ، معنى الحذف الذى أورده صاحب اللسان أيضاً حين قال : « والقصير من الشعر : خلاف الطويل ، وقَصَّر الشَّعر : كفَّ منه وغضَّ حتى قصر ، وفى التنزيل العزيز : (محلقين رءوسكم ومقصرين)[2] ، والاسم منه القِصار ـ عن ثعلب ، وقَصَّر من شَعَره تقصيراً : إذا حذف منه شيئاً ولم يستأصله » .

(١) انظر حديث لسان العرب عن مادة القصر ج ٥ / ٣٦٤٤ – ٣٦٥٠ ، طبعة دار المعارف

(٢) سورة الفتح آية ٢٧

كما ذكر أيضاً أنها تأتى بمعنى الغاية ، ومن ذلك قول الشاعر :

عش مابدا لك قصرك الموت لا مَعْقِلٌ منه ولا فوت
بَيْنا غنى بيتٍ وبهجته زال الغنى وتقوض البيت

يقال : قصرك أن تفعل كذا ، أى حسبك وكفايتك وغايتك ، وكذلك قصارك وقصاراك .

ثم قال : وهو معنى الحبس ، لأنك إذا بلغت الغاية حبستك .

ثم توسع فى إفادة القصر لمعنى الحبس ، فنقل عن العلماء ما يفيد ذلك فقال : « التهذيب : القصر : الحبس ، قال الله تعالى :[1] (حور مقصورات فى الخيام) أى محبوسات فى خيام من الدر ، مخدرات على أزواجهن فى الجنات ، وامرأة مقصورة : أى مخدّرة » .

« وقال الفراء فى تفسير مقصورات : قصرن على أزواجهن ، أى حبسن فلا يردن غيرهم ، ولا يطمحن إلى من سواهم » .

وهذا المعنى الأخير هو الذى وقف عنده البلاغيون فى تحديد معنى التركيب البلاغى الذى أطلقوا عليه « أسلوب القصر » ، فقد قال سعد الدين التفتازانى[2] « القصر : تخصيص شىء بطريق مخصوص » ، أى حبس شىء على شىء آخر لا يتعداه إلى غيره بأحد طرق القصر ، التى سنفصح عنها فيما يلى :

---

(١) سورة الرحمن آية ٧٢
(٢) مختصر المعانى ١٣١

طرق القصر :

يقول الله سبحانه :[1] (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا).

ويقول الله سبحانه[2] : (إنما إلهكم الله الذى لا إله إلا هو وسع كل شيء علما) .

ويقول ابن سناء الملك عن محبوبته :

بدوية الأوطان لا حضرية الـــأعطان[3] عطر ثوبها لك حبُّها
والدَّلُّ منها فعلُها لا قولُها والحسنُ منها طبعُها لا كسبُها
شمطاء ما عرف التكحُّلَ طرفُها يوماً ولا عرف التخضُّبَ كفُّها
فسوارُها هو نوبُها ، وخباؤها هو شِعْبُها ، ورقيبُها هو كلبُها

ويقول الأعشى عن ممدوحه :

هو الواهبُ المائةَ المصطفا ة إمَّا مخاضاً وإما عشاراً

فى الآية الأولى : نجد أن الله عز وجل قد بين أن محمداً صلى الله عليه وسلم مهمته أن يكون رسولاً كبقية الرسل الذين خلوا من قبله ، يبلغون عن الله أوامره ونواهيه ، ولا يتعدون هذه المهمة إلى غيرها من اختصاصات الألوهية مثلا ، كالخلود والبقاء الدائم .

(١) سورة آل عمران : ١٤٤
(٢) سورة طه : ٩٨
(٣) قال أبو عبيد : المعطنة : المنتنة الريح

فالآية تفيد معنيين :

الأول : تخصيص محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة وقصره عليها .

والثانى : نفى اختصاص الخلود الدائم فى الحياة عنه صلى الله عليه وسلم .

وطريق هذا التخصيص هو النفى والاستثناء .

وفى الآية الثانية : نجد الله عز وجل يقصر الألوهية على نفسه وينفيها عن غيره وذلك فى أسلوبين :

الأول : إنما إلهكم الله ، أى الله وحده ، لا يتعدى الأمر ـ أمر الألوهية ـ إلى غيره .

والثانى : لا إله إلا هو ، حيث يفيد ذلك الأسلوب قصر الألوهية أيضاً عليه سبحانه ، وينفيها عن غيره .

وزاد الله عز وجل ذلك الأمر إيضاحاً وبياناً حينما تحدث عن أحقيته فى هذه الألوهية وانتفاء أن يشركه فيها أحد ، فقال عز وجل (وسع كل شىء علما) .

وطريق التخصيص فى الأسلوب الأول هو « إنما » ، بينما طريق التخصيص فى الأسلوب الثانى هو النفى والاستثناء .

وفى أبيات ابن سناء الملك نجد عدة أساليب تفيد القصر ، أى تفيد إثبات الشىء للشىء بطريق الاختصاص والحبس عليه ، كما تفيد أيضا حكم النفى لغير هذا الشىء الذى جاء له الاختصاص ، فمثلا يقول ابن سناء : إن محبوبته بدوية الأوطان لا حضرية ، فيثبت بذلك أنها من جماعة البدو ، فجمالها طبيعى كطبيعة الحياة التى يختلط بها أهل البدو ، ولا يفارقونها ، وينفى أيضا أن تكون حضرية فى تزييف ملامح جمالها عليه .

وطريق القصر هنا هو العطف بكلمة « لا » .

ويقول ابن سناء الملك فى البيت الأول أيضاً محدثاً نفسه عن هيامه بمحبوبته : (عطّر ثوبَها لك حبُّها) ، فنلاحظ عليه أنه قدم المفعول على الفاعل اهتماما به ، وهذا خطأ ، ولو قدمه على الفعل والفاعل لكان هذا التقديم مفيداً للاختصاص فيكون أشد خطأ ، ذلك أن الشاعر يريد أن يظهر لنا شدة هيامه بمحبوبته ، ولكنه يخطىء طريق أداء هذا المعنى فينسب عطر ثوب محبوبته ، بل عطر محبوبته ذاتها — إلى حبه ، والأحق أن يجعل الرائحة الزكية تنبع منها — كما قال امرؤ القيس[1] .

وإن شفائى عـــبرة مهراقة	فهل عند رسم دارس من معوّل
كدأبك من أم الحويرث قبلها	وجارتها أم الرباب بمأســـل
إذا قامتا تضوّع المسكُ منهما	نسيم الصبا جاءت بريّا القرنفل
ففاضت دموع العين منى صبابة	على النحر حتى بلّ دمعى محملى

---

(١) شرح المعلقات السبع للامام الأديب أبى عبد الله الحسين بن أحمد الزوزنى ٦/٧ ، المهراق : المصبوب ، أرقت الماء وهرقته وأهرقته : صببته ، المعول : أعول الرجل : إذا بكى بصوت مرتفع ، والعبرة : الدمع ، يقول فى البيت الأول : إن شفائى من دائى يكون بدمع أصبه ، ثم قال : ولا ينفع البكاء عند رسم دارس ، الدأب: العادة يقول فى البيت الثانى : إن عادته أن يكون قليل الحظ فى وصل هذه المرأة كالتى كن قبلها من النساء فى مكان جبل مأسل ، وذكر لنا من النساء فى هذا المكان أم الحويرث وجارتها أم الرباب .

والبيت الثالث هو محل الشاهد ، حيث ذكر أن أم الحويرث ، وأم الرباب إذا قامتا فاحت ريحة المسك منهما كنسيم الصبا إذا جاءت بعرف القرنفل ونشره .

ثم وصف حاله فى البيت الرابع فقال : لقد سالت دموع عينى من فرط وجدى بهما وشدة حنينى إليهما حتى بل دمعى حمالة سيفى .

وتتابع حديث ابن سناء الملك عن محبوبته فنجده يقول : والدّل منها فعلها لا قولها ، فنجده قد أحسن كل الإحسان ، إذا أثبت لمحبوبته أن ما يصدره منها هو فعلها ، ونفى فى نفس الوقت ما هو معروف لدى الناس من أن الدّل من النساء يكون فى القول ، وبذلك أثبت لمحبوبته الحسن الأوفى ، والجمال الأكمل وأكد ذلك أيضاً بأسلوب قصر — على نفس هذه الطريقة — فى الشطر الثانى من هذا البيت ، حيث قال : (والحسن منها طبعها لا كسبها) فهو مركوز فى داخلها لا تكتسبه عند ما ينظر إليها ، فهنا نفى وإثبات أيضا .

والقصر هنا بطريق العطف بكلمة « لا » كما تقدم نظيره .

أما البيت الذى يقول فيه :

فسوارها هو نوسها ، وخباؤها هو شعبها ، ورقيبها هو كلبها

فهو ثلاثة أساليب كلها جاءت على طريقة القصر بضمير الفصل الذى يؤكد مضمون الجملة .

ومن هنا فإن الشاعر يقول : إن سوار محبوبته — أى قلبها — ينوب عنها عند اللقاء ، فهى تحضر لمقابلته بقلبها لا بجسمها فقط ، وهو يذهب إلى الوادى الذى تسكن فيه لكى يراها ، حيث خباؤها — أى منزلها ومسكنها — هو شعبها .

وقد يشعر ذلك بشىء من الغنى ، فالشعب — أى الوادى — متسع ، وربما لها أكثر من منزل فى أرجاء هذا الوادى .

كما أنه يأتى بقصر ثالث بضمير الفصل أيضا فيقول : ورقيبها هو كلبها ، أى لا رقيب غير الكلب معها .

وقد يشعر ذلك أيضا بثقة أهلها ، أو بترفها ورغد عيشها .

أما بيت الأعشى فإنه يمدح فيه صاحبه بأن من عادته بأنه يهب النياق

الحوامل (المخاض) أو العشار التي قاربت على الولادة من كثرة جوده وكرمه ولا يهب غيرها من النوق الفوارغ من الحمل .

وطريق القصر هنا هو تعريف ركني الإسناد .

من هنا تكون طرق القصر ستة : النفي والاستثناء ، وإنما ، والعطف بـ « لا » ، ومثل « لا » في طريق العطف : لكن ، وبل .

هذه ثلاثة :

وأما الثلاثة الأخرى فهي التقديم ، وضمير الفصل ، وتعريف ركني إسناد الجملة — أو أحدها — بأل الجنسية .

المزية الفنية العامة لطرق القصر الستة :

هذه الطرق الستة هي أحد مجالات الصنعة والفكر الأدبي البليغ في أداء المعاني عند اقتضاء المقام لها ، ذلك أن الإمام عبد القاهر الجرجاني يقول [1] : « الفكر من الإنسان يكون في أن يخبر عن شيء بشيء ، أو يصف شيئا بشيء أو يضيف شيئا إلى شيء ، أو يشرك شيئا في حكم شيء ، أو يخرج شيئا من حكم قد سبق منه لشيء ، أو يجعل وجود شيء شرطاً في وجود شيء ، وعلى هذا السبيل .

« هذا كله فكر في أمور معلومة معقولة زائدة على اللفظ » .

من هنا فإن الأديب عندما يفكر في إثبات شيء لشيء ونفيه عن غيره عليه أن يستخدم وسيلة أو طريقا من طرق القصر الست السالفة الذكر ليس غير حتى يستطيع الوفاء بهذا الإثبات ، وذلك النفي ، أو بعبارة أخرى حتى يؤدي معنى القصر ، الذي هو معنى ثانوي ، أو غرض أدبي يكمن في نفس الأديب .

---

(١) دلائل الأعجاز ٣١٩

ويكون الحال هنا هو معنى القصر — أى إرادة المتكلم تخصيص شيء بشيء ونفيه عن غيره ، ومقتضى الحال هو استخدام أحد طرق القصر حسبما يشير مقام الاستعمال — كما سنوضح فيما بعد .

ومطابقة الكلام لمقتضى الحال هو مجيء الكلام مشتملا على استخدام طريق القصر الذى يحدده المقام .

والشيء الأول المذكور فى قولهم: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص هو المقصور ، والشيء الثانى هو المقصور عليه ، وقد يكون كل منهما صفة أو موصوفا — على ما سيأتى بعد .

وجملة القصر — كما فهمنا — تؤدى معنيين : معنى الإثبات ، ومعنى النفى .

ومن هنا فإنها تدخل ضمن التراكيب البلاغية الجيدة ، ذلك أنه يمكن التعبير عن معنى القصر بجملتين، إحداهما مثبتة ، والأخرى منفية ، ولكن يعدل الأدباء عن ذلك إلى جملة القصر عند طلب المقام لها ، لكى يكون نظمهم ذا مزية فنية .

يقول الإمام عبد القاهر : « وإنما تكون المزية ، ويجب الفضل إذا احتمل — أى الأسلوب — فى ظاهر الحال غير الوجه الذى جاء عليه وجها آخر ، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيت للذى جاء عليه — أى الأسلوب — حسنا وقبولا يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثانى .

« أما إذا كان — الأسلوب — بينًا لا يحتمل إلا الوجه الذى هو عليه حتى لا يشكل ، وحتى لا يحتاج فى العلم — بأن ذلك حقه وأنه الصواب — إلى فكر وروية ، فلا مزية » .

ومن هنا كانت طرق القصر الست التى ذكرها البلاغيون معتبرة محترمة ، فلا يدخل فيها كل أسلوب يفيد القصر غيرها .

(١) دلائل الإعجاز ٢٢١

مناقشات حول طرق القصر :

١ – مع الشيخ سليمان نوار :

حاول الشيخ سليمان نوار فى مذكراته فى الفصل والوصل والقصر ، التوسع فى تعريف القصر متأثراً – وفق ما نرى – بدراسة الأصوليين ، وكما سيتضح ذلك فيما بعد ، فقال[1] : « دلالة جملة واحدة على اختصاص أمر بآخر ، سواء أكان منشأ تلك الدلالة الوضع ، أم العقل ، أم الذوق » .

وهو بهذا التعريف يدخل مثل قولنا : قصرت كذا على كذا ، وقولنا : هذا مقصور على كذا أو محبوس عليه ، وقول الله سبحانه[2] : (يختص برحمته من يشاء) ، وقول الشاعر :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى   حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر :

أرونى أمة بلغت مناها   بغير العلم أو حد اليمان

فى باب القصر :

ونحن نرى أن مثل هذه الأساليب – كما رأى عبد القاهر – بمعزل عن المزية الفنية إذا أريد بها معنى القصر ، ذلك أنها قد أدت المعنى بالطريق البيِّن الذى لا يحتمل إلا الوجه الذى هو عليه حتى لا يشكل ، وحتى لا يحتاج فى العلم إلى

---

(١) انظر مذكرات الشيخ سليمان نوار فى الفصل والوصل والقصر ص ٣ – الطبعة الثانية ١٩٣٤ م .

(٢) سورة آل عمران ٧٤ ، والباء هنا داخلة على المقصور عليه ، يقال : خصه به بالشىء واختصه به أى أفرده به دون غيره (انظر لسان العرب مادة خص) .

فكر وروية ، والتراكيب البلاغية الفنية لابد أن يكون فيها قدر من الغموض الفنى الذى تحتاج معه إلى فكر وروية »[1] .

كما أن الإمام السكاكى أكد أن لهذه الطرق استعمالا خاصاً حيث قال[2] : « وهذه الطرق تتفق من وجه ، وهو أن المخاطب معها يلزم أن يكون حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ونفى خطئه » .

ونؤكد ما نقول بأن مادة (خصّ) التى تفيد الاختصاص لا تفيد معنى الإثبات والنفى — كما هو باب القصر — وإنما تعنى التفرد الذى هو ضد المشاركة ، أو الانفراد الذى هو خلاف العموم ، وفى ذلك يقول الراغب الأصفهانى[3] : « التخصيص والاختصاص والخصوصية والتخصص : تفرد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة ، وذلك خلاف العموم والتعمم والتعميم » .

هذا ، وقد رد الدكتور محمد أبو موسى مقالة الشيخ سليمان نوار هذه فقال[4] : « كسر هذا القيد — يعنى قيود طرق القصر المعروفة لدى البلاغيين — وإهماله يجعل الأمر فى هذا الباب غير منضبط ، فضلا عن أن الصور الكثيرة الداخلة فيه ليس وراءها اعتبارات بلاغية » .

٢ — مع الدكتور إبراهيم أنيس :

إذا كنا قد اختلفنا مع الشيخ سليمان نوار فى فتح الباب على مصراعيه

---

(١) يكمن هذا الغموض فى تراكيب أساليب القصر عند البحث فى منطوقها ومفهومهـــا .

(٢) مفتاح العلوم ١٢٧

(٣) مفردات القرآن : مادة خص ص ١٤٨

(٤) دلالات التراكيب ص ٤٢

لأساليب القصر ، فإننا نختلف أيضا مع الدكتور إبراهيم أنيس الذى يوحى كلامه الغامض فى دراسة موضوع النفى اللغوى — فى كتابه (من أسرار اللغة) بإخراج أسلوب النفى والاستثناء من هذه الأساليب ، وجعله وسيلة من وسائل تأكيد النفى .

وها نحن نقتطف بعض عباراته فى هـذا المجال ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس[1] : « والذى قـد يثير اهتمام اللغوى المحقق هو « إلا » حين تسبق بالنفى ، وهو ذلك الاستعمال المسمى عند البيانيين بالقصر ، مثل[2] : (وما محمد إلا رسول) ، فقد دق على أذهان بعضهم معنى هـذا الاستعمال ، ومواضع الـكلام التى تتطلبه ، واكتفى أهل البيان بأن عرضوه ، علينا كوسيلة من وسائل القصر ، مثلها فى هذا مثل[3] : (إنما أنت نذير) » .

ثم يقول بعد استعراض حديث عبد القاهر الذى يشرح ويقارن فيه معنى القصر لـكل من إنمـا ، والنفى والاستثناء[4] : « وليس يكفى الربط بين الاستعمالين أن يكون كل منهما وسيلة من وسائل ما يسمى بالقصر ، لأن القصر لا يعـدو أن يكون تأكيداً للكلام ، ومبالغة فى توضيح الأحكام وتثبيتها فى الأذهان » .

كما يقول أيضا[5] : « إن استعمال « النفى مع إلا » كان فى أصله وفى معظم ما جاءنا من نصوص قديمة لا يفهم ظاهر معناه ، ولكنه وسيلة من وسائل التلميح والتعريض يهدف بها المتكلم إلى تأكيد النفى فى كلام سابق » .

(١) من أسرار اللغة ١٨٨
(٢) آية كريمة من سورة آل عمران ، رقم ١٤٤
(٣) الآية رقم ١٢ من سورة هود .
(٤) من أسرار اللغة ١٩٠
(٥) المرجع السابق ١٩١

ثم يستعرض بعد ذلك مثالا عاميا نترفع أن يكون فى بحثنا هذا ، بين النصوص الأدبية الفصيحة ، ثم يقول[١] : « ويخيل إلىّ أن آثار الاستعمال القديم « النفي مع إلا » قد بقيت لنا فى مثل هذا الأسلوب العامى فى لهجاتنا الحديثة ، وأن ما ندركه الآن من مثل هذا الاستعمال ليلقى ضـــوءا على الاستعمال القديم الذي أوشك الكتاب والشعراء أن يحيدوا به عن أصله .

« ولا يعنينا إلى أى مدى قد تطور هذا الاستعمال فى الكتابة بقدر ما يعنينا الأصل منه ، وكيف أفاد هذا المعنى الذى نقرره هنا » .

ولست أدرى ماذا يقصد بالمعنى الذى يقرره هنا ، لأنه قد استعرض على الفور عدة نصوص قرآنية ، مؤكداً على أنها تؤدى معنى تأكيد النفي الذى وصفه منذ لحظات بأنه استعمال قديم وأنه قد تطور وحاد عن أصله .

والأساليب التى استعرضها تفيد القصر ، وقد يكون هو المعنى المتطور الذى يقصده ، لكن ذلك يختلف عما يشير إليه كلامه حيث يقول[٢] : « لقد استعرضت كل الآيات القرآنية التى وصف فيها النبى صلى الله عليه وسلم بأنه بشر أو نذير أو رسول ، وهى :

وما أنت إلا بشر مثلنا وإن نظنك لمن الكاذبين
ما أنت إلا بشر مثلنا فأت بآية إن كنت من الصادقين } سورة الشعراء[٣]

قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا
قالت لهم رسلهم إن نحن إلا بشر مثلكم } سورة إبراهيم[٤]

---

(١) الموضع السابق .
(٢) من أسرار اللغة ١٩٢
(٣) سورة الشعراء : الأولى رقم ١٨٧ ، والثانية ١٥٤
(٤) سورة إبراهيم : الأولى رقم ١٠ ، والثانية ١١

ما هذا إلا بشر مثلكم يريد أن يتفضل عليكم } سورة المؤمنون[١]
ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون

قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء[٢]

فى كل من هذه الآيات نلحظ أن المراد الأساسى هو نفى صفة الألوهية عن الرسل ، أو أنهم ملائكة ذوو قدرة خارقة فوق مقدور البشر ، فهو كلام يشير إلى أمر سابق ويؤكد نفيه » .

وعزائى أن أقول بعد ذلك : إن حديثه اللاحق لما قدمنا يشير إلى تراجعه عن إخراج هذا الأسلوب ـ النفى والاستثناء ـ من أساليب القصر ، واكتفائه بما قاله الإمام الرازى قبله عند التفريق بين القصر بإنما والقصر بما وإلا رغم زعمه أن هذا الكلام من بنات أفكاره ، وإن كان لنا على ذلك بعض التحفظ ، وسنذكر تفصيل ذلك بعد حين .

النشأة العلمية لأسلوب القصر ، واحتضان الدراسات الدينية لها :

إذا كان من الثابت بيقين أن أول الدراسات العلمية المنظمة التى وردت عن العرب هى الدراسات الدينية للقرآن الكريم والحديث الشريف فإن من المؤكد أن هذه الدراسات حظيت بقصب السبق فى دراسة أسلوب القصر ، وليس ذلك إلا لكثرة وجودة فى القرآن والسنة .

وللتدليل على ما نقول نذكر مقولة ابن دقيق العيد التى رواها الإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى فى كتابه فتح البارى بشرح صحيح البخارى

(١) سورة المؤمنون : العليا رقم ٢٤ ، والثانية ٣٣
(٢) سورة يس آية ١٥

فى التعليق على الحديث الشريف (إنما الأعمال بالنيات) حيث قال[1] : «واستدل على إفادة «إنما» الحصر بأن ابن عباس استدل على أن الربا لا يكون إلا فى النسيئة بحديث (إنما الربا فى النسيئة) » .

وإذا كانت هذه المقولة من ابن دقيق العيد تنسب القول بإفادة « إنما » الحصر لابن عباس رضى الله عنه فإن هذا العالم أكد هذا الفهم للصحابة جميعا حين قال فى التعقيب على ما نقل من استدلال الإمام ابن عباس : « وعارضه جماعة من الصحابة فى الحكم - أى فى حكم كون الربا محصوراً فى النسيئة - ولم يخالفوه فى فهمه ، فكان كالاتفاق منهم على أنها تفيد الحصر » .

ويؤكد ما يقول ابن دقيق العيد من حديث الاتفاق على إفادة « إنما » الحصر تعليق مجاهد بن جبير - تلميذ ابن عباس رضى الله عنهما - على « إنما » فى الآية الكريمة[2] (وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون) حيث يقول : « تلك المالأة هدى وصلاح وليست بفساد » .

ورغم هذا التأكيد كله على إفادة « إنما » معنى الحصر يدور خلاف بين الأصوليين : هل تفيد « إنما » مطلقا معنى الحصر ؟ أم يكون ذلك إذا وقعت فى الاستعمال موقع النفى والاستثناء ؟

ثم إذا كانت تفيد هذا المعنى ، هل إفادتها له بالمنطوق أو بالمفهوم ؟

وهل تفيد هذا الحصر بالوضع أو بالعرف ؟

ثم أيكون ذلك بالحقيقة أم بالمجاز ؟

---

(١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ج ١ / ١٢ — نشر دار المعرفة — بيروت .

(٢) سورة البقرة : ١١ ، وانظر مقولة مجاهد فى البحر المحيط ج ١ / ٦٥

ذهب المحققون إلى أنها تفيد القصر بالمنطوق وضعا حقيقيا ، أى تفيد ـ على سبيل التأكيد ـ الإثبات والنفى دفعة واحدة ، وهى مركبة من (إنّ) التى للتأكيد ، و (ما) الزائدة للتأكيد أيضا ، وقد نقل ذلك ـ كما يقول ابن حجر العسقلانى ـ شيخ الإسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالآمدى وابن عطية الذى قال :[1] « إن (إنما) لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع ، ويكون للحصر مجازاً ، ويحتاج فى هذا إلى قرينة » .

وذهب بعض الأصوليين إلى أنها تفيد معنى القصر بالمفهوم ، ذلك أن لفظ (إنّ) يفيد الإثبات ، ولفظ (ما) يفيد النفى[2] ، ومن هنا يكون مفهومها التركيبى النفى والاستثناء ، يعزز ذلك ويؤيده استعمالها استعمال النفى والاستثناء كقوله تعالى : (إنما تجزون ما كنتم تعملون) وكقوله (وما تجزون إلا ما كنتم تعملون) وقوله : (إنما على رسولنا البلاغ المبين) وقوله : (ما على الرسول إلا البلاغ) ، الخ .

كما تؤكد ما نقول من احتضان الدراسات الدينية للنشأة العلمية لأسلوب القصر بحديث الخلاف بين الأصوليين الشافعية منهم والحنفية حول الاستثناء من النفى ، والاستثناء من الإثبات ، حيث يرى الشافعية أن الاستثناء من النفى

---

(١) انظر فتح البارى ج ١ / ١٢ ، ١٣ ، هذا ، وقد تبعه أبو حيان من النحاة ، واستدل على ذلك بقياسها على باقى أخواتها عند التحاق « ما » الزائدة بهن ، حيث لا يفدن الحصر ، فكذلك « إن » ، وسيأتى هذا الرأى والرد عليه (البحر المحيط ج ١ / ٦١ ، النهر الماد ج ١ / ٦٦) .

(٢) فند هذا الرأى ابن هشام فى كتابه (المغنى) ، وسنذكر ذلك فى حينه ، كما قال أبو حيان عن صاحبه إنه غير عارف بالنحو (البحر المحيط ج ١ / ٦١ ، النهر الماد ج ١ / ٦٦) .

إثبات ، ومن الإثبات نفى بدليل[1] أن القائل إذا قال : (لا إله إلا الله) كان موحداً مثبتاً الألوهية لله سبحانه وتعالى ، ونافيا لها عما سواه ، ولو كان نافيا للألوهية عما سوى الرب تعالى غير مثبت لها بالنسبة إلى الرب تعالى ، لما كان ذلك توحيداً لله تعالى لعدم إشعار لفظه بإثبات الألوهية لله تعالى ، وذلك خلاف الإجماع[2] .

بينما يرى الأحناف أن الاستثناء من النفى لو كان إثباتا لكان معنى الحديث الشريف (صلاة إلا بطهور) : كل صلاة بطهور صحيحة ، وهذا باطل[3] ، لأن بعض الصلاة الملصقة بالطهور باطلة ، كالصلاة إلى غير جهة القبلة ، والصلاة بدون نية ، ونحو ذلك[4] .

هـذا عن حديث الاستثناء من النفى ، أما الاستثناء من الإثبات مثل ما استشهدوا به من قول المقر : (له على عشرة إلا ثلاثة) فلهم فيه خلاف

---

(١) انظر كتاب الأحكام فى أصول الأحكام للعلامة سيف الدين أبى الحسن على الآمدى جـ ٢ / ١٣٨ – مطبعة محمد على صبيح ١٩٦٨ م .

(٢) يقرب الآمدى هذا التحليل بمثال بسيط فيقول : إذا قال القائل : لا عالم فى البلد إلا زيد ، كان ذلك من أدل الألفاظ على علم زيد وفضيلته ، وإن كان ذلك متبادراً إلى فهم كل سامع لنوى ، ولو كان نافياً للعلم عما سوى زيد ، غير مثبت للعلم لزيد لما كان كذلك . وعلى هذا النحو فى كل ماهو من هذا القبيل

(٣) يرى الأحناف أن المراد بالاستثناء إخراج المستثنى عند دخوله فى المستثنى منه ، وأن هذا الاخراج غير متعرض لنفيه ولا إثباته .

(٤) أعرب الأحناف الجار والمجرور بعد « إلا » خبراً ، بينما الشافعية يدفعون هذا للمعنى الوارد عند الحنفية بإعراب الجار والمجرور حالا ، وعلى هذا يكون المعنى فى الحديث المذكور : لا صلاة جائزة فى حال من الأحوال إلا فى حال اقترانها بالطهور . هذا ومثل الحديث الشريف المذكور الأحاديث النبوية : لا نكاح إلا بولى ، لا صوم لمن لم يبيت الصيام ، لا تبيعوا البر بالبر إلا سواء بسواء .

ومذاهب ، ليس مكانها هذا التمهيد ، وإنما المكان للآن الإشارة إلى عناصر جهد الأصوليين فى هذه النشأة العلمية .

ويتطرق البحث الدينى أيضا إلى حديث الاستثناء من غير الجنس كما فى الآية الكريمة[1] (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه ، أفتتخذونه وذريته أولياء من دونى وهم لكم عدو ، بئس للظالمين بدلا) .

وإلى حديث الاستثناء من الاستثناء ، كما فى قوله عز وجل[2] : (قال فما خطبكم أيها المرسلون ، قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين ، إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين ، إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين) .

وليس لنا أن نتوسع فى حديث الدراسات الدينية لأسلوب القصر ، فهذا غير مجالنا الآن ، لأن مهمتنا الأولى هى الحديث عن القصر فى الدراسات البلاغية ، فحسبنا هذه الإلمامة التى تنم عن احتضان الدراسات الدينية الأصولية للنشأة العلمية لهذا المبحث البلاغى الهام .

جذور البحث البلاغى لأسلوب القصر :

من المسلم به أن يأخذ البحث البلاغى الأسس التى وضعها البحث الدينى فيقيم عليها بنيان الدراسة البلاغية لأسلوب القصر ، ومن المسلم به أيضاً أن كتاب سيبويه أول كتاب يمكن أن نعتمد عليه فى مجالنا الذى نحن فيه ، وأهم ما يمكن أن نشير إليه هو التقاط إمام العربية لفهم الإمام ابن عباس معنى

---

(١) سورة الكهف : ٥٠

(٢) سورة الحجر : ٥٧ — ٦٠

الحصر من الحديث الشريف (إنما الربا فى النسيئة) وتوظيفه له فى خدمة الأساليب العربية وبيان مقاماتها الفنية ، وذلك باستخدام هذا المعنى فى طريق آخر ، هو طريق النعت بـ (لا) ، فقال[1] : « ومنه ـ أى من النعت ـ مررت برجل راكع لا ساجد ، لإخراج الشك أو لتأكيد العلم فيهما » .

فنحن إذ ننظر إلى تحليل سيبويه نجد أن مقام مثال سيبويه ونظائره يمكن أن يكون مقام رد وإزالة شك المخاطب المتردد فى وصف الرجل بأحد الوصفين الركوع أو السجود ، وهذا ما قننه البلاغيون المتأخرون بعد ذلك تحت اسم قصر التعيين .

كما يمكن أن يكون مقام تأكيد من المتكلم ينفى خطأ المخاطب الذى يعتقد اتصاف الرجل بالركوع وليس بالسجود ، وهذا ما قننه البلاغيون المتأخرون بعد ذلك أيضاً تحت اسم قصر القلب .

ثم ننتقل إلى الفراء ، فتارة نجد فهمه لإشارة الإمام ابن عباس سالفة الذكر واضحاً جداً ، حيث يقول ابن قتيبة فى كتاب (تأويل مشكل القرآن) ـ باب الحذف والاختصار[2] ـ : « وقد يشكل الكلام ويغمض بالاختصار والإضمار كقوله سبحانه[3] : « إنى لا يخاف لدىّ المرسلون ، إلا من ظلم ثم بدّل حسناً بعد سوء فإنى غفور رحيم » ، لم يقع الاستثناء من المرسلين ، وإنما من معنى مضمر فى الكلام ، كأنه قال : لا يخاف لدىّ المرسلون ، بل غيرهم الخائف ، إلا من ظلم ثم تاب فإنه لا يخاف ، وهذا قول الفراء » .

---

(١) كتاب سيبوية جـ ١ / ٤٣٠

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٦٩ (بتصرف) .

(٣) سورة النمل : آية ١٠ ، ١١

وتارة نجد بناء عظيمًا ، وتنمية رشيدة لكلام كل من الإمام ابن عباس وسيبويه معًا ، حيث ينقل أحمد بن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) _ باب إنما _ عن الفراء ما نصه[1] : « سمعت على بن إبراهيم القطان يقول : سمعت ثعلبًا يقول : سمعت سلمة يقول : سمعت الفراء يقول : اذا قلت : (إنما قمت) فقد نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام ، وإذا قلت : (إنما قام أنا) فإنك نفيت القيام عن كل أحد وأثبته لنفسك » .

قال الفراء : يقولون (ما أنت إلا أخي) فيدخل في هذا الكلام الإفراد ، كأنه ادعى أنه أخ ومولًى وغير الأخوة ، فنفى بذلك ما سواها .

قال : وكذلك إذا قال (إنما أنت أخي) .

قال الفراء : لا يكونان أبداً إلا ردًا ، يعنى أن قولك (ما أنت إلا أخي) و(إنما قام أنا) لا يكون هذا ابتداءا أبداً ، وإنما يكون ردًا على آخر ، كأنه ادعى أنه أخ ومولى وأشياء أخر ، فنفاه وأقرّ له بالأخوة ، أو زعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام فنفيتها كلها ما خلا القيام .

وقال قوم : (إنما) معناه التحقير ، تقول : (إنما أنا بشر) محقراً لنفسك ، وهذا ليس بشيء ، قال الله جل ثناؤه[2] : (إنما الله إله واحد) فأين التحقير هاهنا ؟

ونحن عند تحليل هذا النص نستطيع أن نقسمه إلى عدة نصوص :

أولها قوله : « إذا قلت (إنما قمت) فقد نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام ، وإذا قلت : (إنما قام أنا) فإنك نفيت القيام عن كل أحد وأثبته لنفسك » .

---

(١) الصاحبي ١٠٥ / ١٠٦

(٢) سورة النساء : ١٧١

وثانيها قوله : « قال الفراء : يقولون (ما أنت إلا أخي) فيدخل في هذا الكلام الإفراد ، كأنه ادعى أنه أخ ومولى وغير الأخوة ، فنفى بذلك ماسواها. قال وكذلك : إذا قال (إنما أنت أخي) .

وثالثها قوله : « قال الفراء : لا يكونان أبداً إلا ردًّا ، يعني أن قولك (ما أنت إلا أخي) و (إنما قام أنا) لا يكون هذا ابتداء أبداً ، وإنما يكون ردًّا على آخر ، كأنه ادعى أنه أخ ومولى وأشياء أخر ، فنفاه وأقرّ له بالأخوة، أو زعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام فنفيتها كلها ما خلا القيام .

ورابعها قوله : « وقال قوم : (إنما) معناه التحقير ، تقول : (إنما أنا بشر) محقراً لنفسك ، وهذا ليس بشيء ، قال الله جل ثناؤه : (إنما الله إله واحد) فأين التحقير ها هنا ؟ » .

والنص الأول : يشير إلى اختلاف المعنى وتغيره عند تغيير اللفظ المتأخر في الجملة ، وهي ما سمي فيما بعد باسم المقصور عليه .

فالمثال (إنما قمت) يفيد — كما ذكر الفراء — أنك نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام .

والمثال (إنما قام أنا) يفيد — كما ذكر الفراء — أنك نفيت القيام عن كل أحد وأثبته لنفسك .

ولعل هذا هو أول تقسيم للقصر حيث المثال الأول يشير إلى قصر الموصوف على الصفة ، والمثال الثاني يشير إلى قصر الصفة على الموصوف .

والنص الثاني : يشير إلى تفنن الأديب في استعمال أدوات القصر المختلفة بعد دراسته لمقام الكلام .

فالمثال (ما أنت إلا أخي) يستعمل في مقام الرد على المخاطب الذي يدعي

أن المتكلم أخ ومولى وأشياء أخر ، حيث يكون مراد المتكلم إفراد صفة الأخوة للمخاطب دون غيرها ، وهذا ما قننه البلاغيون المتأخرون فيما بعد تحت اسم قصر الإفراد .

والمثال (إنما أنت أخى) قد يكون على غرار (ما أنت إلا أخى) إذا اعتبرنا هذا التقدير أيضاً — كما قال الفراء — وقد يكون للرد على مخاطب يزعم زعماً يخالف اعتقاد المتكلم ، كما سيذكر الفراء فى النص التالى .

النص الثالث : يجمع بين أداتى القصر (ما) و (إلا) و (إنما) فى كونهما — كما قال الفراء — لا يكونان فى ابتداء الكلام ، وإنما يكونان للرد على مخاطب يزعم زعماً يخالف اعتقاد المتكلم ، سواء كان هذا الاعتقاد أن يدعى أنه أخ ومولى وأشياء أخر ، فينفى المتكلم كل ذلك ولا يقر له إلا بالأخوة ، كما فى المثال (ما أنت إلا أخى) ، أو أن يدعى أنه كان من المتكلم أشياء سوى القيام فينفيها كلها ما خلا القيام ، كما فى المثال (إنما قمت) .

وقد نأخذ على الفراء سبق قلمه فى تحليل المثال (إنما قام أنا) فى هذا النص حيث كتابه لجعله يقول فى تحليل اعتقاد المخاطب (أو زعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام فنفيتها كلها ما خلا القيام .

والصواب ما قاله فى تحليل هذا المثال فى النص الأول ، أعنى قوله (فإنك نفيت القيام عن كل أحد وأثبته لنفسك) .

ومن أجل هذا كان تغييرنا المثال الذى ذكره .

أما النص الرابع فيرد فيه الفراء مقالة من قال : إن (إنما) تأتى للتحقير ، ويستشهد على هذا الرد بالقرآن الكريم حيث قال الله عن نفسه : (إنما الله إله واحد) ، كما قال عن رسوله : (إنما أنا بشر) .

ثم يأتي باستفهام مجازي يؤكد به رده المفحم لهذه المقولة فيقول : (فأين التحقير ها هنا ؟ !) .

ولا يملك أحمد بن فارس صاحب كتاب الصاحبي إلا أن يعقب بما يؤيد استشهاد الفراء ، فيقول مستشهداً بالحديث الشريف أيضاً[1] : « والذي قاله الفراء صحيح ، وحجته قوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الولاء لمن أعتق) » .

فهذا الحديث يشير — دون شك — إلى العظمة الباقية بعد العتق للسيد الذي يعتق عبده ، أعني عظمة الولاء ، وهي ليست العظمة السابقة على العتق ، حيث كانت عظمة الامتلاك والسيطرة والقدرة ، إنما هي عظمة أعطاها له الإسلام ، ليكون ذلك نوع تفضل ونوع تكريم ونوع وفاء ، ومن هنا يكون هذا الاستشهاد كاستشهاد الفراء لا مجال للتحقير فيه .

وقبل أن نترك هذه النقطة نود أن نقول : إن ما أشار إليه وسفهه من معنى التحقير هو محاولة لطمس آراء المدرسة النحوية البصرية ، ذلك أن الفراء هو أحد كبار الطبقة الكوفية الثالثة[2] .

وفي اعتقادي أنه لا تعارض بين أن تفيد (إنما) كلا المعنيين ، كل في مقامه ومناسبته ، فقامات الأساليب تتسع لها ولغيرهما .

---

(١) الصاحبي ١٠٦

(٢) انظر ص ١٠١ من كتاب نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف الشيخ محمد الطنطاوي ، وتعليق الدكتور عبد العظيم الشناوي ، والدكتور محمد عبد الرحمن الكردي ، هذا ، وتضم الطبقة الكوفية الأولى أبو جعفر الرؤاسي ، صاحب أول مؤلف في النحو ، وهو كتاب الفيصل ، وأبو مسلم معاذ الهراء المتوفى سنة ١٨٧ هـ ، كما تضم الطبقة الثانية أبو الحسن الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هـ .

على أن بعض نحاة الأندلس قد جمع ما قاله البصريون والكوفيون عن (إنما) فقال[1] : « (إنما) عند البصريين لها معنيان : أحدهما : تحقير الشيء وتقليله ، والثاني : الاقتصار عليه .

« فأما احتقار الشيء وتقليله ، فكرجل يزعم أنه يهب الهبات ويواسي الناس بماله ، فتقول : إنما وهبت درهماً ، تحتقر ما صنع ولا تعتده شيئاً .

« وأما الاقتصار على الشيء ، فنحو رجل سمعته يقول : زيد شجاع وكريم وعاقل وعالم ، فتقول : إنما هو شجاع ، أي ليست له من هذه الصفات الثلاث غير الشجاعة .

« وتستعمل (إنما) أيضاً في رد الشيء إلى حقيقته ، إذا وصف بصفات لا تليق به ، كقوله تعالى : (إنما الله إله واحد) ، وقوله : (إنما أنا بشر مثلكم) ، وهذا راجع إلى معنى الاقتصار .

وذكر الكوفيون أنها تستعمل بمعنى النفي — أي والإثبات — واحتجوا بقول الفرزدق :

أنا الزائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

« قالوا : معناه : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي .

وأول ما يستلفت النظر في هذا الحديث هو أن البصريين والكوفيين متفقون على إفادة (إنما) معنى الحصر ، ذلك أن معنى الاقتصار عند

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ص ١٧ /١٨ — دار الجيل بلبنان ١٩٧٣ م ، والآيتان المذكورتان في النص : الأولى: سورة النساء ١٧١ والثانية : سورة الكهف : ١١٠

البصريين – فيما أعتقد – لا يختلف عن قول الكوفيين إنها تأتي بمعنى النفي والإثبات .

ثم أقول معقبًا على حديث ابن السيد البطليوسي السابق[١] : إنه قد غاب عنه بعض المعاني أيضًا ، مثل معنى التعريض في قوله سبحانه : (إنما يتذكر أولو الألباب)[٢] ، وهو معنى مشتهر لدى الدارسين .

وإذا كان الكوفيون قد ذكروا في دلالة (إنما) على معنى الحصر كونها بمعنى النفي كالأصوليين ، فإن ابن جني تكلم أيضًا عن دلالة التقديم على معنى القصر من خلال جعل النفي مسوغًا لتقديم النكرة في المثل العربي المشهور (شر أهر ذا ناب) حيث قال[٣] : « وأما قولهم (شر أهر ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدًا إلى معنى النفي ، أي ما أهر ذا ناب إلا شر ، وإنما كان المعنى هذا ، لأن الخبرية عليه أقوى ، ألا ترى أنك لو قلت : أهر ذا ناب شر ، لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد ، فإذا قلت : ما أهر ذا ناب إلا شر ، كان ذلك أوكد ، ألا ترى أن قولك : ما قام إلا زيد ، أوكد من قولك : قام زيد .

« وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرًا عانيًا مهمًا ، وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب ، فأضاف منه وأشفق لاستماعه

---

(١) هو عبد الله بن السيد البطليوسي ، أحد أعلام مدينة بطليوس بالأندلس ، ولد سنة ٤٤٤ هـ ، وتوفي سنة ٥٢١ هـ ، ومن أساتذته أبو سعيد الوراق ، ومن تلاميذه القاضي عياض ، ومن مؤلفاته : شرح سقط الزند ، والاقتضاب الذي ذكرناه وغيرها .

(٢) سورة الرعد : ١٩

(٣) الخصائص ج ١ / ٣١٩

أن يكون لطارق شر ، فقال : شر أهرّ ذا ناب ، أى ما أهر ذا ناب إلا شر ، تعظيمًا عند نفسه ، أو عند مستمعه .

« وليس هذا فى نفسه كأن يطرق بابه ضيف ، أو يلم به مسترشد .

« فلما عناه وأهمه وكّد الإخبار عنه ، وأخرج القول مخرج الأغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه » .

الفصل الأول

القصر بطريق النفي والاستثناء

وجه إفادة النفي والاستثناء معنى القصر :

لا خلاف بين علماء البلاغة على إفادة أسلوب النفي والاستثناء معنى القصر ، ذلك أننا إذا قلنا : ما عليّ إلا كاتب ، نجد النفي يتوجه إلى عليّ ، وحيث إن علياً ذات موصوفة بالكتابة (في هذا المثال) ، ولا يصح أن ينفي المتكلم الذات ، إذن يتوجه النفي إلى الصفة القائمة بالذات .

من هنا يكون معنى المثال (ما عليّ إلا كاتب) .

قبل الاستثناء : لا صفة لعليّ من طول وقصر وكتابة وشعر وسواد وبياض . . . الخ .

وإذا كان نفي جميع الصفات عن الذات أمر غير ممكن ، ذلك أنه لا بدّ للجوهر (الذات) من عرض - بل أعراض - تقوم به (كما يقول المناطقة) ، وجب أن يكون المنفي بعض الصفات ، ومنها الصفة المثبتة في المثال - أعني الكتابة - بدليل استثنائها .

فإذا كان الاستثناء يخرج هذه الصفة من النفي (أي يجعلها مثبتة) ، فإن الصفات المنفية تظل على ما هي عليه من النفي .

إذن - بعد الاستثناء - يتحقق في الجملة النفي والإثبات ، وهو معنى القصر .

هذا إذا كانت الجملة من قبيل قصر الموصوف على الصفة .

أما إذا كان العكس – أعنى إذا كانت الجملة من قبيل قصر الصفة على الموصوف – فالأمر أوضح ؛ ذلك أنك إذا قلت : ليس الكاتب إلا عليًّا ، كان المعنى – قبل الاستثناء – أنك نفيت الكتابة عن كل من يمكن أن يتصف بها من أحمد وخالد وبكر وعلى وغيرهم .

فإذا قلت – مستثنيا – : إلا عليا ، كنت قد أثبتها لعلىّ .

وكنت أيضاً قد حققت النفى والإثبات فى الجملة ، وذلك هو معنى القصر .

وجه آخر ذكره السكاكى وهو يقترب من الوجه السابق :

خلاصته[1] : أن هذا المعنى – معنى القصر – الأصل فيه أن يجرى فى الاستثناء المفرغ (الناقص) ، لأن النفى فيه يتوجه إلى مستثنى منه مقدر ، ولا بدّ أن يكون هذا المستثنى منه عاماً ليتأتى منه الإخراج ، ولا بدّ أيضاً أن يكون جنساً قريباً للمستثنى ، ولا بدّ أن يكون مناسباً للمستثنى فى وصفه الإعرابى بحيث لو قدّر موجوداً لجرى عليه نفس الحكم الإعرابى الذى هو للمستثنى .

فإذا توجه النفى إلى هذا المستثنى منه – بشروطه السالفة الذكر – ثم أخرجنا منه بواسطة أداة الاستثناء واحداً من أفراده ، كان هذا الواحد هو المخصوص بقصر الحكم عليه ، أو بعبارة أخرى كان هذا الواحد هو المقصور عليه .

ومن هنا كان طريق النفى والاستثناء يشعر بإفادة القصر بعد وجود إلا ، كما سننقل ذلك عن عبد القاهر بعد حين .

---

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٢٩ – المطبعة الميمنية بمصر .

مقامات استخدام أسلوب النفي والاستثناء عند الإمام عبد القاهر :

يقول الإمام عبد القاهر[1] : « وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو ما هذا إلا كذا ، وإن هو إلا كذا ، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه ، فإذا قلت : ما هو إلا مصيب ، أو ما هو إلا مخطىء ، قلته : لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته ».

« وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت : ما هو إلا زيد ، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد ، وأنه إنسان آخر ، ويجدُّ في الإنكار أن يكون زيداً » .

كما يقول[2] متى رأيت شيئا هو من المعلوم الذى لايشك فيه قد جاء بالنفي ، فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه ، فمن ذلك قوله تعالى[3] : (وما أنت بمسمع من في القبور إن أنت إلا نذير) إنما جاء — والله أعلم — بالنفي والإثبات ، لأنه لما قال تعالى : (وما أنت بمسمع من في القبور) وكان المعنى في أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء ، ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم مع إصرارهم على كفرهم واستمرارهم على جهلهم ، وصدهم بأسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم .

كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي صلى الله عليه وسلم حال من قد ظن — أي ادّعى — أنه يملك ذلك ، ومن لا يعلم يقيناً أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذر » .

---

(١) دلائل الإعجاز ٥٥/٢٥٧
(٢) دلائل الإعجاز ٢٥٧
(٣) سورة فاطر ٢٢ ، ٢٣

هذان مقامان رأى الإمام عبد القاهر شيوع استخدام الأدباء لها عند إفادة معنى القصر بأسلوب النفي والاستثناء .

المقام الأول : مقام حقيقي ، ينكر فيه المخاطب الأمر ويشك فيه .

المقام الثاني : مقام تنزيلي ادعائي سواء كان هذا التنزيل باعتبار المتكلم أو باعتبار المخاطب .

ورأى المتأخرون بعده أن في هذا إشارة إلى تقسيم القصر – بجميع أساليبه – إلى هذين القسمين ، ذلك أن معنى القصر هو النفي والإثبات ، وقد يكون ذلك منظوراً فيه إلى مطابقة الأسلوب للواقع الخارجي فعلا فيكون القصر الحقيقي الذي يقرر الواقع مثل قولنا : ما حضر في الفصل إلا محمداً ، ويكون ذلك هو الموقف على الطبيعة .

وقد يكون الموقف على الطبيعة مخالفا لهذا الذي قاله المتكلم ، بأن حضر طلاب آخرون ، لكن المتكلم رأى أن حضورهم كعدمه فنزل هذا الحضور منزلة العدم فآثر أن يقول ما قال ادعاء ومبالغة في إظهار نجابة محمد ، وبيان كون حضوره هو الحضور المفيد أو قل ادعاء ومبالغة في إلغاء حضورهم ، وآنذاك يكون القصر الادعائي الذي يفيد المبالغة[1] .

من هنا كان تقسيمهم للقصر إلى حقيقي وادعائي .

ونأتي – الآن – إلى التطبيق الفني على أسلوب النفي والاستثناء الذي نحن فيه .

---

(١) كان حديث الإمام عبد القاهر عن القصر الادعائي – بصورة أوضح – بطريق إنما .

يقول المتنبي متغزلا وهو صبي يافع :

وشادنٍ روحِ من يهواه في يده ... سيف الصدود على أعلى مقلّده[1]
ما اهتزَّ منه على عضوٍ ليبتره ... إلا اتّقاه بترس من تجلده[2]
ذم الزمان إليه من أحبته ... ماذم من بدره في حمد أحمده[3]
شمس إذا الشمس لاقته على فرس ... تردّد النور فيها من تردّده[4]
إن يحسن الحسن إلا عند طلعته ... والعبد يقبح إلا عند سيده[5]
قالت عن الرفد : طب نفساً ، فقلت لها
لا يصدر الحر إلا بعد مورده[6]
لم أعرف الخير إلا مذ عرفت فتًى ... لم يولد الجود إلا عند مولده
نفسٌ تصغِّر نفسَ الدهر من كبر ... لها نهى كهله في سنِّ أمرده[7]

تتحدث هذه الأبيات عن المتنبي ومحبوبه ، وتسيطر على المتنبي عاطفته القوية

---

(١) الشادن : الظبي إذا كبر واستغنى عن أمه ، سيف الصدود : استعارة مكنية ، المقلد : موضع نجاد السيف من المنكبين .

(٢) البتر : القطع ، التجلد : التصبر ، والضمير في « اهتز » للسيف ، وفي « منه » الشادن ، وفي اتقاه : الضمير المرفوع المستكن للعاشق ، والضمير المنصوب الظاهر للسيف .

(٣) الضمير في : بدره ، وأحمده : الزمان ، وباقي الضمائر للمحب .

(٤) على فرس : حال من الهاء في لاقته .

(٥) « إن » : نافية بمعنى « ما » ، وصحح الشراح الفعل بعدها بأنه « يحسن » وفي الأصل « يقبح » .

(٦) ضمير « قالت » : للعاذلة ، الرفد : النوال .

(٧) الأمرد : الشاب الذي جاء وقت ظهور لحيته ولم تظهر ، يريد المتنبي هنا الشاب القوي .

في حب هذا الظبي – الفتاة الصادة عنه – ويشعرنا المتنبي بقوة أسرها له ، ذلك لما تتمتع به من جمال مفرط ، ويشعرنا أيضاً بتجلده وتحمله كل ألم وكل لوم ، ذلك لأن له عزيمة قوية في الصبر ، وعقلاً راجحاً يعرفه أنه سيظفر بحبها له بعد طول العناء .

وإذا كان مقام النفي والاستثناء الأول – كما أوضحه الإمام عبد القاهر – في الأمر ينكره المخاطب ويشك فيه ، فإن المتنبي قد تحدث أولاً عن قوة حبه لمحبوبته ليمهد بذلك إلى أمر الإنكار عليه ، فقال :

وشادن روح من يهواه في يده   سيف الصدود على أعلى مقلده

فالظبي هنا – أي الفتاة – تسيطر عليه بجمالها سيطرة قوية روحه في يدها ، وسيف صدودها واستعلائها ورفضها مشهور في وجهه ، يهدد أعضاءه الجسدية ، فالروح والجسد معاً تحت سيطرة محبوبته .

ما اهتز منه على عضو ليبتره   إلا اتقاه بترس من تجلده

يستعمل المتنبي هنا طريق النفي والاستثناء في التعبير عن قوة السيطرة الوجدانية لمحبوبته عليه ، وذلك أمر يشك فيه العاذل ، بل قل العاقل ، إن سيف الصدود يهتز فوق أعضائه يحاول بترها ، هل هذا يكون من قبيل الأمر المقبول لدى العقلاء ، أو قل لدى من لم يعرفوا الحب والعشق ؟

ويكمل المتنبي حديث التحمل القوي ، والتجلد الصبور ، ليشعرنا أن القوة الطاغية في الحب تحتاج إلى القوة الشديدة في الصبر ، . . . . وإيضاح المعاني القوية يكون بأسلوب النفي والاستثناء .

والواضح هنا أن المتنبي يركز على صفة الإتقاء والصبر والتجلد عنده ، . . .

من أجل ذلك كان القصر قصر موصوف على صفة ؛ أى قصر اهتزاز سيف المحبوب ومحاولته قطع أعضاء المتنبي على صفة اتقاء المتنبي لهذا السيف البتار ، ومحاولة الحد من منطقته ومجال نفاذه .

والواضح أيضاً أن خيال المتنبي يلعب دوراً هاماً فى رسم الصور الرائعة للقصر مما يزيده خصوبة ونماء ، يؤكد هذا حديثه فى البيت التالى عن نفسه ، حيث يقول :

ذم الزمان إليـــه من أحبته   ما ذم من بدره فى حمد أحمده

ونكاد نستشعر من هذا التصوير أن ما يفعله المحبوب لم يؤثر فى نفس المتنبي القوية التى تتقى الملمات ، فالزمان ذم إلى المتنبي العيب الذى ذمه المتنبي من بدر الزمان المسمى أحمد[1] عند حمده له ، قبلا ، ولكن المتنبي لم يلتفت إلى هذا أو ذاك لعلو نفسه ، كما قال فى آخر الأبيات :

نفس تصغر نفس الدهر من كبر   لها نهى كهله فى سنّ أمرده

والمراد بالصفة فى باب القصر : الصفة المعنوية — أى المعنى القائم بالغير — لا النعت النحوى الذى هو : التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول[2] ،

(١) لم تذكر الشروح شيئاً عنه ، ولعل ذلك راجع إلى أن هذه الأبيات قالها المتنبي فى صباه .

(٢) أى يدل على معنى فى متبوعه لكنه لا يشمله مثل : مررت بالرجل الظريف ، هذا وقد ذكر شراح التلخيص (جـ ٢ / ١٧٠) أن الصفة المعنوية والنعت النحوى يجتمعان فى مثل : أعجبنى هذا العلم ، ويفترقان فى مثل العلم حسن ، ومررت بهذا الرجل حيث إن الأول من قبيل الصفة المعنوية ، والثانى من قبيل الصفة النحوية أو النعت النحوى ، فبينهما عموم وخصوص من وجه .

ويمكن أن يدل عليها هنا بلفظ الفعل ، والمصدر ، والاسم المشتق لدلالته الواضحة على الحدث الصالح لأن توصف به الذات .

وإن دل عليها بالاسم الجامد فهى صفة مؤولة ، لأنها لا تصلح للوصفية إلا بتأويل يرجع بهذا الاسم الجامد إلى معنى المشتق ، فإذا قلت : ما أنت إلا رجل ، كان لفظ الرجل غير صالح للوصفية إلا بتأويله بالكامل فى الرجولة ، وكذلك إذا قلت : ما هذا الخاتم إلا ذهب ، فلا بدّ من تأويل لفظ « ذهب » إلى مصنوع من الذهب ، لكى يصلح خبراً وصفة للخاتم[1].

والمراد بالموصوف فى باب القصر : الشىء الذى يقصد المتكلم إثبات الصفة له أو نفيها عنه ، أو هو كل شىء يلاحظ قيام غيره به .

فالعبرة فى التفرقة بين الصفة والموصوف فى هذا الباب بما عليه غرض المتكلم حيث يجعل الصفة هى الأمر المنسوب ، والموصوف هو المنسوب إليه — كما أوضحنا فى الشرح .

على أننا بعد هذا الإيضاح نرى لدى بعض العلماء المتأخرين إصراراً عجيباً على تحديد أساليب قصر الصفة على الموصوف ، وأساليب قصر الموصوف على الصفة ، مهدرين بذلك فكر المتكلم وعقل السامع .

---

(١) مثل ذلك الجار والمجرور ، فإنه يمكن أن يعتبر مدخول حرف الجر مثل قول الله سبحانه : (إن علينا للهدى) — سورة الليل ١٢ — فما بعد « على » ضمير الله عز وجل ، فيعتبر هذا موصوفاً ، ويمكن أيضاً أن نعتبر « الهدى » موصوفاً ، ويكون متعلق الجار والمجرور صفة (مستقر أو كائن — كما يقول النحاة) ، وسيأتى لهذا مزيد بيان عند حديث التقديم بين جزأى الجملة .

ينقل بهاء الدين السبكى فى مجال الحديث عن قصر الصفة على الموصوف قول بعض العلماء[1] : « وهو يجرى كثيراً بين المبتدأ والخبر ، كقولك : ما كاتب إلا زيد ، والفعل وفاعله ، نحو : ما قام إلا أنا ، وما ضرب عمراً إلا زيد ، والحال كقولك : ما جاء زيد إلا راكباً ، لأنك قصرت المجيء على صفة الركوب ، معناه : ما جاء فى حال إلا فى حال الركوب ، فهو بمعنى : ما زيد إلا راكب » .

ثم يتعقبه فيقول عن المثال الأخير وتحليله[2] : « كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لأن هذا يتعذر ، مثل ما قبله .

« ثم التحقيق فى ما جاء زيد إلا راكباً أن القصر بين مجيء زيد وحال الركوب ، لا بين زيد والمجيء » .

وقد كنا نود أن يعلق على كلام هؤلاء العلماء بما يشير إلى عدم جواز هذا التحديد الذى يحجر العقول ، ويعطلها عن التذوق الفنى للأساليب .

هذا عن كلامهم عن قصر الصفة على الموصوف ، أما عن قصر الموصوف على الصفة فيخيل إلىّ من خلال كلامهم أنه يجرى كثيراً فيما إذا كان المقصور عليه خاصاً ، ويراد قصر العام على التحقيق والوجود فى الخاص ، على جهة الادعاء والمبالغة فى بيان أن غير هذا الخاص لا يستحق اسم العام نحو : ما الرجل إلا أحمد ، وما البلد إلا مكة ، ومثل ذلك قول الشاعر :

هل الوجد إلا أن قلبى لو دنا من الجمر قيد الرمح لاحترق الجمر

---

(١) عروس الأفراح جـ ٢ / ١٦٨ ، ١٦٩ .
(٢) عروس الأفراح جـ ٢ / ١٦٩ .

وقول البحترى :

هل العيش إلا ماء كَرْمٍ مصفق   يرقرقه فى الكأس ماء غمام

على أننا نرى أنهم قد ازدادوا شططاً وتكلفاً حين ذكروا أن الاسم العام الذى يراد قصره على الخاص إذا اتصف بصفة حقيقية أو تقديرية سقط منه جانب الادعاء والمبالغة ، وتحول من باب قصر الموصوف على الصفة إلى باب قصر الصفة على الموصوف، مثل: ما الرجل الطيب إلا أحمد، وما البلد إلا مكة (بتقدير : ما البلد العظيمة إلا مكة) .

وحين قالوا[1] إن أمثلة قصر الفاعل على المفعول ، وأمثلة ـ قصر المفعول على الفاعل من كلا القسمين : الموصوف على الصفة ، والصفة على الموصوف باعتبار وجهين على ما يلى :

أولا : فى قصر الفاعل على المفعول ، قالوا :

نعتبر قصر الفعل الصادر من الفاعل على المفعول ، ففى المثال : ما ضرب زيد إلا عمراً ، تقول : ما مضروب زيد إلا عمراً ، فيكون قصر صفة على موصوف: فأخذ من الفعل اسم مفعول ونجعله صفة مقصورة على المفعول الموصوف المقصور عليه ، هذا وجه .

كما يمكن أن نعتبر وجها آخر هو: قصر الفاعل على الفعل المتعلق بهذا المفعول،[2]

---

(١) راجع شروح التلخيص جـ ٢ / ٢٢٤ ـ ٢٢٨ .

(٢) قال الشيخ سليمان نوار فى مذكراته عن القصر ص ١٠/١١ ما نصه : والمعل الأولى من هذين الاعتبارين ملاحظة أن الفعل مقصور على المفعول بتأويل أنه مقصور على تعلقه وارتباطه بذلك المفعول ، ويؤيد هذا قولهم فى بحث المجاز العقلى : (والفعل ملابسات شتى ـ يلابس الفاعل بقيامه به أو صدوره منه ، ويلابس المفعول بوقوعه

فنقول فى المثال السابق : ما زيد إلا ضارب عمرو ، أى لا ضارب له خالد ، مثلا ، فيكون قصر موصوف على صفة .

ثانيا : فى قصر المفعول على الفاعل ، قالوا :

نعتبر قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل ، ففى المثال : ما ضرب عمراً إلا زيد ، نقول : ما ضارب عمرو إلا زيد ، فيكون قصر صفة على موصوف .

وبالمثل فى قصر الموصوف على الصفة ، نعتبر — كما هو الوجه الآخر — قصر المفعول فى الفعل المنسوب للفاعل ، فنقول فى المثال السابق : ما عمرو إلا مضروب زيد ، أى لا مضروب خالد .

ونعود مرة أخرى إلى المتنبى وحديثه عن محبوبته فإذا هو يطالعنا بأنها شمس ، بل يخبرنا أن الشمس إذا قابلتها تردد النور فيها ، أى انعكس نور

عليه) على هذا نعتبر نفس الفعل موصوفاً ، وتعلقه بهذا المفعول صفة ، تقول : ما ذاكرت إلا درساً واحداً ، وتريد قصر مذاكرتك على التعلق بدرس واحد ، فلا تتجاوزه إلى التعلق بدرسين أو ثلاثة . وهذا الوجه قليل التكلف ومنظور فيه إلى المقصود ، فتلخص أن لك فى قصر الفاعل على المفعول ثلاثة اعتبارات : قصر الفعل الصادر من الفاعل على المفعول بعد تأويل الفعل باسم مفعول فيكون قصر صفة على موصوف ، وقصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول فيكون قصر موصوف على صفة ، وقصر الفعل نفسه على التعلق بهذا المفعول فيكون كالوجه الأول — يعنى قصر صفة على موصوف .

وهذا الوجه الأخير ظاهر جداً فى قصر الفاعل على المفعول لأجله مثل : إنما قمنا لعلى إجلالا ، فإن المعنى على قصر القيام على حصوله لإجلال على وتعظيمه حتى لا يتعداه إلى حصوله لرهبة أو لرغبة ، وقبيح جداً أن تؤول الفعل هنا باسم المفعول كما هو مقتضى الوجه الأول ، والمعنى على الوجه الثانى نحن مقصورون على القيام لعلى لأجل الإجلال ، وهذا تكلف .

محبوبته على نور الشمس ، وفى ذلك مبالغة فى الحديث عن جمالها وضياء وجهها :

شمس إذا الشمس لاقته على فرس تردد النور فيها من تردده

ثم يستعمل المتنبى أسلوب النفى والاستثناء فى البيت التالى لحديثه عن محبوبته التى كالشمس فيقول :

إن يحسن الحسن إلا عند طلعته والعبد يقبح إلا عند سيده

«إن» – فى البيت – بمعنى «ما» النافية ، والمعنى فى البيت أنه إذا كان كل ذى حسن إنما يستحسن عند انفراده ، كما العبد – مثلا – يظهر عند سيده حسنا ، والولد – مثلا – يظهر عند أمه حسنا ، مع أنه ربما كان كلاهما قبيحاً ، فإن هذا المحبوب على العكس من هذه القاعدة ، ذلك أن الحُسْن نفسه – أو حُسْنُ كل ذى حُسْنٍ غير هذا الممدوح – يظهر قبيحاً عند طلعة هذا المحبوب لما فيه من الكمال ، وهذه مبالغة أيضاً فى الحديث عن الحُسْنِ الزائد عن حده فى هذه الفتاة .

والملاحظ هنا أن المقام مقام قوة إظهار معنى الحُسْن فى محبوبته ، فهو حُسْن قد يدفعنا إلى الشك والإنكار على المتنبى ، فأين الحُسْن الذى صفته هذه الصفة ؟ وأين الجمال الذى من شأنه هذا الحُسْن كله ؟

لهذا كان المقام مقام استعمال النفى والاستثناء (ما يحسن الحسن إلا عند طلعته) ، والقصر هنا قصر صفة على موصوف ؛ لأن اهتمام المتنبى هنا منصب على محبوبته ، أى صفة الحسن الكاملة مقصورة على طلعته لا تتعداها إلى غيرها من الأشياء الحسنة .

هذا عن الشطر الأول ، أما عن الشطر الثانى (والعبد يقبح إلا عند سيده)

فقد نرى روح القصر فيه مع أنه لا نفى فيه بما ولا بغيرها ، ونستوضح رأى البلاغيين فى ذلك ، فنرى جمهورهم لا يقر بالقصر إلا عند النفى والاستثناء . أما صاحب عروس الأفراح فيقول[1] : « الاستثناء قصر ، سواء كان مع النفى أم الإيجاب » .

ومن هنا نقول : مع صاحب عروس الأفراح إن ههنا قصراً ، ذلك أن المعنى نفى وإثبات ، إذ المعنى : العبد يقبح عند الناس لا عند سيده ، وهو من قصر الصفة على الموصوف ، أى قصر عدم صفة القبح للعبد على كونه عند سيده .

هذا ، وقد ورد القصر مع الإيجاب فى القرآن والسنة ، ومن الأمثلة القرآنية عليه قول الله سبحانه عن الصلاة[2] : (وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين) ، قصر صفة على موصوف ، ومن أمثلة السنة ما ورد من أن أبا دجانة كان يتبختر بين صفوف المقاتلين ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين رآه : (إنها لمشية يبغضها الله ورسوله إلا فى هذا الموطن) ـ قصر صفة على موصوف أيضاً .

ومن هذا القبيل أيضاً قول المتنبى عن أبى الحسين بدر بن عمار بن إسماعيل الأسدى فى حرب طبرية :

ويقدم إلا على أن يفر ... ويقدر إلا على أن يزيدا

فهو من باب القصر ، قصر صفة عدم القدوم على الفرار على الممدوح ، وقصر صفة عدم القدرة على الزيادة بأكثر مما فى الطوق البشرى على الممدوح ، لأنه يبذل كل الطاقة البشرية ، فكلا هذين الأسلوبين من قصر الصفة على الموصوف.

---

(١) أنظر عروس الأفراح جـ ٢ / ١٩١ .
(٢) سورة البقرة ٤٥ .

ثم ينقل المتنبي عتاب عذاله له في هذا الحب الذي ليس وراءه فائدة ، وينقل ردّه على هذا العتاب فيقول :

قالت عن الرفد طب نفساً فقلت لها لا يصدر الحر إلا بعد مورده

والمقام هنا — كما هو واضح — مقام النفي والاستثناء ، لأنه مقام الرد على المنكر ، أو مقام إظهار قوة نفس المتنبي ، وإذا كان الأمر كذلك ، فالمثال من قصر الصفة — أي فعل الإصدار — على الموصوف ، أي على المتنبي بعد تمكنه من محبوبته ، والمعنى : قالت العاذلة : طب نفساً عن الرفد والنوال فلا تطمع فيه فإنه غير مبذول ، فقلت لها : إن الحر إذا قصد أمراً لا يرجع عنه إلا بعد الوصول إليه والتمكن منه .

ثم يشير المتنبي إلى ما يلمحه من علامات جود حبيبه الدفينة في نفسه ، ويبين أنه يعرف أعماق القلوب ، فهذا الحبيب سيميل وسيعطي ، وعلامات الخير قوية فيه ، فيقول :

لم أعرف الخير إلا مذ عرفت فتى لم يولد الجود إلا عند مولده

وأسلوب القصر في الشطر الأول أسلوب ادعائي ، يأتي المتنبي في مقام الرد على المنكرين الذين يرون أن الحبيب يستحيل أن يعطي ، وأسلوب القصر في الشطر الثاني يؤكد به المتنبي صدق إحساسه النفسي الدفين الذي يستشعر عن بعد ما في قلب حبيبه من جود ، إن الجود قد ولد مع هذا المحبوب غير أن على المحب أن يصبر ، وإن الخير قد عرف على يديه غير أن على المحب أن يظل على أمل ، وإذا كان الأمر كذلك فالمثالان من قصر الصفة على الموصوف ، لأن الاهتمام بالحبيب هنا هو موضع تأكيد المتنبي ، في الشطر الأول : قصر معرفة الخير عليه ، وفي الشطر الثاني قصر ولادة الجود عليه أو على ميلاده .

ويجب أن نوين هنا أن ادعاء المتنبي في هذا البيت قد وصل بالمعنى إلى حد أن أمر معرفة الخير التي عرفها منذ عرف محبوبه، وأمر ولادة الجود التي كانت عند ميلاد محبوبه قد أصبحا شيئاً معلوماً في قرارة نفسه، ومن ثم فإن من حقنا أن نتساءل عن سر إتيانه بصيغة القصر على طريق النفي والاستثناء، وتسعفنا هنا صورة الجدال والإنكار التي عرضها المتنبي في البيت السابق، والتي يجاريها أو نقول، يحاورها المتنبي بطريقتها الإنكارية في هذا البيت، فالإنكار هنا إنكار تنزيلي مُدّعى على سبيل المجاراة، ولعل المتنبي أراد أن يُبين به عن نفسه الأبية التي ما زالت تعاند المستحيل وترجو حدوثه، يؤكد ذلك البيت الأخير في القصيدة:

نفس تصغر نفس الدهر من كبر لها نهى كهله في سن أمرده

والإمام عبد القاهر الجرجاني قد أشار في حديثه عن النفي والاستثناء إلى نحو هذا المعنى عند ما قال[1]: «قوله تعالى:[2] (إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا) إنما جاء - والله أعلم - بإن وإلا، لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشراً مثلهم، وادعوا أمراً لا يجوز أن يكون لمن هو بشر.

ولما كان الأمر كذلك أخرج اللفظ مخرجه، حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعي خلافه.

ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله تعالى:[3] (قالت لهم رسلهم إن نحن إلا بشر مثلكم) كذلك بإن وإلا، لأن من حكم من ادعى عليه خصم

(١) دلائل الإعجاز ٢٥٣، ٢٥٤ (بتصرف)

(٢) سورة إبراهيم ١٠.   (٣) سورة إبراهيم ١١.

الخلاف فى أمر هو لا يخالف فيه : أن يعيد كلام الخصم على وجهه : ويجىء به على هيئته ، ويحكيه كما هو ، فإذا قلت للرجل : أنت من شأنك كيت وكيت ؟ قال : نعم أنا من شأنى كيت وكيت ولكن لا ضير علىّ ، ولا يلزمنى من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم . فالرسل صلوات الله عليهم كأنهم قالوا : إن ما قلتم من أننا بشر مثلكم ، كما قلتم ، لسنا ننكر ذلك ولا نجهله ، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكون الله تعالى قد منّ علينا وأكرمنا بالرسالة » .

هكذا يكون مقام النفى والاستثناء فى مواضع القوة دائما ، لأن الأمر أمر إنكار أوشك ، فليكن الأديب مؤدياً معناه على مستوى القوة المزيلة لهذا الإنكار ، وذلك الشك .

ولعلنا الآن قد عرفنا أيضا أن موضع الاهتمام بالصفة أو بالموصوف يكون حديث القصر منصباً عليه ، فإذا استدعى المقام العناية بالصفة كان القصر قصر موصوف على صفة ، وإذا استدعى المقام الاهتمام بالموصوف كان القصر قصر صفة على موصوف ، أى أنه على كلا الأمرين : يكون محل الاهتمام والعناية هو المقصور عليه دائما ، ولعل ذلك يرادف قول البلاغيين : إن المقصور عليه فى طريق النفى والاستثناء هو ما بعد إلا .

وغنىّ عن البيان أن النفى يكون بأحد أدوات النفى مثل: ليس ، وما ، وإن (بكسر الهمزة وسكون النون) وغيرها .

ومثل النفى : النهى مثل قول الشاعر :

لا تشتر العبد إلا والعصا معه ... إن العبيد لأنجاس مناكيد

والاستفهام مثل قول الشاعر :

هل الجود إلا أن تجود بأنفس ... على كل ماضى الشفرتين صقيل[1]

(١) ماضى الشفرتين : هو السيف ، والصقيل : المجلو .

وكذلك الاستثناء يكون بإلا ، كما مضت الأمثلة .

ومثلها سوى ، مثل قول الشاعر :

تذكرت من يبكى علىّ فلم أجد
سوى السيف والرمح الردينى[1] باكيا

وقول أبى هلال العسكرى :

ولا عيب فيه غير أن ذوى الندى
خساس إذا قيسوا به ولئام

وقبل أن ننهى حديث مقامات استعمال أسلوب النفى والاستثناء عند الإمام عبد القاهر نودّ أن نعرض له حديثاً آخر عن الإنشاء الأدبى بهذا الأسلوب يوجّه فيه نظر الأدباء إلى مراعاة أغراضهم الأدبية ، ومراعاة مستمعيهم ممن يتلقون عملهم الأدبى ، وقد نستطيع أن نستخلص منه أقسام هذا الأسلوب وبعض مقامات استخدامه .

يقول الإمام عبد القاهر الجرجانى عن الأمر الأول :

١ — « [2] واعلم أنك إن عمدت إلى الفاعل والمفعول فأخرتهما جميعاً إلى ما بعد « إلا » فإن الاختصاص يقع حينئذ فى الذى يلى « إلا » منهما ، فإذا قلت : ماضرب إلا عمرو زيداً ، كان الاختصاص فى الفاعل ، وكان المعنى أنك قلت : إن الضارب عمرو لا غيره ، وإن قلت : ما ضرب إلا زيداً عمرو ،

---

(١) نسبة إلى ردينة ، وهى امرأة (سمهر) ، وكانا يجيدان تقويم الرماح .
(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٤ .

كان الاختصاص فى المفعول[1]، وكان المعنى أنك قلت : إن المضروب زيد لا مَنْ سواه ، وحكم المفعولين حكم الفاعل والمفعول فيما ذكرت لك ، تقول : لم يكس إلا زيداً جبة ، فيكون المعنى : أنه خص زيداً من بين الناس بكسوة الجبة ، فإن قلت : لم يكس إلا جبة زيداً ، كان المعنى : أنه خص الجبة من أصناف الكسوة ، وكذلك الحكم حيث يكون بدل أحد المفعولين جاراً ومجروراً ، كقول السيد الحميرى :

لو خير المنبر فرسانه ما اختار إلا منكم فارساً

الاختصاص فى (منكم) دون (فارسًا) ، ولو قلت : ما اختار إلا فارسًا منكم صار الاختصاص فى (فارسًا) .

٢ - «[2] اعلم أن الذى ذكرناه من أنك تقول « ما ضرب إلا عمرو زيداً » فتوقع الفاعل والمفعول جميعاً بعد « إلا » ليس بأكثر الكلام ، وإنما الأكثر أن تقدم المفعول على « إلا » نحو : ما ضرب زيداً إلا عمرو ، حتى إنهم ذهبوا فيه - أعنى فى قولك : ما ضرب إلا عمرو زيداً - إلى أنه على

---

(١) للسكاكى هنا تعليق لطيف فى الفرق بين الاختصاص فى الفاعل والاختصاص فى المفعول ، أنقله بنصه لاختلاف ذكر الأعلام فى المثالين : يقول السكاكى ص ١٢٩ : « اعلم أنك إذا أردت قصر الفاعل على المفعول قلت : ما ضرب زيد إلا عمراً على معنى لم يضرب غير عمرو ، وإذا أردت قصر المفعول على الفاعل قلت : ما ضرب عمراً إلا زيد ، على معنى لم يضربه غير زيد ، والفرق بين المعنيين واضح ، وهو أن عمراً فى الأول لا يمتنع أن يكون مضروب غير زيد ، ويمتنع الثانى . وأن زيداً فى الثانى لا يمتنع أن يكون ضارباً غير عمرو ويمتنع فى الأول » .

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٩ .

كلامين ، وأن زيداً منصوب بفعل مضمر حتى كأن المتكلم بذلك أبهم في أول أمره فقال : ما ضرب إلا عمرو ، ثم قيل له : مَنْ ضرب ؟ فقال : ضرب زيداً .

« وههنا إذا تأملت معنى لطيف يوجب ذلك ، وهو أنك إذا قلت : ما ضرب زيداً إلا عمرو ، كان غرضك أن تختص عمراً بضرب زيد ، لا بالضرب على الإطلاق — وإذا كان كذلك ، وجب أن تعدى الفعل إلى المفعول من قبل أن تذكر عمراً الذى هو الفاعل ؛ لأن السامع لا يعقل عنك أنك اختصصته بالفعل معدى ، حتى تكون قد بدأت فعديته ، أعنى لا يفهم عنك أنك أردت أن تختص عمراً بضرب زيد حتى تذكره له معدى إلى زيد ، فأما إذا ذكرته غير معدى فقلت : ما ضرب إلا عمرو ، فإن الذى يقع فى نفسه أنك أردت أن تزعم أنه لم يكن من أحد غير عمرو ضرب ، وأنه ليس ههنا مضروب إلا وضاربه عمرو ، فاعرفه أصلا فى شأن التقديم والتأخير » .

٣ — «[١] واعلم أنه إذا كان الكلام بما وإلا ، كان الذى ذكرته من أن الاختصاص يكون فى الخبر إن لم تقدمه ، وفى المبتدأ إن قدمت الخبر .

« وأوضح وأبين :

« تقول : ما زيد إلا قائم ، فيكون المعنى : أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التى يتوهم كون زيد عليها بجعله صفة له ، تقول : ما قام إلا زيد ، فيكون المعنى : أنك خصصت زيداً بكونه موصوفاً بالقيام ، فقد قصرت فى الأول الموصوف على الصفة ، وفى الثانى الصفة على الموصوف .

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٥ / ٢٦٦ .

٤ — «⁽¹⁾ واعلم أن قولنا فى الخبر إذا أخر نحو ما زيد إلا قائم : أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التى يتوهم كون زيد عليها ، ونفيت ما عدا القيام عنه ، فإنما نعنى أنك نفيت عنه الأوصاف التى تنافى القيام نحو : أن يكون جالساً أو مضطجعاً أو متكئاً أو ما شاكل ذلك ، ولم نرد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل ، إذ لسنا ننفى عنه بقولنا : ما هو إلا قائم : أن يكون أسود أو أبيض أو طويلا أو قصيراً ، أو عالماً أو جاهلاً ، كما أنا إذا قلنا : ما قائم إلا زيد : لم نرد أنه ليس فى الدنيا قائم سواه ، وإنما نعنى : ما قائم حيث نحن وبحضرتنا وما أشبه ذلك » .

ويقول الإمام عبد القاهر الجرجانى عن الأمر الثانى ـ أعنى مراعاة مستقبلى العمل الأدبى :

«⁽²⁾ اعلم أنك إذا قلت : ما جاءنى إلا زيد ، احتمل أمرين :

أحدهما : أن تريد اختصاص زيد بالمجىء ، وأن تنفيه عن عداه ، وأن يكون كلاماً تقوله لا لأن بالمخاطب حاجة إلى أن يعلم أن زيداً قد جاءك ، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجىء إليك غيره .

والثانى : أن يكون كلاماً تقوله ليعلم أن الجائى زيد لا غيره ، فمن ذلك قولك للرجل يدعى أنك قلت قولا ، ثم قلت خلافه : ما قلت اليوم إلا ما قلته أمس بعينه ، ويقول : لم تر زيداً ، وإنما رأيت فلاناً ، فتقول : بل لم أر إلا

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٠ (بتصرف) .

زيداً ، وعلى ذلك قوله تعالى[1] : (ماقلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) ، لأنه ليس المعنى : أني لم أزد على ما أمرتني به شيئا ، ولكن المعنى : أني لم أدع ما أمرتني به أن أقوله لهم وقلت خلافه .

ومثاله ما جاء في الشعر ، من ذلك قوله :

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا[2]

المعنى : أنا الذي قطر الفارس ، وليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انفرد بأن قطره وأنه لم يشركه فيه غيره » .

ونحن نقول في تحليل حديث الإمام عبد القاهر عن الأمر الأول (مراعاة الغرض الأدبي للكلام) .

هذه نصوص إرشادية أربعة من الإمام عبد القاهر الجرجاني لمن أراد من الأدباء أن يتحدث بأسلوب النفي والاستثناء مفيداً معنى القصر ، يوجه فيها الإمام النظر إلى طريقة استخدام هذا الأسلوب .

في النص الأول[3] : يتحدث الإمام عبد القاهر عن موقع المقصور عليه في هذا الأسلوب ، ويبين أنه هو ما بعد (إلا) ثم يستعرض الجملة الفعلية ، فيشير إلى الاختصاص في الفاعل ، بمعنى أن هذا الفاعل هو الذي أحدث الفعل ليس غير ، إذا كان هو ما بعد إلا مثل : ما ضرب إلا عمرو زيداً ، وإلى الاختصاص في المفعول ، بمعنى أنه هو الذي وقع عليه فعل الفاعل ليس غير ، مثل : ما ضرب إلا زيداً عمرو ، ذلك أن المفعول هو الذي وقع بعد إلا .

(١) سورة المائدة آية ١١٧ .

(٢) قال الليث : إذا صرعت الرجل صرعة شديدة قلت : قطرته .

(٣) انظر ص ٤٨ من هذا الحديث .

ثم يبين أن هذا الحكم يجرى فى الجملة ذات المفعولين ، ويضرب الأمثلة على ذلك ، فالاختصاص فى المفعول الأول يكون فى مثل : لم يكس الغنى إلا زيداً جبة ، بمعنى أن الغنى خص زيداً دون الناس بكسوة الجبة ، والاختصاص فى المفعول الثانى يكون فى مثل : لم يكس الغنى زيداً إلا جبة ، بمعنى أن الغنى خص الجبة دون أنواع الكسوة الأخرى فكساها زيداً .

ثم يسرد الإمام عبد القاهر بعض الأمثلة لمتعلقات الفعل الأخرى مشيراً إلى سريان هذا الحكم عليها أيضا ، فيقول عن بيت السيد الحميرى :

لو خير المنبر فرسانه ما اختار إلا منكم فارسا

الاختصاص فى (منكم) ، ولو قلت : ما اختار إلا فارساً منكم ، صار الاختصاص فى (فارسا) .

فى النص الثانى[1] : يوجه الإمام عبدالقاهر ناشئ الأدباء إلى أنهم إذا جعلوا الاختصاص فى الفاعل فإن عليهم أن يقدموا المفعول مثل : ما ضرب زيداً إلا عمرو ، حتى يكونوا مع الاستعمال الأغلب الكثير ، لأن تقديم المفعول يشير من أول الأمر إلى هذا الاختصاص ، ثم إنه يحدد من أول الأمر أيضا مفعول هذا الفعل .

هذا بخلاف ما إذا لم يقدموا المفعول ويقولوا مثلاً : ماضرب إلا عمرو زيداً فإنه قبل أن يصل ذهن السامع إلى استيعاب معنى (زيد) يكون قد فهم أنك تزعم أنه لم يكن من أحد غير عمرو ضرب ، وأنه ليس ها هنا مضروب إلا وضاربه عمرو ، وهذا هو الاستعمال الأقل فى الكلام .

ولعل هذا هو ما دعا بعض النحاة إلى أن يقولوا : إن نحو : ما ضرب إلا عمرو زيداً ، على كلامين .

(١) انظر ص ٤٩ من هذا الحديث .

أولهما : ماضرب إلا عمرو .

ثانيهما : ضرب عمرو زيداً .

في النص الثالث : يبين الإمام عبد القاهر أن شأن الجملة الاسمية هو شأن الجملة الفعلية ، بمعنى أن الاختصاص يكون في الخبر إذا لم تقدمه ، مثل : ما زيد إلا قائم ، حيث يكون المعنى – على حد تعبير عبد القاهر – أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ، وجعلته صفة له .

كما أن الاختصاص يكون في المبتدأ إذا قدمت الخبر ، وأوقعت المبتدأ بعد إلا ، مثل : ما قائم إلا زيد ، فالمعنى حينئذ أنك قد اختصصت زيداً بكونه موصوفاً بالقيام دون غيره .

في النص الرابع[2] : يعود الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى دراسة الجملة الاسمية ، فيبين أن المثال : ما زيد إلا قائم ، والذى يفيد – بمفهوم القصر – أن القائل قد خصص القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ، ونفى كل ما سواه ، إنما يعنى بنفى ما عدا القيام ، نفى الأوصاف التي تنافى هذا القيام ، مثل : الجلوس ، والاضطجاع ، والإتكاء ، وما شاكل ذلك ، وليس نفى جميع الصفات الأخرى ، مثل : البياض ، والسواد ، والطول ، والقصر ، والعلم ، والجهل . . . الخ .

كما أن المثال : ماقائم إلا زيد ، الذى يعنى – بمفهوم القصر – أننا قد خصصنا زيداً بالقيام دون غيره ، إنما يعنى : ما قائم حيث نحن وبحضرتنا إلا زيد ، وليس يعنى أن ليس في الدنيا قائم سواه .

(١) انظر ص ٥٠ من هذا البحث . (٢) انظر ص ٥١ من هذا البحث .

ويستفتح الخطيب القزوينى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ من هذا الفص الرابع أن القصر ينقسم إلى قسمين رئيسيين[1] : قصر حقيقى ، وقصر غير حقيقى ، ويسمى الثانى منهما سعد الدين التفتازانى المتوفى سنة ٧٩١ هـ بالقصر الإضافى قائلا[2] : « لأن تخصيص الشىء بالشىء ، إما أن يكون بحسب الحقيقة ونفس الأمر ، بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا ، وهو الحقيقى ، أو بحسب الإضافة والنسبة إلى شىء آخر ، بأ لا يتجاوزه إليه ، وهو غير الحقيقى ، بل إضافى ، لأن تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق ، بل بالإضافة إلى معين آخر » كقولك : ما زيد إلا قائم ، بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ونحوه ، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلا » .

ونحن بعد ذلك إذا نظرنا إلى تقسيم الفراء ـ من قبل ـ للقصر : صفة على موصوف ، أو موصوفاً على صفة ، وقارنا به هذا التقسيم ، نستطيع أن نقول : إن الإمام عبد القاهر يرشد الأدباء إلى أن قصر الموصوف على الصفة نحو : ما زيد إلا قائم ، لا يراد ولا يقصد فى الكلام على أنه قصر حقيقى[3] ، ذلك أنه ليس من المعقول أن يقصر الموصوف على صفة واحدة دون ما عداها ، أو على حد تعبير عبد القاهر : « ليس المقصود أننا نفينا ما ليس من القيام بسبيل ، إذ لسنا ننفى عنه أن يكون أسود أو أبيض ، أو طويلا أو قصيراً أو عالما أو جاهلا » .

أما المثال الذى ذكره الإمام عبد القاهر فى هذا النص الذى من قبيل قصر

---

(١) هذا التقسيم غير تقسيم الفراء ، فتقسيم الفراء منظور فيه إلى الطرفين صفة أو موصوفاً ، وهذا التقسيم منظور فيه إلى غرض المتكلم .

(٢) المطول ٢٠٤ .　　(٣) تحقيق .

الصفة على الموصوف قصراً حقيقياً[1]، أعنى قوله: ماقائم إلا زيد، فإنى ألمح فيه وفى شرح عبد القاهر له، وقوله: إنما نعنى: ما قائم حيث نحن وبحضرتنا إلا زيد، علامات الأسلوب الذى يقرر الحقائق، ومن هنا فإنى أستنتج أنه أغلب ما يكون مستعملا فى الأساليب العلمية، والأساليب التقريرية التى تتعلق بالحقائق والمفاهيم المستقرة الثابتة مثل قوله عز وجل[2] (وما من إله إلا الله) وقوله سبحانه[3]: (الله لا إله إلا هو الحى القيوم)، وقوله عز وجل[4]: (يؤتى الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً وما يذكر إلا أولو الألباب)، وقول الخضر لموسى عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام فيما رواه البخارى فى باب ما يستحب للعالم إذا سئل أى الناس أعلم فيكل العلم إلى الله[5]: «يا موسى ما نقص علمى وعلمك من علم الله إلا كنقرة هذا العصفور فى البحر»، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخارى أيضا فى باب صفة إبليس وجنوده: «[6] من قال لا إله إلا الله وحده لاشريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير فى يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزاً من

---

(١) تحقيقياً أو ادعائياً.

(٢) سورة آل عمران ٢٢، وفى سورة طه يقول الله عز وجل عن نفسه أيضاً: (إنما إلهكم الله الذى لا إله إلا هو) – آية ٩٨

(٣) سورة البقرة ٢٥٥.

(٤) سورة البقرة ٢٦٩، وفى سورة آل عمران – آية ٧ (وما يذكر إلا أولو الألباب).

(٥) فتح البارى ج ٢١٨/١، وفى فتح البارى أيضاً بأسلوب (إنما) ج ٣٣٢/١ – باب غسل الدم – يقول الرسول صلى الله عليه وسلم للمستحاضة: (إنما ذلك عرق وليس بحيض).

(٦) فتح البارى ج ٦ / ٣٣٨، ٣٣٩.

الشيطان يومه ذلك حتى يمسى ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك » .

وقد يكون هـذا مقاماً ثالثا لاستخدام أسلوب النفى والاستثناء عنـد عبد القاهر .

على أننا إذا أردنا أن نخرج هذين الأسلوبين إلى ميـدان الفن الأدبى المصوِّر — أعني أسلوبى قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقيا ، وقصر الصفة على الموصوف قصراً حقيقيا — أقول : إذا أردنا أن نخرج هذين الأسلوبين إلى ميدان الفن الأدبى المصور لأحاسيس النفوس ومشاعرها ، فإن علينا أن نسلك طريق الادعاء والمبالغة ، وذلك طريق سلكه الإمام عبد القاهر نفسه حين قسم القصر إلى قسمين رئيسيين : قسم حقيقى ، وقسم ادعائى .

وقد نرى أن هناك مقاماً رابعاً يستعمل فيه أسلوب النفى والاستثناء ، ذلك المقام هو مقام التعريض ، بمعنى أن يأتى أسلوب القصر لا ليفيد معناه ، ولـكن ليفيد أمراً هو مقتضاه ، مثل قول الله سبحانه عن أهل سبأ[1] : (فأعرضوا فأرسلنا عليهم سيل العرم وبدّلناهم بجنتيهم جنتين ذواتى أكل خمط وأثل وشيء من سدر قليل ، ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى إلا الكفور) ، فليس الغرض من أسلوب القصر هنا هو اختصاص الكفور بالجزاء ، ولـكن الغرض — والله أعلم — تهديد كفار مكة والتعريض بتهديد العقوبة لهم ، يقول الإمام الزمخشرى[2] : « والمعنى أن مثل هذا الجزاء لا يستحقه إلا الكافر وهو العقاب العاجل » .

وهناك مقامات أخرى سنعرض لها بعد قليل ولكننا آثرنا الحديث عن هذا المقام هنا خلال كلام الإمام عبد القاهر لأنه عرض له أثناء الحديث عن (إنما) .

(١) سورة سبأ ١٦ ، ١٧ (٢) الكشاف جـ ٣ / ٢٨٥ .

ثم نقول فى تحليل حديث الإمام عبد القاهر عن الأمر الثانى — أعنى (مراعاة المخاطب بالنص الأدبى)[1] :

إن الإمام عبد القاهر يشير إلى أنه إذا كان المعروف فى الحوار الأدبى : أو فى الكلام الذى يقال أمام جمهور أن المخاطب يصغى إلى الأديب باهتمام فإن من الواجب أيضا أن يصغى الأديب إلى مستمعيه ، ويقدر ما فى دخائل عقولهم كى يكون كلامه مطابقا لمقتضى حالهم ، فهذه هى البلاغة .

فالمثال (ما جاءنى إلا زيد) يمكن أن تقوله لمخاطب فى حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجىء إليك غيره ، فأنت هنا تفيده اختصاص زيد بالمجىء ، وتنفى المجىء عمن عداه . كما يمكن أن تقوله لمخاطب يناقضك فى مجىء زيد ، ويزعم أن الجائى لك غيره ، فأنت حينما تخاطبه بهذا المثال كأنك تقلب عليه اعتقاده .

ويوضح الإمام عبد القاهر هذه المقولة الأخيرة — أعنى فكرة حوار المخاطب بأسلوب القصر لقلب اعتقاده ورأيه — بتحليل الآية الكريمة التى وردت على لسان عيسى عليه السلام يوم القيامة أثناء حوار الله له ، حيث يقول الله عز وجل لعيسى عليه السلام[2] : (وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله) ؟ !

ويقول عيسى عليه السلام فى إجابته : (قال سبحانك ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق ، إن كنت قلته فقد علمته ، تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك إنك أنت علام الغيوب) .

(ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن أعبدوا الله ربى وربكم) .

(١) انظر ص ٥١ من هذا الحديث .
(٢) انظر الآيتين فى سورة المائدة ١١٥ ، ١١٦ .

يقول الإمام عبد القاهر فى تحليل مقولة عيسى عليه السلام الأخيرة[1] :
« ليس المعنى : أنى لم أزد على ما أمرتنى به شيئاً ، ولـكن المعنى : أنى لم أدع ما أمرتنى به أن أقوله لهم وقلت خلافه » .

كما يورد الإمام عبد القاهر قول الشاعر :

قد علمت سلمى وجاراتها   ما قطّر الفـارس إلا أنا

ويقول فى تحليله[2] : « المعنى : أنا الذى قطر الفارس ، وليس المعنى على أن الشاعر يريد أن يزعم أنه انفرد بأن قطره ، وأنه لم يشركه فيه غيره » .

تقسيمات القصر عند المتأخرين :

يستنتج أبو يعقوب يوسف السكاكى من خلال تحليل الأستاذ الإمام أن القصر الذى اشتهرت تسميته بالقصر الإضافى ينقسم إلى قسمين : قصر إفراد ، وقصر قلب ، ويتضح من خلال كلامه[3] أن قصر الإفراد يمكن أن يقال لمخاطب يعتقد الشركة حقيقة أو احتمالا ، بمعنى أن المثال : ما زيد إلا شاعر ، يمكن أن يقال لمن يعتقده شاعراً ومنجما ، كما يمكن أن يقال لمن يتوهمـه على أحد الوصفين دون ترجيح .

كما أن المثال : ما شاعر إلا زيد ، يمكن أن يقال لمخاطب يعتقد بكراً وعمراً شاعران مع زيد ، كما أنه يمكن أن يقال أيضاً لمخاطب يتوهم أن الشاعر أحد الرجلين زيد أو عمرو .

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٠ .
(٢) الموضع السابق ٢٦٠ / ٢٦١ ، هذا ، ويقال : قطر الفارس : أى صرعه صرعة شديدة .
(٣) راجع ص ١٢٥ من المفتاح .

والأديب فى هذا القصر ينفى الشركة الحقيقية أو المتوهمة[1] .

هذا عن قصر الأفراد .

أما عن قصر القلب فإنه يقال لمخاطب يعتقد عكس ما هو مقرر عند المتكلم مثل قولنا : ما زيد إلا قائم ، فإنه يقال لمن يعتقد أنه قاعد أو مضطجع .

أو مثل قولنا : ما قائم إلا زيد ؛ فإنه يقال لمن يعتقد أنه بكر لا زيد .

والأديب فى هذا القصر يقلب حكم السامع أو اعتقاده ؛

ويخطو الخطيب إلى تحليل الإمام عبد القاهر ، وتقسيم الإمام السكاكى ويزيد[2] فى قصر القلب شرطاً هو تحقق تنافى الصفتين[3] فى قصر الموصوف

---

(١) قد يقال قصر الأفراد لمن لا يعتقد شيئاً – انظر حاشية الدسوقى (ضمن شروح التلخيص ح ٢ / ١٨٢ .

(٢) انظر الايضاح (ضمن شروح التلخيص) ح ٢ / ١٨٣ .

(٣) قال ابن يعقوب فى (مواهب الفتاح) (ضمن شروح التلخيص) ح ٢/١٨٤ – المراد بالتنافى هنا التنافى فى نفس الأمر ، وقال سعد الدين التفتازانى فى مختصر المعانى ص ١٣٥ (الطبعة الأولى) : أى تنافى الوصفين حتى يكون النفى فى قولنا : ما زيد إلا قائم ، كونه قاعداً أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافى القيام .

ولقد أحسن صاحب المفتاح فى إهمال هذا الاشتراط لأن قولنا : ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر – قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة .

ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف – أى الخطيب القزوينى .

لا يقال هذا شرط الحسن ، أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب ، لأنا نقول : أما الأول : فلا دلالة للفظ عليه . مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا : ما زيد إلا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر . وأما الثانى : فلأن التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره فى تفسيره أن قصر القلب هو الذى يعتقد المخاطب فيه العكس ، فيكون هذا الاشتراط ضائعا .

على الصفة[1] ، بمعنى أن المثال : ما زيد إلا قائم ، لا يقال إلا ان يعتقد كون زيد قاعداً أو جالساً أو نحو ذلك مما يحقق تنافى الصفتين[2] ، لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك ، ليكون إثبات الصفة[3] حينئذ — على حد قوله — مشعراً بانتفاء غيرها ومحققاً لقلب الحكم عند السامع .

كما أنه فى قصر الإفراد — موصوفاً على صفة — يزيد[4] اشتراط عدم تنافى الصفتين ، حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا : ما زيد إلا شاعر كونه كاتباً أو منجماً أو نحو ذلك ، لا كونه مفحما[5] لا يقول الشعر ، ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما ، ذلك أن هذا النوع من القصر قد قصره الخطيب على قطع الشركة المتحققة .

أما الشركة المتوهمة المحتملة — التى وضعها السكاكى فى قصر الإفراد — فقد جعلها الخطيب قسما برأسه أسماه قصر التعيين ، وهو يقال لمن يعتقد التساوى والاحتمال والتردد من غير تعيين ، فالمخاطب فى قولنا : ما زيد إلا قائم من يعتقد أو يتردد فى اتصاف زيد بالقيام أو القعود من غير علم بتعيين أحدهما .

---

(١) هذا الشرط فى قصر الموصوف على الصفة فحسب، لأن تنافى الاتصاف بالنسبة لقصر الصفة على الموصوف نادر .

(٢) يجب ملاحظة أن التنافى غير التناقض ، فالتنافى يتحقق بين صفتى البياض والسواد — مثلا ، أما التناقض فيتحقق بين صفتى البياض وغير البياض .

(٣) قال ابن يعقوب فى مواهب الفتاح (ضمن شروح التلخيص) ج ٢ / ١٨٥ : « وفيه بحث، لأنه إن أراد أن إثبات المتكلم هو المشعر بنفى غيرها فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافى، وإن أراد أن إثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضا على التنافى ، بل يفهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة » .

(٤) انظر الإيضاح (ضمن شروح التلخيص) ج ٢ / ١٨٢ .

(٥) الإفحام : وجدان الرجل غير شاعر، يقال : أفحمته : أى وجدته غير شاعر .

ثم يقول الخطيب منهيا حديث هذا التقسيم[1] : « وقصر التعيين أعم ، لأن كون الشيء موصوفا بأحد أمرين معينين على الاطلاق ، لا يقتضي جواز اتصافه بهما معا ولا امتناعه .

« وبهذا علم أن كل ما يصلح مثالا لقصر الإفراد أو لقصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس » .

ونحن بعد هذا الحديث التوجيهي للامام عبد القاهر – وما تبعه من حديث تقسيمات المتأخرين لأسلوب القصر نقول :

القيمة الفنية لهذه التقسيمات من وجهة نظرنا :

إن الواقع العرفي للغة يرفض تقسيم أسلوب القصر إلى حقيقي وإضافي ، وحديث الإمام عبد القاهر خير شاهد على تأييد هذا الواقع حيث يقول الإمام عبد القاهر[2] : « واعلم أن قولنا في الخبر إذا أخر نحو ما زيد إلا قائم ، أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ، ونفيت ما عدا القيام عنه ، فإنما نعني أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافي القيام نحو : أن يكون جالسا أو مضطجعا أو متكئا أو ما شاكل ذلك ، ولم ترد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل ، إذ لسنا ننفي عنه بقولنا : ما هو إلا قائم ، أن يكون أسود أو أبيض أو طويلا أو قصيراً أو عالماً أو جاهلا .

« كما أننا إذا قلنا : ما قائم إلا زيد ، لم نرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه ، وإنما نعني : ما قائم حيث نحن وبحضرتنا ، وما أشبه ذلك » .

---

(١) الإيضاح ج ٢ / ١٨٥

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٦ .

فالعرف اللغوى السائد بين المتكلم والسامع يشير – كما يقول الإمام عبدالقاهر – إلى أننا إذا قلنا : ما قائم إلا زيد ، لم نرد أنه ليس فى الدنيا قائم سواه ، وإنما نريد أنه ليس فى حضرتنا قائم إلا زيد .

ولقد كان الأصوليون أكثر وعياً من البلاغيين عندما كانوا يلجأون فى فهم الأساليب إلى العرف اللغوى الذى يسمونه عندهم (العلم الضرورى) ، والذى يشرحه الإمام الغزالى ، فيقول إنه[1] : « يحصل عن قرائن أحوال ورموز وإشارات وحركات من المتكلم ، وتغيرات فى وجهه ، وأمور معلومة من عادته ومقاصده ، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها فى جنس ، ولا ضبطها بوصف ، بل هى كالقرائن التى يعلم بها خَجَل الخَجِل ، وَوَجَل الوَجِل ، وجبن الجبان ، وكما يعلم قصد المتكلم إذا قال السلام عليكم : أنه يريد التحية أو الاستهزاء واللهو ، ومن جملة القرائن : فعل المتكلم ، فإنه إذا قال على المائدة : هات الماء ، فهم أنه يريد الماء العذب البارد ، دون الحار الملح » .

من هنا أقول : لاحاجة إلى تقسيم القصر إلى حقيقى وإضافى ، لأن فى ذلك إهدار للعرف اللغوى ، أو للعلم الضرورى – كما يسميه الأصوليون ، وهو أحق أن يحترم .

ومن هنا أيضاً أقول : إن التقسيم الخاص بالقصر الإضافى ، والذى يجعل كل أسلوب قصر مراداً منه الرد على المخاطب لقلب اعتقاده ، أو لترشيد هذا الاعتقاد : بإفراد ما هو مزدوج فيه ، أو تعيين وتحديد ما هو محل شك وتردد فيه ، فيما أسماه المتأخرون : قصر قلب ، وقصر إفراد ، وتعيين . أقول : إن

---

(١) المستصفى ج ٢ / ١٥ .

هذا التقسيم يرفضه الواقع الأدبى للأساليب ، ذلك أنه يحجر مقامات الكلام ويحصرها فى هذه الثلاثة ، وفى ذلك مخالفة لأبسط قواعد الفن الأدبى .

إن مقامات الكلام لا تنتهى ، والأغراض الأدبية للأدباء متسعة باتساع أنواع التعبير ، فكيف نقبل حصرها فى هذه الثلاثة ؟!

يقول سعد بن ناشب (أحد شعراء الدولة المروانية) عقب هدم الحجاج ابن يوسف الثقفى لداره — فى إحدى الروايات التاريخية —

سأغسل عنى العار بالسيف جالبا	على قضاء الله ما كان جالبـــا[1]
وأذهل عن دارى وأجعل هدمها	لعرضى من باقى المذمة حاجبـــا[2]
ويصغر فى عينى تلادى إذا انثنت	يمينى بإدراك الذى كنت طالبا[3]
فإن تهدموا بالغدر دارى فإنها	تراث كريم لا يبالى العواقبا
أخى غمرات لا يريد على الذى	يهم به من مقطع الأمر صاحبا[4]
إذا هم لم تُرْدَع عزيمة همـــه	ولم يأت ما يأتى من الأمر هائبا
فيا لرزام رشحـــوا بى مقدَّماً	إلى الموت خوّاضا إليه الكتائبا[5]

(١) العار : كل شىء لزم به عيب .

(٢) ذهل فلان عن كذا : تركه على عمده ، أو نسيه لشغل ، والعرض (بكسر العين) هو محل المدح والذم من الإنسان ، يقول : أتناسى دارى وأجعل هدمها حاجبا وواقيا لعرضى من العار الباقى إذ رأيتها دار هوان .

(٣) التلاد : المال القديم ، وخصه بالذكر لأن النفس تضن به ، وينبه بهذا الكلام على أنه كما يخف على قلبه ترك الدار والوطن خوفا من العار كذلك يقل فى عينه إنفاق المال القديم عند إدراك المطلوب .

(٤) الغمرات : الشدائد ، ويروى أخى عزمات ، يصف نفسه بأنه ملازم الشدائد مستبد برأيه لا يتخذ رفيقا فيما يقصده من عظائم الأمور ، بل يكتفى بشجاعته عن غيره

(٥) اللام من — يالرزام — مفتوحة ، لأنها لام استغاثة ، ورزام : مستغاث بهم ، وهم حى من تميم ، نسبوا إلى جدهم رزام بن مالك بن حنظلة ، والترشيح : التربية والتأهيل ، الكتائب : الجيوش المجتمعة .

إذا هم ألقى بين عينيه عزمه ونكّب عن ذكر العواقب جانبا
ولم يستشر فى رأيه غير نفسه ولم يرض إلا قائم السيف صاحبا

الشاهد فى البيت الأخير حيث يقرر سعد بن ناشب حقيقة نفسه ، إنه رجل جسور مقدام يخوض إلى الموت الكتائب والجيوش الجرارة ، إنه لا يستشير إلا نفسه ، ولا يصاحب إلا قائم سيفه .

والمثالان من قصر الصفة على الموصوف ، والقصر قصر إضافى يوحى بذلك مقام الأبيات .

دلنى بربك أيها القارىء : أى مخاطب من هاتيك الأنواع الثلاثة التى ذكرها علماء البلاغة المتأخرون يسمع سعد بن ناشب ، ويرى سعد أن يقلب اعتقاده أو يرشده حتى يصل به إلى طريق الأفراد أو التعيين ـ كما يزعمون ـ !

ولا تحدثنى الآن عن أن هذا القصر يمكن أن يكون قصراً حقيقيا وليس إضافيا ، فهذه التقسيمات كلها تقسيمات اعتبارية ، والمتأخرون أنفسهم يعلمون ذلك جيداً ، ويتلاعبون بهذه الاعتبارات ، وها أنذا أقرأ معك قول الدسوقى[1] : « إذا قلت : ما فى الدار إلا زيد ، وأردت لا غيره ، وكان فيها غيره ونزلته منزلة العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا ، وإن أردت لا عمرو ، وكان فيها بكر وخالد أيضا كان إضافيا .

« وقد يعتبر فى الإضافى تلك المبالغة بأن يجعل ما يكون القصر بالإضافة إليه منزلة العدم ، فإذا قلت : ما فى الدار إلا زيد ، بمعنى أن الحصول فى الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو ، وإن كان حاصلا لبكر وخالد ، فذلك

---

(١) شروح التلخيص جـ ٢ / ١٧٩ ـ حاشية الدسوقى .

قصر إضافى على وجه الحقيقة ، فإذا جعل ما يكون القصر بالإضافة إليه وهو عمرو منزلة العدم كان قصراً إضافيا على وجه المبالغة[1] » .

مثال آخر :

يقول عمر بن على المطوعى يمدح أبا الفضل الميكالى من قصيدة :

وإلى الأمير بن الأمير المعتلى	بكمال سؤدده على الأمـــراء
وطئتْ بى الوجناء وجنة مهمهٍ	متقاذف الأكناف والأرجاء[2]
كيما ألاحظ منه فى أفق العلا	فلكا يدير كواكب العلياء
كالبدر غير دوامه متكاملا	كالبحر غير عزوبة وصفاء
بالفضل يكنى وهو فيه كامن	كالرئ يكمن فى زلال الماء
يا من إذا خط الكتاب يمينه	أهدى إلينا الوشى من صنعاء
لم تجر كفك فى البياض موقعاً	إلا تجلتْ عن يدٍ بيضـــاء
قرْمٌ يداه وقلبه ما مثلهما	فى النظم والإعطاء إلا الطائى[3]

شاهدنا أيضا فى البيتين الأخيرين ، وواضح فى كلا أسلوبى القصر هنا أن

(١) هذه أربعة أقسام من أقسام القصر ، فإذا قسمنا نوعى القصر الحقيقى (التحقيقى والادعائى) إلى قصر صفة على موصوف ، وموصوف على صفة أصبح عندنا أربعة أقسام للقصر الحقيقى ، وطبقا لما ذكره المتأخرون من تقسيم القصر الإضافى إلى إفراد وقلب وتعيين تكون أقسام القصر الإضافى ستة ، فإذا عرفنا أن كلا منها يأتى قصر صفة على موصوف ، وموصوف على صفة كانت أقسام القصر الإضافى اثنا عشر قسما ، وكان مجموع أقسام القصر كله (الحقيقى والإضافى) ستة عشر قسما .

(٢) الوجناء : الناقة الصلبة ، من الوجين وهى الأرض الغليظة . والمهمه : الوادى القفر ومتقاذف الأكتاف : متباعد الأطراف .

(٣) القرم : السيد ، والطائى فى الكرم هو حاتم ، وفى النظم أبو تمام .

الشاعر عمر بن على المطوعى يريد أن يصل بممدوحه إلى حد الكمال فى الصفة التى يمدحه بها ، ولذلك يقصرها عليه ، وواضح أيضا أن القصر إضافى .

يا من إذا خط الكتاب بيمينه أهدى إلينا الوشى من صنعاء
لم تجر كفك فى البياض موقعا إلا نجات عن يد بيضاء
قرم يداه وقلبه ما منهما فى النظم والإعطاء إلا الطائى

إن فضل الممدوح وكرمه يصل به إلى حاتم ، وإن أدبه ونظمه يصل به إلى أبى تمام ، وما أبعد هذه الغاية وما أكملها .

أفيليق بعد ذلك أن نقلل من عظمة هذا الشعر ، ونقول كما يقول المتأخرون : إن هناك مخاطبا يرد عليه الشاعر ليصحح اعتقاده ؟ !

لا يعقل أن نقول هذا لأن المخاطب هو الممدوح ، ولو خاطبناه بذلك لتحول مسار الأمر إلى مالا يليق بحديث الأدباء ، فبله البلغاء الأدباء الذين يهدون الوشى من صنعاء !

وهكذا تتعدد مقامات الكلام من حماسة إلى مدح إلى فخر إلى تهديد إلى تفنيد إلى تقرير إلى تهويل إلى تهكم إلى بيان حال .. الخ .

صحيح أن هناك بعض أساليب للقصر يوحى مقامها بالرد على المخاطب مثل قول بشار .

يزهدنى فى حب عبدة معشر قلوبهم فيها مخالفة قلبى
فقلت : دعوا قلبى وما اختار وارتضى
فبالقلب لا بالعين يبصر ذو اللب
وما تبصر العينان فى موضع الهوى
ولا تسمع الأذنان إلا من القلب

ومثل قول الحسين بن على لأمير المؤمنين معاوية بن أبى سفيان لما لامه على إعتاقه جاريته وتزوجها : « أما بعد ، فقد بلغنى كتابك وتعييرك إياى بأنى تزوجت مولاتى وتركت أكفائى من قريش ، فليس فوق رسول الله منتهى فى شرف ، ولا غاية فى نسب ، وإنما كانت ملك يمينى ، خرجت عن يدى بأمر التمست فيه ثواب الله تعالى ، ثم ارتجعتها على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وقد رفع الله بالإسلام الخسيسة ، ووضع عنا به النقيصة فلا لوم على امرىء مسلم إلا فى أمر مأثم ، وإنما اللوم لوم الجاهلية » .

ولكن هذا نوع واحد من الأساليب وليس كل الأنواع .

إننى أعتبر ما ذكره الإمام عبد القاهر وأوحى إلى المتأخرين بهذا التقسيم من قبيل التحليل النفسى للأساليب .

يؤكد ذلك ويؤيده اختلاف المتأخرين أنفسهم حول تحليل الآية الكريمة[1] (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين) .

فقد قال السكاكى[2] : « ومن الوارد فى التنزيل على قصر الأفراد قوله تعالى : (وما محمد إلا رسول) فمعناه محمد مقصور على الرسالة لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك ، نزل المخاطبون لاستعظامهم أن لا يبقى لهم منزلة المبعدين لهلاكه ، وهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر .

وتبعه الخطيب القزوينى فقال[3] : « وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب ، فيستعمل له الثانى — أى طريق النفى والاستثناء — إفراداً ، نحو :

---

(١) سورة آل عمران ١٤٤ (٢) مفتاح العلوم ١٢٥ .
(٣) الإيضاح (ضمن شروح التلخيص) جـ ٢ / ٢١٥ ، ٢١٦ .

(وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) أى أنه صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك ، نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه » .

وأيدها سعد الدين التفتازانى فقال شارحاً كلام الخطيب[١] : « فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين عالمون بكونه عليه السلام مقصوراً على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك ، لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمراً عظيما ، نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه ، أى الهلاك ، والاعتبار المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر فى نفوسهم ، وشدة حرصهم على بقاء النبى عليه الصلاة والسلام فيما بينهم ، حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه بالبال » .

بينما رأى السبكى والسيد الشريف والعصام أن الآية من قبيل قصر القلب ـ لا قصر الإفراد ـ ثم اختلفوا فى توجيه هذا القصر ، فقال السبكى[٢] : « نزل استعظامهم له على الموت تنزيل من يجهل رسالته ، لأن كل رسول لابد من موته ، فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته » .

واعتمد السيد الشريف على تحليل الزمخشرى للآية فقال[٣] : « قال صاحب الكشاف : والمعنى : وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، فسيخلوا كما خلوا ، وكما أن اتباعهم بقوا متمسكين بدينهم بعد خلوهم فعليكم أن تتمسكوا

---

(١) المطول ٢١٨ .

(٢) عروس الأفراح ـ ضمن شروح التلخيص ﺣ ٢/٢١٣ .

(٣) حاشية السيد الشريف على المطول ٢١٧/٢١٨ ، وانظر الكشاف ﺣ ١/٤٦٨ .

بدينه بعد خلوه ، لأن الغرض من بعثة الرسل تبليغ الرسالة وإلزام الحجة ، لا وجوده بين أظهر قومه » .

ثم عقب عليه بقوله[١] : «قيل في تقريره إشعار بأن معتمد القصر هو الوصف ، أعنى : قد خلت ، وأنهم لم يجعلوا محمدا عليه السلام أسوة من قبله من الرسل في بقاء دينه ، ووجوب التمسك به بعد خلوه ، فالقصر قلبي ، وفيه طرف من الإنكار ، وقد كمل بما رتب عليه من الجملة الشرطية ، أعنى قوله تعالى : (أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) .

أما العصام فقال :[٢] « والأقرب عندى أنه قصر قلب ، أى وما محمد إلا رسول ، لا إله ، نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى ألوهيته ، لأن البقاء يخص الإله ، وكل شىء هالك إلا وجهه ، واعتقاد الألوهية ينافى اعتقاد الرسالة » .

---

(١) حاشية السيد الشريف على المطول ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، وانظر الكشاف ج ١ / ٤٦٨
(٢) تجريد البنانى ح ٢ / ٢٨٧ .

أقسام القصر عند المتأخرين

القصر

- حقيقي
  - تحقيقي
    - ١ صفة على موصوف
    - ٢ موصوف على صفة
  - إدعائي
    - ٣ صفة على موصوف
    - ٤ موصوف على موصوف
- إضافي
  - تحقيقي
    - أفراد
      - ٥ صفة على موصوف
      - ٦ موصوف على صفة
    - قلب
      - ٧ صفة على موصوف
      - ٨ موصوف على صفة
    - تعيين
      - ٩ صفة على موصوف
      - ١٠ موصوف على صفة
  - إدعائي
    - أفراد
      - ١١ صفة على موصوف
      - ١٢ موصوف على صفة
    - قلب
      - ١٣ صفة على موصوف
      - ١٤ موصوف على صفة
    - تعيين
      - ١٥ صفة على موصوف
      - ١٦ موصوف على صفة

مع الدكتور إبراهيم أنيس مرة أخرى حول أسلوب النفي والاستثناء :

بقي الآن أن أشير إلى مقولة الدكتور إبراهيم أنيس في حديثه عن النفي والاستثناء التي ذكرنا طرفها الأول من قبل .

وخلاصة ما قدمناه فيها أنه حاول ـ أولاً ـ أن يخرج هذا الأسلوب من دائرة القصر ، ولكن لما وجد محاولته قد فشلت إزاء ضغط معاني النصوص القرآنية عليه تراجع مشيرا إلى أن هذا الأسلوب الذي يؤدي معنى القصر يأتي لتأكيد نفي سابق عليه ، بمعنى أنه أغلب ما يكون مسبوقاً بأسلوب نفي ، وقد ساق في ذلك بعض الأمثلة القرآنية[1] :

« مثل قوله سبحانه : (أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة إن هو إلا نذير مبين)

« وقوله عز وجل : (وما مسني السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون) } سورة الأعراف[2]

« فقد نفى سبحانه وتعالى في الآية الأولى أن به جنة ، أو بعبارة أدق أكد هذا النفي الذي يستفاد من كلام سابق ، وفي الآية الثانية أكد نفي أن الرسول قد مسه سوء » .

بل ذهب في شرح قوله سبحانه[3] (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسول) إلى وجود نفي ملحوظ في سياق الكلام حيث قال[4] : « وقد يكون

---

(١) انظر أسرار اللغة ١٩٢ ، ١٩٣
(٢) سورة الأعراف : الآية الأولى ١٨٤ ، والثانية ١٨٨
(٣) سورة آل عمران الآية ١٤٤
(٤) من أسرار اللغة ١٩٣ / ١٩٤

المعنى المنفى الذى يؤكد استعمال (النفى مع إلا) مفهوما من محور الكلام وسياقه والداعى له ، وهو ما يسمى بالظرف اللغوى ، فى قوله تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) : يقرر المفسرون أن الآية قد نزلت بعد غزوة أحد التى انهزم فيها المسلمون وتخاذلوا حين أشيع بينهم أن النبى قد قتل ، وشق عليهم أن يتصوروا إمكان موته أو قتله لتوهمهم أن له قدرة خارقة لا تكون لبشر ولا يظهر بها إلا ملك ، فأراد سبحانه أن يخلع هذا الوهم من أذهانهم وأن يردهم إلى الصواب ، فنفى عنه صفات الملك أو مادار بخلدهم من كونه ملكا له من القدرة والسلطان ماليس فى مكنة البشر . وكانت الوسيلة لنفى مثل هذه الفكرة هو ذلك الأسلوب الذى عبر عنه البلاغيون بقولهم : القصر بالنفى مع الاستثناء » .

ونحن إذ نؤيده فيما يزعم من دلالة أسلوب القصر بطريق النفى والاستثناء على تأكيد النفى ، نتحفظ على هذا القول بأمرين : —

أولهما : أن هذا القول مسبوق به من الأمامين عبد القاهر الجرجانى ، والرازى ، يقول الإمام الرازى — الذى لخص كلام الإمام عبدالقاهر فى كتابه نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز عن القصر بأسلوب النفى والاستثناء :[1] « أعلم أنها — أى هذه الطريقة : طريقة النفى والاستثناء بأصل الوضع تفيد نفى الشريك . . . . والذى يدل على أنها موضوعة فى الأصل لنفى الشريك أنه لا يصح أن يقال : مازيد إلا قائم لا قاعد . . . وليس السبب فيه إلا أن قولك : مازيد إلا قائم يفيد أنك نفيت عنه كل صفة تنافى القيام فيندرج فيه نفى القعود فإذا قلت بعده : لا قاعد ، كان تكراراً ، وهو غير جائز ، لأن « لا » العاطفة

---

(١) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ١٥٤ ، ١٥٥ .

موضوعة لأن ينفى بها ما أوجب للأول ، لا لأن يعاد نفى ما نفى أولا » .

ويقول الإمام عبد القاهر فى شرح قوله سبحانه[1] (ماقلت لهم إلا ما أمرتنى به ، أن اعبدوا الله ربى وربكم)[2] : « ليس المعنى : أنى لم أزد على ما أمرتنى به شيئا ، ولكن المعنى : أنى لم أدع ما أمرتنى به أن أقوله لهم ، وقلت خلافه » .

ثانيهما : أننا لا نؤمن بمسألة أغلبية سبق هذا الأسلوب بأسلوب نفى ، ودليلنا على ذلك كثرة وروده فى الأساليب الفصيحة مسبوقاً بالاثبات ، خاصة فى مقام الأساليب العلمية والأساليب التقريرية التى تنطق بالحقائق والمفاهيم المستقرة الثابتة الذى أشرنا إليه من قبل ، وضربنا له الأمثال فى حينها .

ومن الأمثلة أيضا قوله سبحانه[3] « إنا كل شىء خلقناه بقدر ، وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر » ، وقوله عز وجل[4] « وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو » ، وقول الفاروق عمر رضى الله عنه : ما كانت الدنيا همّ رجل قط إلا لزم قلبه أربع خصال : فقر لا يدرك غناه ، وهمّ لا ينقضى مداه ، وشغل لا ينفد معناه وأمل لا يبلغ منتهاه .

وقول النميرى :

راحتى فى مقالة العذّال وشفائى فى قيلهم بعد قال
لا يطيب الهوى ولا يحسن الحب لصبّ إلا بخمس خصال
بسماع الأذى ، وعذل نصيح وعتاب ، وهجرة ، وتقال

---

(١) سورة المائدة الآية ١١٧
(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٠
(٣) سورة القمر الآيتان ٤٩ ، ٥٠
(٤) سورة الأنعام الآية ٥٩

الفصل الثاني

القصر بطريق « إنما »

يحسن بنا قبل أن نبدأ حديث القصر بهذا الطريق أن نوجز أهم ما قدمناه عنه من قبل خلال حديث الأصوليين والنحاة ، وذلك فيما يلي :

أهم ما قدمناه في حديث الأصوليين[1] :

١ — ذكر محققو الأصوليين أن (إنما) تفيد القصر بالمنطوق وضعاً حقيقياً أي تفيد — على سبيل التأكيد — الإثبات والنفي دفعة واحدة ، وهي مركبة من (إنّ) التي للتأكيد ، و (ما) الزائدة للتأكيد أيضاً ، وهذا التركيب أفاد شيئاً جديداً هو معنى الحصر .

٢ — ذهب بعض الأصوليين إلى إفادة (إنما) معنى القصر من خلال تحليلها إلى جزأيها (إنّ ، وما) ، لكن هذا الفريق من العلماء انقسم قسمين :

(ا) قسم يرى أن لفظ (إنّ) يفيد الإثبات ، ولفظ (ما) يفيد النفي ، ومن هنا يكون مفهومها التركيبي النفي والاستثناء ، وهذا هو معنى القصر .

(ب) وقسم آخر يرى أن لفظ (إنّ) يفيد التأكيد ، ولفظ (ما) الزائدة عليها يفيد التأكيد أيضاً ، وليس معنى القصر في اعتقادهم إلا تأكيداً على تأكيد.

٣ - ذهب ابن عطية إلى أن (إنما) لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع ، ويكون للحصر مجازاً ، ويحتاج في هذا إلى قرينة .

(١) راجع حديث النشأة العلمية لأسلوب القصر، واحتضان الدراسات الدينية لها في هذا البحث .

أهم ما قدمناه فى حديث النحاة[1] :

١ — ذكر الكوفيون أن لفظ (إنما) يستعمل بمعنى النفى والإثبات ، واحتجوا بقول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

قالوا : معناه : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

٢ — ذكر البصريون أن لفظ (إنما) يستعمل فى الاقتصار على الشىء ، نحو رجل سمعته يقول : زيد شجاع وكريم وعاقل وعالم ، فتقول : إنما هو شجاع ، أى ليست له من هذه الصفات الثلاث غير الشجاعة .

وتستعمل (إنما) أيضاً فى رد الشىء إلى حقيقته ، إذا وصف بصفات لا تليق به ، كقوله تعالى :[2] (إنما الله إله واحد) وقوله[3] : (إنما أنا بشر مثلكم) ، وهذا راجع إلى معنى الاقتصار .

٣ — ذكر أبو حيان أن لفظ (إنما) لا تدل على الحصر بالوضع ، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التى كفت بما ، فلا فرق بين لعل زيداً قائم ، ولعل ما زيد قائم ، فكذلك إن زيداً قائم ، وإنما زيد قائم ، وإذا فهم حصر فإنما يفهم من سياق الكلام ، لا أن (إنما) دلت عليه .

وبعد : فماذا فعل البلاغيون ؟

١ — اتكأ جمهور البلاغيين على حديث محقق الأصوليين ، وقالوا : إن

(١) راجع جذور البحث البلاغى لأسلوب القصر فى هذا البحث ، خاصة حديث ابن السيد البطليوسى فى كتاب الاقتضاب الذى نقلناه من قبل .

(٢) سورة النساء الآية ١٧١

(٣) سورة الكهف الآية ١١٠

(إنما) متضمنة لمعنى النفى والإثبات ، واستند الإمام عبد القاهر فى شرح هذا التضمن على حديث أبى على الفارسى، وأبى إسحاق الزجاج، فقال ناقلا حديث الفارسى[1] : « قال الشيخ أبو على فى الشيرازيات : يقول ناس من النحويين فى نحو قوله تعالى[2] : (قل إنما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن) أن المعنى : ما حرم ربى إلا الفواحش .

« قال — أى أبو على — وأصبت ما يدل على صحة قولهم فى هذا ، وهو قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار ، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

« فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجباً أو منفياً ، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم . ألا ترى أنك لا تقول : يدافع أنا ، ولا يقاتل أنا ، وإنما تقول : أدافع وأقاتل ، إلا أن المعنى لما كان : ما يدافع إلا أنا[3] ، فصلت الضمير كما تفصله مع النفى إذا ألحقت معه (إلا) حملا على المعنى »[4] .

ثم ناقلا حديث أبى إسحاق الزجاج[5] : « وقالوا أبو إسحاق الزجاج : فى قوله تعالى[6] : (إنما حرم عليكم الميتة والدم) النصب فى الميتة هو القراءة ،

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٥٢ ، ٢٥٣

(٢) سورة الأعراف الآية : ٣٣

(٣) لما كان مقصود الشاعر الافتخار بنفسه جعل ضمير المتكلم مقصوراً عليه — كما أوضحنا من قبل أن مناط الاهتمام يكون هو المقصور عليه صفة كان أو موصوفاً .

(٤) كلام أبى إسحاق الزجاج - الآتى بعد - هو بقية حديث أبى على كما صرح بذلك الإمام عبد القاهر — ولكنا فصلناه عنه حيث رأينا اقتناع الإمام به ، فأحببنا أن نوضح هذا الاقتناع .

(٥) دلائل الإعجاز ٢٥٣

(٦) سورة النحل الآية : ١١٥

ويجوز (إنما حَرم عليكم) — أى بالبناء للفاعل — قال أبو إسحاق : والذى اختاره أن تكون (ما) هى التى تمنع (إن) من العمل ، ويكون المعنى: ماحرم عليكم إلا الميتة ، لأن (إنما) تأتى إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه » .

ونحن من خلال حديث النقل الشارح لمعنى تضمن (إنما) معنى النفى والاستثناء نستنتج أدلة ثلاثة لدلالتها على القصر :

أولها : قول أبى إسحاق الزجاج : إنما تأتى إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه .

ثانيها : ماقاله المفسرون فى قوله تعالى : (إنما حرم عليكم الميتة) بنصب الميتة من أن المعنى : ما حرم عليكم إلا الميتة ، وهذا المعنى هو المطابق لقراءة رفع الميتة ، لانحصار التحريم فيها ، والقراءة الثانية برفع الميتة على اعتبار عمل (إن) والاسم الموصول (ما) اسمها بعدها ، وجملة (حرّم) وفاعلها الضمير المستتر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والميتة : خبر إن مرفوع والمعنى : إن الذى حرمه الله عليكم هو الميتة ، وقد أفادت هذه القراءة القصر بطريق تعريف الطرفين (اسم الموصول ـ والميتة) لا بطريق إنما كالقراءة الأولى التى اختارها أبو إسحاق ونصب فيها الميتة مفعولا به للفعل الذى فاعله ضمير مستتر أيضاً ، و (ما) كفّت إن عن العمل .

فتطابق هاتين القراءتين فى إفادة القصر هو وجه الاستدلال ، ووجه اتحاد المعنى أيضاً .

ثالثها : صحة انفصال الضمير مع (إنما) إذا أريد جعله مقصوراً عليه ، كما يفعل مع (ما وإلا) عند إرادة ذلك ، فتقول (إنما يسافر أنا) كما تقول (ما يسافر إلا أنا) ، والدليل على صحة هذا الاستعمال قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

إذ لو كان المراد الإيجاب لم يستقم، لأنك لاتقول : يدافع أنا ، وإنما تقول: أدافع ، ولكن لما كان المعنى (ما يدافع إلا أنا) فصل الضمير كما يفصل مع النفى والاستثناء ليتأتى له ما قصد ، وهو تخصيص المدافع ، لا المدافع عنه ، إذ لو قال : وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى (أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم) وليس ذلك بمقصود لما فيه من قصور المدح ، والمقام مقام مبالغة ، إذ هو فى معرض التفاخر وعدّ المآثر[1] .

٢ - لما كان حديث الإمام عبد القاهر يوهم أن فيه اتكاء على رأى بعض الأصوليين التحليلى الذى يقول إن (إنّ) تفيد الإثبات ، و (ما) تفيد النفى فيكون مجموعهما هو مجموع النفى والإثبات - أقول : لما كان حديث الإمام عبد القاهر قد يوهم ذلك رأى المتأخرون أن يباعدوا بين كلام الإمام وهذا المفهوم ، فذكر سعد الدين التفتازانى أنه لا يجوز أن يتوجه الإثبات والنفى إلى الجملة معاً ، لأن هذا يؤدى إلى التناقض ، كما أنه لا يجوز أن تكون (ما) نافية ويتوجه النفى المذكور بعدها لأن ذلك خلاف الواقع فى الأساليب مثل قوله سبحانه (إنما حرم عليكم الميتة) حيث لا يعقل أن يكون المعنى (ماحرم عليكم الميتة) فتعين أن يكون مقصود التضمن إثبات المذكور من مضمون الجملة ونفى ما سواه[2] .

---

(١) قال فى المطول ٢١٣ « ولا يجوز ان يقال إنه - انفصال الضمير - محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال : وإنما أدافع عن أحسابهم أنا ، على أن (أنا) تأكيد ، ولا يجوز أن يكون (ما) موصولة اسم إن ، وأنا خبرها، أى أن الذى يدافع أنا ، لأن قوله : أنا الذائد - دليل على أن الغرض : الأخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه .

(٢) انظر المطول ٢١٢

كما ذكر السيد الشريف أنه يلزم على ما ذكره الأصوليون اجتماع حرفين لهما صدر الكلام (إن) التي للإثبات ، و (ما) — المستقلة — التي هي للنفي ، وذلك باطل[1] .

والحق أن كلام الأصوليين — كما أفاد ابن هشام[2] — مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين ، إذ ليست (إن) للإثبات ، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً أو نفياً .

وليست (ما) للنفي بل هي بمنزلتها في إخواتها (ليتما ولعلما ولكنما وكأنما) .

ولذلك أعرب أبو حيان عن رأيه في كلام الأصوليين فقال إنه[3] : (قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو) .

٣ — جاء السكاكي فوافق الإمام عبد القاهر على ما قال ، ثم مال إلى أن ينضم برأى الأصوليين التحليلي الآخر الذي يقول : إن (إنّ) تفيد التأكيد ، ولفظ (ما) الزائدة تفيد التأكيد أيضا ، ومن هنا يأتي معنى القصر ، ولكنه عزره بالنقل على لسان عالم نحوى فاضل هو على بن عيسى الربعى ، يقول السكاكي[4] : « ويذكرون لذلك وجها لطيفاً يسند إلى على بن عيسى الربعى وإنه كان من أكابر أئمة النحو ببغداد ، وهو إن كلمة (إنّ) لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة ، لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو — ضاعف تأكيدها فناسب أن يضمن معنى القصر ،

---

(١) حاشيته على المطول ٢١٢

(٢) مغنى اللبيب ج ١ / ٣٠٩

(٣) البحر المحيط ج ١ / ٦١

(٤) مفتاح العلوم ١٢٦

لأن قصر الصفة على الموصوف ، وبالعكس ، ليس إلا تأكيداً للحكم على تأكيد ، ألا تراك متى قلت لمخاطب يردد المجيء الواقع بين زيد وعمرو : زيد جاء لا عمرو يكون قولك : زيد جاء إثباتاً للمجيء لزيد صريحاً ، وقولك لا عمرو ، إثباتاً للمجيء لزيد ضمناً » .

ولم يدر الإمام السكاكي أن الإمام الكرماني ـ أحد عمالقة علم الأصول ـ قد تعقب هذا الرأي فقال متهكماً[١] : « إن قائله لما رأى أن الحصر فيه تأكيد على تأكيد ظن أن كل ما وقع كذلك يفيد الحصر » .

وردّد السبكي كلام الكرماني فقال أثناء الحديث عن أدلة إفادة (إنما) معنى القصر :[٢] « ومنها : أن (إنّ) للتأكيد و (ما) كذلك فاجتمع تأكيدان فأفاد الحصر ، قاله السكاكي » ثم اعترض عليه فقال : « ويرد عليه أنه لو كان اجتماع تأكيدين للحصر لكان قولك : إن زيداً لقائم يفيد الحصر » .

ولكن سعد الدين التفتازاني أجاب عن السكاكي فقال :[٣] « ويجب أن يعلم أن هذه مناسبة ذكرت لوضع (إنما) متضمناً معنى (ما وإلا) فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيداً للقصر مثل إن زيداً لقائم » .

ثم ذكر مناسبة أخرى فقال[٤] : « وقد يستدل على تضمنه معنى (ما وإلا)

---

(١) فتح الباري ج ١ / ١٢

(٢) عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) ج ٢ / ١٩٣

(٣) المطول ٢١٤

(٤) المرجع السابق ٢١٣

بإعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو : إنما قائم أبواك ، مثل ما قائم إلا أبواك » .

٤ — أضاف السبكى وجها رابعاً لدلالة (إنما) على القصر[1] هو احتياج مضمون النص للنفى والإثبات الناشىء عن « إنما » ، وقد ضرب على ذلك عدة أمثلة قرآنية منها قوله عز وجل[2] (ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين قل إنما العلم عند الله) حيث بيّن أننا إذا تأملنا مضمون جملة القصر (قل إنما العلم عند الله) متذكرين قول أبى إسحاق الزجاج الذى قدمناه من قبل « إنما : تأتى لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه » نجد أن هذا المضمون ينحل إلى (لا علم عندى بذلك ، إنما العلم عند الله) ، وإذا تأملنا قليلا نجد أن هذا المضمون هو الإجابة المطابقة للسؤال المطروح فى الآية السابقة .

ومنها قوله سبحانه[3] : (قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين ، قال إنما يأتيكم به الله إن شاء) ، حيث إن من يتأمل فى جملة القصر (قال إنما يأتيكم به الله) يجد أن مضمونها : لا آتيكم به أنا إنما يأتيكم به الله ، من هنا كان لابد أن تكون (إنما) للحصر .

ومنها قوله تعالى[4] : (وإذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتبيتها قل انما أتبع ما يوحى إلىّ من ربى) لا يستقيم المعنى إلا بالحصر ، ذلك أن المعنى : وإذا لم

---

(١) انظر عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) ج ٢ / ١٩٣ ، ١٩٤
(٢) سورة الملك الآيتان ٢٥ ، ٢٦
(٣) سورة هود الآيتان : ٣٢ ، ٣٣
(٤) سورة الأعراف الآية ٢٠٣

تأتهم بآية قالوا هلا اجتمعتها افتعالا من عند نفسك ، قل لست بمفتعل لها إنما أتبع ما يوحى إلىّ من ربى .

ومنها قوله تعالى[1] : (وإن تولوا فإنما عليك البلاغ) إذ لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة إن تولوا فعليك البلاغ ـ لأنها تصير تأكيدية كإن ـ وهو صلى الله عليه وسلم عليه البلاغ تولوا أم لا ، وفضلا عن هذا فإنها لو لم تكن للحصر لترتب على توليهم نفى غير البلاغ مما قد يتوهم نسبته له صلى الله عليه وسلم .

٥ — بقى أن نقول : إننا لم نجد صدى لرأى ابن عطية ولا لرأى أبى حيان التوحيدى فى (إنما) عند جمهور البلاغة ، بل على العكس من ذلك وجدنا أبو حيان يناقض نفسه ، ويعترف بأن الحصر مستفاد من (إنما) لا من السياق فى بعض الآيات القرآنية ، حيث يقول فى قوله سبحانه[2] (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله)[3] : « ولفظة (إنما) إن كانت وضعت للحصر فالحصر مستفاد من لفظها ، وإن كانت لم توضع للحصر فالحصر مستفاد من الأوصاف ، إذ مناط الحكم بالوصف يقتضى التعليل به ، والتعليل بالشيء يقتضى الاقتصار عليه » .

وفى قوله عز وجل[4] : (ولو فتحنا عليهم باباً من السماء فظلوا فيه يعرجون

---

(١) سورة آل عمران الآية : ٢٠
(٢) سورة التوبة الآية : ٦٠
(٣) البحر المحيط ج ٥ / ٥٧
(٤) سورة الحجر الآية : ١٥

فقالوا إنما سكرت أبصارنا بل نحن قوم مسحورون)[1] : « ... وجاء لفظ (إنما) مشعراً بالحصر ، كأنه قال : ليس ذلك إلا تسكيراً للأبصار » .

وفى قوله تعالى[2] : (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياى فارهبون) : « ... ولما نهى عن اتخاذ الإلهين ، واستلزم النهى عن اتخاذ آلهة أخبر تعالى أنه إله واحد ، كما قال والحكم إله واحد بأداة الحصر وبالتأكيد بالوحدة »[3] .

كما وجدنا الإمام الطوفى صاحب كتاب الاكسير فى علم التفسير يعلن أن القصر بإنما مطرد ، يقول الإمام الطوفى بعد أن شرح كثيراً من الأمثلة وبين فيها القصر[4] : « وعلى هذا فقس فإنه مطرد » ، ثم يجادل عن هذا الأطراد فيقول: « فإن قلت : لم يطرد فى نحو »[5] : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم)[6] الآية ، ونحو (إنما الأعمال بالنيات) و (إنما الربا فى النسيئة) لثبوته فى التفاضل .

« قلت : أما الآية ، فالمراد بها : إنما المؤمنون الكاملون بالإيمان فيستقيم الحصر إذن .

« وأما الثانية : فليس عدم الأطراد فيها راجعاً إلى اقتضاء (إنما) الحصر أو عدمه ، بل إلى تخصيص عموم الواقع بعدها بتخصيص ما .

---

(١) البحر المحيط جـ ٥ / ٤٤٨
(٢) سورة النحل الآية : ٥١
(٣) البحر المحيط جـ ٥ / ٥٠١
(٤) الاكسير فى علم التفسير ١٦٣
(٥) الموضع السابق .
(٦) سورة الأنفال الآية : ٢

« واعلم أن خبر الجملة الأسمية الواقعة بعد (إنما) إذا كان جاراً ومجروراً متعلقاً بالخبر الحقيقي محذوفاً ، فيختلف في الحكم للاختلاف في تقديره كهذه الصورة، إذ بعضهم يجعل تقدير (إنما الأعمال) صحيحة بالنيات ، وبعضهم كاملة بالنيات فيكون الخلاف على القول بالحصر في جهته ، لا في حقيقته ، فتنبه لهذا » .

مناقشات حول (إنما) مع بعض المحدثين :

١ — مع الزميل الفاضل الدكتور محمد الأمين الخضرى :

كتب الدكتور محمد الأمين الخضرى ـ المدرس فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ مقالا فى حولية هذه الكلية ـ العدد الرابع ١٩٨٦ ، بعنوان « حوار حول أساليب القصر »[1] يخصنا منه ـ الآن ـ إعلانه عدم اطراد (إنما) فى إفادة معنى القصر مستنداً إلى عدة أدلة رنانة فى هيئتها ومظاهرها ، خافتة باهتة إذا نظر إليها بميزان البحث العلمى الدقيق .

وهذه الأدلة هى :[2] —

١ — إن القول باطراد القصر بها لم يقل به ابن عطية من الأصوليين وأبو حيان الأندلسى من النحاة .

٢ — إن الشأن أن « التقديم » أضعف من « إنما » فى إفادة معنى القصر ، ومع هذا إذا اجتمعت معه ألغى إفادتها لهذا المعنى ، كما فى قول المتنبى يمدح عضد الدولة عند قدومه عليه بشيراز[3] :

(١) انظر المقال من ٢٧٧ إلى ٣١٨ فى هذه المجلة .
(٢) انظر ٢٨٦ — ٢٨٩
(٣) انظر الديوان ٥٨٦

أبا شجاع بفارس عضد الـ ـدولة فنا خسرو شهنشاها
أساميـاً لم تزده معرفـة وإنمـا لذة ذكرنـاها
تقود مستحسن الكلام لنا كما تقـود السحاب عظماها
هو النفيس الذى مواهبه أنفس أمـواله وأسناها

٣ - إن القول باطراد القصر بها يؤدى إلى الإخلال بقاعدة قررها الإمام عبد القاهر هى وجوب تأخير المقصور عليه معها ويتحقق هذا الإخلال فى نحو الأمثلة الآتية[1] : —

(أ) قولك : إنما قمت ، معناه لم يقم إلا القيام ، فهو حصر للفعل ، وليس الأخير ، فإن الأخير هو الفاعل ، وهو الضمير ، ولو قصد حصره لفصل الضمير مثل : ماقام إلا أنا .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : إنما يأ كل آل محمد من هذا المـال ، المراد : ليس لهم فيه إلا الأ كل ، لا أنهم لايأ كلون إلا من هذا المـال — كما تقتضيه القواعد .

(جـ) قوله تعالى : (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينـكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر)[2] ، فإن المراد : مايريد إلا أن يوقع العداوة فى الخمر والميسر ، ومقتضى القواعد : أن يـكون المراد : مايريد أن يوقع العداوة إلا فيهما .

(د) قوله تعالى : (أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل)[3] ، فإن المعنى :

---

(١) نقلنا الأمثلة من كتاب تجريد الانبانى على مختصر السعد لزيادة الايضاح جـ ١ / ٢٩١ ، وانظر أيضا عروس الأفراح جـ٢ / ٢٣٣

(٢) سورة المـائدة الآية : ٩١

(٣) سورة الأعراف الآية : ١٧٣

لم يقع إلا أن أشرك آباؤنا من قبل ، ومقتضى القواعد : ما أشرك آباؤنا إلا من قبل ، أي لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا .

(هـ) قوله تعالى : (ياقوم إنما فتنتم به)[1] ، مقتضى القواعد : إن المعنى مافتنتم إلا به ، وليس المراد ، فإنه لا يصح فيه قصر القلب ، ولا قصر الأفراد لأنهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ، ولا أنهم فتنوا بغيره فقط ، فتعين أن يكون المعنى : لم يقع إلا أنكم فتنتم به .

(و) قوله تعالى : (وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون)[2] ، يلزم على القواعد أن يكون التقدير : مايقول له إلا كن ، وليس المعنى عليه ، إنما المعنى : لا يقع شيء إلا قوله كن .

(ز) قوله تعالى : (قال إنما يأتيكم به الله إن شاء)[3] ، فالمعنى على القواعد : مايأتيكم به الله إلا إن شاء ، وهذا المعنى وإن كان صحيحا لكنه ليس المراد ، بل المراد : مايأتيكم به إلا الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين .

٤ — هناك من فصيح الأساليب ماوردت فيه (إنما) مفيدة للتأكيد وغير مفيدة للقصر دون أن يكون هناك مانع بلاغي كالتقديم مثلا ، نحو قول علي ابن أبي طالب — في احدى رسائله لمعاوية : « فأما إكثارك الحجاج في عثمان وقتلته فإنك إنما نصرت عثمان حيث كان النصر لك ، وخذلته حيث كان النصر له » .

---

(١) سورة طه الآية : ٩٠

(٢) سورة البقرة الآية : ١١٧

(٣) سورة هود الآية : ٣٣

وقول المتنبي يعزّى سيف الدولة فى عبد له مات لحزن عليه[1] :

تسلّ بفكر فى أبيك فإنما بكيت فكان الضحك بعد قريب

ونحن فى سبيل الرد على هذه الأدلة نقول : —

أما عن الدليل الأول :

فإننا سبق أن قررنا أن جمهور البلاغيين لم يعتد برأى ابن عطية ولا برأى أبى حيان فى القول بعدم اطراد إفادة « إنما » لمعنى القصر ، وإذا كان هذا الباحث المحدث قد أعتد بكلام أبى حيان واعتمد عليه ، فإن باحثاً محدثاً آخر ناقشه فى زعمه مناقشة نعتد بها .

وخلاصتها[2] :

١ — إن قياس أبى حيان عدم اطراد إفادة (إنما) لمعنى القصر على عدم إفادة أخوات (إنّ) لمعنى القصر عند إلحاق (ما) الكافة بها قياس عجيب ، ذلك أن جميع العلماء نصوا على أن الحصر خاص بإنّ المكفوفة بما ، أو بأختها « أنّ » المفتوحة عند البعض ، وأنّ « إنما » أفادت الحصر ودلت عليه لأنها متضمنة معنى (ما وإلا) ، ولا يوجد هذا التضمن فى أخواتها المكفوفة بما .

٢ — إن كلامه بأن السياق هو الذى يحدد إفادتها معنى القصر من عدمه شىء لم نعثر فى النصوص على مايؤيده ، بل كل موضع وردت فيه (إنما) و(ما) فيها زائدة كافة أفادت الحصر .

---

(١) ديوان المتنبى ٣٣٤

(٢) انظر (إنما واستعمالاتها فى القرآن الكريم) للدكتور نزيه عبد الحميد السيد فراج ص ٥٠

٣ — أن الإمام عبد القاهر عندما ذكر أن انضمام (ما) الزائدة إلى (إنّ) التي للتأكيد يحدث معنى القصر (الإثبات والنفي) كان كأنه يستقرىء الغيب ويرد على أبي حيان، يقول الإمام عبد القاهر رحمه الله[1] : « ليس ببعيد أن يظن الظان أنه ليس في انضمام (ما) إلى (إنّ) فائدة أكثر من أنها تبطل عملها حتى ترى النحويين لايزيدون في أكثر كلامهم على أنها كافة، ومكانها هاهنا يزيل هذا الظن ويبطله، وذلك أنك ترى أنك لو قلت : ماجاءني زيد، وإن عمراً جاءني، لم يعقل منه أنك أردت أن الجائي عمرو لا زيد، بل يكون دخول (إن) كالشيء الذي لايحتاج إليه، ووجدت المعنى ينبو عنه »، أي أن معنى القصر ظاهر واضح من (إنما) وليس من السياق .

٤ — إن أبا حيان لم يجد بدّاً من القول بإفادتها القصر في آيات قرآنية كثيرة وقد أوردنا طرفاً منها من قبل، فليرجع إليها من يشاء، فهي لاتفوت من يطلبها .

وأما عن الدليل الثاني :

وهو قوله : إن التقديم أضعف منها في إفادة معنى القصر، فذلك أمر فيه خلاف بين العلماء، يقول البناني في تجريده على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني[2] : « واختلف في « التقديم » و « إنما »، أي إذا اجتمعا في أسلوب قصر، إلى أيهما يسند القصر، فذهب الشارح، أي سعد الدين، إلى أنه يسند إلى « التقديم » لأنه أقوى، وعكس السيد لأن « إنما » أقوى » .

---

(١) دلائل الأعجاز ٢٧١ ، ٢٧٢

(٢) تجريد البناني ج ١ ص ٢٨٥

على أن سعد الدين التفتازاني قـــد ذكر في كتابه المطول أن « إنما » أقوى [١] .

وعلى هذا فالقصر في أبيات المتنبي يمضي مؤيداً لكلام السعد (الشارح) — كما يقول صاحب التجريد ، بينما تمضي نصوص أخرى التقديم فيها لمجرد الاهتمام — مثلا — والقصر منسوب إلى « إنما » مؤيداً كلام السيد .

وأما عن الدليل الثالث :

وهو أن القول باطراد القصر بها يؤدي إلى الإخلال بقاعدة قررها الإمام عبد القاهر هي وجوب تأخير المقصور عليه معها — كما في الأمثلة التي ذكرها السبكي معترضا بها على القزويني، فإني أرى في ذلك مغالطة كبيرة للامام عبد القاهر، ذلك أن الإمام وهو يتحدث عن موقع المقصور عليه مع « إنما » — بالذات — ربطه بغرض الكلام ومعناه ، ومن ثم فلا يحسب عليه استنتاج القزويني ومن تابعه من المتأخرين بأن موقع المقصور عليه مع « إنما » هو المؤخر دائما .

والسبكي نفسه صاحب هذه الأمثلة لم يجرؤ أن يقول : إن هذا مذهب الإمام عبد القاهر ، وها نحن نقرأ مطلع حديثه عن موقع المقصور عليه مع « إنما » فنجده يقول[٢] : « قد عرف مما سبق أن ضابط المقصور عليه أن يكون بعد « إلا » سواء كانت متقدمة أو متأخرة ، وأما « إنما » فضابط المقصور عليه أن يكون متأخراً ، فتقول في معنى ، ماقام إلا زيد ، إنما قام زيد ، وفي معنى ، ماضربت إلا زيداً : إنما ضربت زيداً ، وفي معنى ، ما ظننت زيداً إلا قائما ، إنما ظننت زيداً قائما وهذا هو المشهور » .

---

(١) المطـــول ٢١٧

(٢) عروس الأفراح — ضمن شروح التلخيص ــ جـ ٢ ص ٢٣٢ ، ٢٣٣

ونعود — الآن إلى الإمام عبدالقاهر لنعرف كيف حدد من خلال غرض الكلام ومعناه موقع المقصور عليه فى جملة القصر سواء فى ذلك أ كان القصر بإنما أو ما وإلا فنراه يقول[1] : قوله تعالى : (إنما يخشى الله من عباده العلماء)[2] .

فى تقديم اسم الله عز وجل معنى ، خلاف ما يكون لو أخر ، وإنما يبين لك ذلك إذا اعتبرت الحكم فى (ما وإلا) وحصلت الفرق بين أن تقول : ماضرب زيداً إلا عمرو ، وبين قولك : ماضرب عمرو إلا زيداً .

والفرق بينهما : أنك إذا قلت : ماضرب زيداً إلا عمرو ، فقدمت المنصوب كان الغرض : بيان الضارب من هو ؟ والأخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره .

وإذا قلت : ماضرب عمرو إلا زيداً ، فقدمت المرفوع ، كان الغرض : بيان المضروب من هو ؟ والأخبار بأنه زيد خاصة دون غيره .

وإذ قد عرفت ذلك فاعتبر به الآية .

وإذا اعتبر تها علمت أن تقديم اسم الله تعالى ، إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشون مَن هم ؟ ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم .

ولو أخر ذكر اسم الله وقدم العلماء ، فقيل : إنما يخشى العلماء الله، لصار المعنى على ضد ماهو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان المخشى من هو ؟ والأخبار بأنه الله تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء ، وأن يكونوا مخصوصين بها ـ كما هو الغرض فى الآية ، بل كان

---

(١) دلائل الاعجاز ٢٦١ ، ٢٦٢

(٢) سورة فاطر الآية : ٢٨

يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضا ، إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره ، والعلماء لايخشون غير الله تعالى .

وهذا المعنى ، وإن كان قد جاء فى التنزيل فى غير هذه الآية كقوله تعالى : (ولايخشون أحداً إلا الله)[1] فليس هو الغرض فى الآية ، ولا اللفظ بمحتمل له ألبتة ، ومن أجاز حملها عليه كان قد أبطل فائدة التقديم . وسوّى بين قوله تعالى : (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماء) ، وبين أن يقال : إنما يخشى العلماء اللهَ ، وإذا سوّى بينهما لزمه أن يسوِّيَ بين قولنا : ماضرب زيداً إلا عمرو ، وبين ماضرب عمرو إلا زيداً ، وذلك مالا شبهة فى امتناعه » .

على أن الإمام عبد القاهر يدرك جهداً ماذكره السبكى من مذهب الزجاج — بدليل ماأورده فى أول حديثه عن إنما — وما يدرينا لعله كان يشير بالنص الذى ذكرناه لهذا المذهب .

بقى أن نقول للزميل الفاضل الدكتور محمد الأمين الخضرى : إن هذه أمثلة نادرة ولاتقوى على كسر مذهب المتأخرين الذى يكاد يكون مطرداً لايتخلف أيضا . ولعل مما يشهد لذلك أن هذه الأمثلة من يوم أن قالها السبكى تتناقلها الكتب دون إضافة مثال واحد عليها .

وأما عن الدليل الرابع :

وهو قوله : إن هناك من فصيح الأساليب ماوردت فيه (إنما) مفيدة للتأكيد وغير مفيدة للقصر دون أن يكون هناك مانع بلاغى كالتقديم مثلا — نحو قول على بن أبى طالب رضى الله عنه — فى احدى رسائله ـ لمعاوية بن أبى سفيان رضوان الله عليه وعلى أبيه : « فأما إكثارك الحجاج فى عثمان وقتلته ، فإنك إنما نصرت عثمان حيث كان النصر لك ، وخذلته حيث كان النصر له » .

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٩

وقول المتنبي يعزى سيف الدولة فى عبد له مات فحزن عليه :

تسلَّ بفكر فى أبيك فإنما بكيت فكان الضحك بعد قريب

فإن قول على بن أبى طالب يفيد القصر ، والباحث نفسه يعترف بذلك إلا أنه يرى أن هذا القصر يخالف ماقرره الإمام عبد القاهر من حيث التصريح مع إنما بالأمر المنفى ، وذلك ما أردُّه عليه ، وذلك أن الإمام عبد القاهر يقرر فى حديثه أن (إنما) تجامع « لا » العاطفة ، وهذه الأخيرة وأعنى « لا » العاطفة من أدوات النفى قبل أن تكون عاطفة ، والعلماء متفقون بعد عبد القاهر أيضا على أنه إذا اجتمعت « إنما » مع « لا » العاطفة ، كان القصر لإنما لأنها أقوى[1] .

ومن هنا فإنى أقرر أن التصريح بالنفى فى الجملة الثانية لايتعارض مع القصر بإنما فى الجملة الأولى ، وسأعود كلام الإمام عبد القاهر فى حينه عند الحديث عن مجامعة طريق العطف الطريق آخر من طرق القصر .

هذا عن قول على بن أبى طالب .

أما عن قول أبى الطيب المتنبي فإننا نذكِّر القارىء بما قلناه من قبل ، وهو أن (ما) الزائدة الكافة فقط هى التى إذا التحقت بـ (إن) تفيد معنى القصر ، أما (ما) التى فى بيت المتنبي فهى اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن فى التفخيم ، وفى أن الجملة بعده مفسرة له ومُخبَر بها عنه[2] ، ولذلك كان تفسير البيت ـ كما ذكر أبو البقاء العكبرى ، واعترف بذلك الباحث[3] : « تفكر فى مصيبتك وتسلّ

---

(١) تجريد البنانى جـ ١ ص ٢٨٥

(٢) راجع مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام جـ ١ ص ٣٠٧

(٣) انظر ديوان المتنبي بشرح أبى البقاء ١/٥٤ ، وانظر مقال الباحث فى المجلة ٢٨٥

عنه وأذكر مصيبتك بأبويك ، فإنك بكيت لفقدهما، ثم ضحكت بعد ذلك بزمان قريب ، كذلك حزنك لأجل هذه المصيبة سيذهب عن قريب » .

٢ – مع الدكتور إبراهيم أنيس في حديثه عن أسلوب « إنما » :

وقد تنقلنا ملاحظة الدكتور محمد الخضري عن « إنما » في قول علي بن أبي طالب السابق ذكره – أعني منعه التصريح مع « إنما » بالنفي – إلى الدكتور إبراهيم أنيس ، الذي أظن أنه كان الأصل في هذه الملاحظة ، حيث ذكر سيادته أن (إنما) تستعمل لتأكيد الإثبات ، ولكن مع إفادتها لمعنى القصر .

يقول الدكتور إبراهيم أنيس في مقارنة بين أسلوبي « إنما » و « ما وإلا » « التأكيد مع « إنما » توكيد الإثبات، ومع «النفي وإلا » تأكيد النفي»[1].

كما يقول في مقارنة عملية بينهما من واقع النصوص القرآنية : « .. فإذا قارنا بين الأسلوبين في قوله تعالى[2] :

١ – أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة إن هو إلا نذير مبين[3] .

٢ – قل إنما العلم عند الله وإنما أنا نذير مبين[4] .

« الأسلوب الأول أسلوب نفي ، في حين أن الأسلوب الآخر أسلوب تقرير وإثبات . فقوله تعالى (إن هو إلا نذير مبين) يراد به توكيد نفي ما قبله من أن

---

(١) من أسرار اللغة ١٩٠

(٢) المرجع السابق ١٩٤ ، ١٩٥

(٣) سورة الأعراف الآية : ١٨٤

(٤) سورة الملك الآية : ٢٦

به جنة ، فنفى المنفى السابق مرة أخرى بطريق غير مباشر ، وأسلوب مباين ، وفى هذا مافيه من البلاغة وحسن القول .

« وليس المراد الأساسى فى الأية الأولى إثبات أنه نذير مبين ، كذلك ليس المراد الأساسى بقوله : (وما محمد إلا رسول)[1] إثبات الرسالة لمحمد ، لكن المراد فى مثل هذا الأسلوب هو نفى شىء .

« أما التعبير بإنما فهو تعبير إثبات يكاد يساوى قوله تعالى على لسان نوح : (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه إنى لكم نذير مبين)[2] ، غير أن الأسلوب بإنما يفيد مع الإثبات قصر مهمة النبى على أداء رسالة معينة يوحى بها إليه ، فهو بقوله : (إنما أنا نذير مبين) يقرر حقيقة مهمته ويؤكدها فى أذهان قومه مع اعتزاز بهذه المهمة وفخر بها » .

وفى اعتقادى أن ماقلناه الدكتور محمد الأمين الخضرى يصلح أن يقال الدكتور إبراهيم أنيس: إن الإمام عبد القاهر قد أجاز الجمع بين النفى وإنما ، وكما أجاز أن يتقدم النفى وتأتى (إنما) لتؤكده ، أجاز أن تتقدم (إنما) ويأتى النفى ليؤكدها .

وإذا كان الإمام عبد القاهر قد مثّل للنفى المتأخر بمثل قول الله عز وجل : (فذكّر إنما أنت مذكّر لست عليهم بمسيطر)[3] ، فإننا نمثل للنفى المتقدم بمثل الآية الكريمة (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ماعليهم من سبيل ، إنما

---

(١) سورة آل عمران الآية : ١٤٤

(٢) سورة هود الآية : ٢٥

(٣) سورة الغاشية الآية : ٢١ ، ٢٢

السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون فى الأرض بغير الحق، أولئك لهم عذاب أليم)[1] ، وقول المتنبى يمدح أبا على هارون بن عبد العزيز الأوراجى الكاتب[2] :

أبدأت شيئا ليس يُعرف بدؤه	وأعدت حتى أنكر الإبداء
فالفخر عن تقصيره بك ناكب	والمجد من أن يستزاد براء[3]
فإذا سئلت فلا لأنك محوج	وإذا كتمت وشت بك الآلاء[4]
واذا مدحت فلا لتكسب رفعة	للشاكرين على الإله ثناء[5]
واذا مطرت فلا لأنك مجدب	يسقى الخصيب ويمطر الدأماء[6]
لم تحك نائلك السحاب وانما	حُمّت به فَصَبِيبها الرحضاء[7]

على أننا يجب أن ننبه الدكتور ابراهيم أنيس الى أن الآية التى ذكرها لتفيد تأكيد الإثبات - أعنى قوله سبحانه[8] (قل انما العلم عند الله وإنما أنا نذير

---

(١) سورة الشورى الآية : ٤١ ، ٤٢

(٢) ديوان المتنبى — شرح ناصف اليازجى ص ١٢٧

(٣) المعنى : إن الفخر قد أركبك ظهره وجرى بك حتى لايتوقف ولايعدل إلى التقصير ، والمجد برىء من أن تستزيده لأنه لم يترك من نفسه بقية إلا بلغك إياها ،

(٤) المعنى : إذا سألك السائل فلا لأنك تحوجه إلى السؤال ولكن لكى تعلم تفاصيل حاجته أو لكى يتشرف بسؤالك ، وإذا استترت بالحجاب فإن كرمك لايخفى على السائلين لدلالة مواهبك عليه فيقصدونك .

(٥) الشاكرين لك يعرفون انك ستعطيهم على الشكر أيضا .

(٦) الخصيب : الأرض الخصبة ، والدأماء : البحر .

(٧) الرحضاء : عرق الحمى ، والمعنى : إن السحاب لما رأت جودك أصابتها الحمى حسداً لك فما ينصب منها هو عرق هذه الحمى .

(٨) سورة الملك الآية : ٢٦

مبين) هي لتأكيد النفي ، ذلك أن النفي المفهوم من قوله عز وجل (قل إنما العلم عند الله) يؤكده الإثبات المذكور ، يعني أن العلم عند الله لا عندي ، فإنما أنا نذير مبين .

لكن يبقى أن نذكر المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس: إن الإمام الرازي قد عقد فصلا في كتابه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) فرق فيه بين أساليب القصر المتقاربة في المعنى ، وهي : أسلوب القصر بإنما ، وأسلوب القصر بالعطف بلا ، وأسلوب القصر بالنفي والاستثناء ، وأفصح مما قاله سيادته بأسلوب أقرب إلى الدقة .

يقول الإمام الرازي[1] : « الفصل الخامس في فائدة (إنما) وذكر العبارات التي تقرب فائدتها منها » ، ووجه الفرق بينهما :

فائدة هذا الحرف — أي إنما — : تخصيص الحكم بالمذكور .

ويستعمل في هذا التخصيص عبارات ثلاث :

الأولى : جاءني زيد لا عمرو .

الثانية : إنما جاءني زيد .

الثالثة : ماجاءني إلا زيد .

ومعانيها متقاربة .

---

(١) نهاية الإيجاز ١٥٤ ، ١٥٥

« والفرق بين العبارتين الأوليين : أن قولك : إنما جاءنى زيد ، يعقل منه إيجاب الفعل ونفيه عن غيره دفعة واحدة .

« وليس الأمر كذلك فى جاءنى زيد لا عمرو ، إنما تقوله : إذا لم يكن شبهة فى أنه جاء جاءٍ ، وأنه ليس هناك جائيان ، وإنما الشبهة فى أن ذلك الجائى الواحد زيد أو عمرو ، فتقول : جاءنى زيد لا عمرو ؛ أى ذلك الواحد الذى عرفت أنه جاءنى فهو زيد لا عمرو ، فدلالته الأولية ليست على نفى الشريك ، بل على إثبات التخصيص ، وأما نفى الشريك فيعلم منه على طريق اللزوم .

« وهذا بعينه هو المفهوم من قولك : إنما جاءنى زيد ، لأنه إذا عرف أنه جاءك إنسان واحد فقط ، ثم ظن أن ذلك الجائى عمرو ، فتقول إنما جاءنى زيد ، ويكون غرضك تخصيص ذلك المجىء بزيد ، وليس الغرض مطلق نفى الشريك .

« وأما إذا قلت : ما جاءنى إلا زيد ، فاعلم أنها بأصل الوضع تفيد نفى الشريك ، ولكنها قد تقام مقام « إنما » فى إفادة التخصيص مثل قولك للرجل الذى يرتجى أنك قلت قولاً ثم قلت بخلافه : ما قلت الآن إلا ماقلته قبل . وعليه قوله تعالى[1] : (ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به) ليس المعنى أنى لم أزد على ما أمرتنى به شيئا ، ولكن المعنى : لم أدع ما أمرتنى به أن أقوله لهم .

« والذى يدل على أنها موضوعة فى الأصل لنفى الشريك أنه لا يصح أن يقال : ما زيد إلا قائم لا قاعد ، ويصح أن يقال : إنما زيد قائم لا قاعد .

« وليس السبب فيه إلا أن قولك : ما زيد إلا قائم ، يفيد أنك نفيت عنه

---

(١) سورة المائدة الآية : ١١٧

كل صفة تنافي القيام فيندرج فيه نفي القعود ، فإذا قلت بعده : لا قاعد ، كان تـكراراً ، وهو غير جائز ، لأن « لا » العاطفة موضوعة لأن ينفى بها ما أوجب للأول ، لا لأن يعاد نفي ما نفي أولا .

« وأما صيغة « إنما » فهي بأصل وضعها تدل على تخصيص الحكم بالمذكور وأما نفي الشركة فليس ذلك نفس مفهومها بل لازماً من لوازمها . وليس حال ما يدل عليه النفي بوضعه كحال ما يدل عليه بطريق اللزوم ، فإن قولنا : زيد هو الجائي ، يفيدنا أن هذا المجيء لم يكن من غيره ، ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه بلا العاطفة حتى تقول زيد هو الجائي لا عمرو .

« فثبت أن قولنا : ما جاءني إلا زيد : دلالته على نفي التشريك أقوى من دلالته على إثبات التخصيص .

« وأن قولك : إنما جاءني زيد : دلالته على إثبات الاختصاص أقوى من دلالته على نفي التشريك » .

٣ — مع الدكتور عبد القادر حسين :

درس الدكتور عبد القادر حسين أثر الإمام عبد القاهر في البحث البلاغي دراسة رائعة ضمن ما درس من العلماء في بحثه الممتع (أثر النحاة في البحث البلاغي) ، ولكن ندّت عنه بعض الهفوات التي تخصّ بحثنا — ولكل جواد كبوة — كما يقول المثل العربي .

وها نحن نجملها فيما يلي :

١ — ظن سيادته أن الإمام عبدالقاهر نقل حديث كل من أبي علي الفارسي

وأبى إسحاق الزجاج ليخالفهما فى الرأى فقال :[1] « وحديثه — أى الإمام عبد القاهر — عن القصر يشبه بقول النحاة — ومنهم أبو على الفارسى ، وأبو إسحاق الزجاج فى جعل (إنما) بمنزلة (ما وإلا) فيخالفهم فى ذلك »

ولكن الحقيقة أن الإمام عبد القاهر نقل حديث أبى على ، وفى ضمنه حديث أبى إسحاق الزجاج — كما أوضحنا من قبل — ليبين موافقته على كلامهما وكلام النحاة الذين لهم نفس الاتجاه فى التفكير ، وليتخذ من ذلك ذريعة لإيضاح الفروق بين (إنما) و (ما وإلا) .

يقول الإمام عبد القاهر بعد نقل كلا حديثى الإمام أبى على الفارسى ، وأبى إسحاق الزجاج[2] : « اعلم أنهم وإن كانوا قد قالوا هذا الذى كتبته لك فإنهم لم يعنوا بذلك أن المعنى فى هذا هو المعنى بعينه ، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد .

« وفرق بين أن يكون فى الشىء معنى الشىء ، وبين أن يكون الشىء الشىء على الاطلاق .

« يبين لك أنهما لا يكونان سواء : أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما وإلا) يصلح فيه (إنما) ، ألا ترى أنها لا تصلح فى مثل قوله تعالى :[3] (وما من إله إلا الله) ولا فى نحو قولنا : ما أحد إلا وهو يقول ذاك ، إذ لو قلت : إنما من إله الله ، وإنما أحد وهو يقول ذاك : قلت ما لا يكون له معنى .

---

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى ٣٨٤ ، ٣٨٥
(٢) دلائل الإعجاز ٢٥٣ ، ٢٥٤
(٣) سورة آل عمران : ٦٢

« فإن قلت: ان سبب ذلك أن (أحداً) لا يقع الا فى النفى وما يجرى مجرى النفى من النهى والاستفهام ، وأن « من » المزيدة فى (ما من اله الا الله) ، كذلك لا تكون الا فى النفى «قيل : فى هذا كفاية . فإنه اعتراف بأن ليسا سواء ، لأنهما لو كانا سواء لكان ينبغى أن يكون فى (انما) من النفى مثل ما يكون فى (ما والا) .

« وكما وجدت (إنما) لاتصلح فيما ذكرنا نجد (ما وإلا) لاتصلح فى ضرب من الكلام قد صلحت فيه (إنما)، وذلك فى مثل قولك: إنما هو درهم لادينار، لو قلت : ماهو إلا درهم لادينار ، لم يكن شيئا .

« وإذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا (إنما) فى معنى (ما وإلا) لم يعنوا أن المعنى فيهما واحد على الإطلاق . وأن يسقطوا الفرق ، فإنى أبين لك أمرهما وماهو أصل فى كل واحد منهما بعون الله وتوفيقه » .

٢ – ظن سيادته أن الدكتور إبراهيم أنيس قدم فروقاً جديدة بين (إنما) و (ما وإلا) فقال بعد بيان جهد عبد القاهر فى التفريق بينهما[1] : « ورغم هذا الاستيعاب الدقيق لبيان الفروق بين القصر بإنما، والقصر بما وإلا، فإن عهد القاهر باستيعابه لم يغلق الباب فى وجه الدارسين ، بل هداهم إلى إضافة بعض الفروق : فنراه — يقصد الدكتور إبراهيم أنيس — يضيفون إلى فروقه فرقاً آخر ، فالقصر تأكيد للكلام ، غير أن التأكيد مع (إنما) تأكيد للاثبات ، ومع النفى والاستثناء تأكيد النفى ، وشتان مابين التأكيدين ، ومن الواجب الفصل بين هذين النوعين من التأكيد » .

---

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى ٣٨٥

وقد ناقشنا مقولة الدكتور إبراهيم أنيس من قبل ، وبينا مصدرها، ومانيها من جديد مما لا يجعلنا — الآن — في حاجة إلى تكرار ذلك .

٣ — ظن سيادته — متابعاً للدكتور إبراهيم أنيس — أن البلاغيين يسوون بين (إنما) و (ما وإلا) في إفادة معنى القصر، فقال — ناقلا — عنه[1] :
« وعندئذ ندرك أن القصر بالنفي مع الاستثناء لا يماثل القصر بإنما ، وأن ما قاله البلاغيون من تساوي الأسلوبين فيه كثير من التجوز ، وذلك لأن الأسلوب الأول النفي والاستثناء) أسلوب نفي ، في حين أن الأسلوب الآخر (القصر بإنما) أسلوب تقرير وإثبات » .

ولسنا في حاجة إلى أن نشرح هذه المقولة — بعد ما تصدّينا لها من قبل — وأبنّا عن مجافاتها لحقيقة ما عليه رأي البلاغيين .

والآن :

هل أنما (بالفتح) تفيد الحصر مثل (إنما) بالكسر ؟

أجاب الزمخشري على هذا السؤال بالإيجاب ، وذلك صدد حديثه عن الآية الكريمة (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد)[2] حيث قال[3] : « إنما لقصر الحكم على الشيء أو لقصر الشيء على حكم ، كقولك : إنما زيد قائم ، وإنما يقوم زيد ، وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لأن (إنما يوحى إلىّ) مع

(١) أثر النحاة في البحث البلاغي ٣٨٦ ، وانظر أسرار اللغة ١٩٤
(٢) سورة الأنبياء الآية : ١٠٨
(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٥٨٦

فاعله بمنزلة إنما يقوم زيد ، و (أنما إلهكم إله واحد) بمنزلة إنما زيد قائم ، وفائدة اجتماعهما : الدلالة على أن الوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية » .

واعترضه أبو حيان — كعادته — فقال[1] : « وأما جعله (إنما) المفتوحة الهمزة مثل مكسورتها يدل على القصر فلا نعلم الخلاف إلا فى (إنما) بالكسر ، وأما بالفتح فحرف مصدرى ينسبك منه مع مابعدها مصدر ، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة ، ولو كانت (إنما) دالة على الحصر لزم أن يقال : إنه لم يوح اليه شىء الا التوحيد ، وذلك لايصح الحصر فيه اذ قد أوحى اليه أشياء غير التوحيد » .

ولكن كثيراً من العلماء أيدوا الزمخشرى وردوا على اعتراض أبى حيان ، منهم الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى حيث قال[2] : « واعلم أن (انما) بالكسر و (أنما) بالفتح يفيدان الحصر ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (قل انما يوحى إلىّ أنما إلهكم اله واحد) أى مايوحى الى الا قصر الإله على الوحدة .

فالحصر الأول : من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب ، نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إيحاء الاشراك الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصروا عليه .

والثانى : من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا ، والإتيان به مبالغة فى الرد ، والا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد .

---

(١) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٤

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج ١ ص ٢٨٣

« والاعتراض على إفادة (إنما) للحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ، ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لأنه أمر تقديرى » .

ومنهم ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب حيث قال[1]: « أن المفتوحة المشددة النون » على وجهين : —

أحدهما : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، والأصح أنها فرع عن إنّ المكسورة ، ومن هنا صح للزمخشرى أن يدعى أن (أنما) بالفتح تفيد الحصر كإنما ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد) ، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف ، والثانية بالعكس .

وقول أبى حيان : هذا شىء انفرد به ، ولا يعرف القول بذلك إلا فى إنما بالكسر ، مردود بما ذكرت .

وقوله : إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد ، مردود أيضا بأنه قصر مقيد[2]، اذ الخطاب مع المشركين ، فالمعنى ما أوحى الىّ فى أمر الربوبية الا التوحيد ، لا الإشراك ، ويسمى ذلك قصر قلب ، لقلب اعتقاد المخاطب ، والا فما الذى يقول هو فى نحو (وما محمد الا رسول) ؟ فإن ما للنفى والا للحصر قطعا ، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة فى الرسالة ، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتبار ذلك ، ويسمى قصر افراد » .

---

(١) مغنى اللبيب ج ١ ص ٣٩ ، ٤٠ .
(٢) أى قصر إضافى .

وردّد صاحب كتاب الجنى الدانى كلام ابن هشام فقال[1] : « والحصر هنا باعتبار المقام وهو هنا خطاب المشركين والوحى إليه فى حقهم أولا هو التوحيـــد » .

أما السبكى فقد حرص وهو يرد على أبى حيان أن يبين مبشأ فهمه الخاطىء ، حيث قال معقباً على النص الذى نقله عن الزمخشرى[2] : « هذا صريح فى أن (أنما) بالفتح للحصر ، وبه صرح التنوخى فى كتاب الأقصى القريب ، ونقله الطيبى أيضا ، وأنه يقال : إن كل ما أوجب أن إنما (بالكسر) للحصر أوجب أن (أنما) بالفتح للحصر .

« وفيه نظر ، والشيخ أبو حيان ردّ على الزمخشرى مازعمه من أن المفتوحة للحصر ، وقال : يلزم انحصار الوحىّ فى الوحدانية .

« وأجيب عنه بأنه حصر مجازى باعتبار المقام .

« قلت : وجواب آخر : وهو أن هذا لازم سواء كانت (أنما) المفتوحة للحصر أم لا ، لأن هذا الالزام جاء من إنما ، ولو قلت : إنما يوحى إلىّ وحدانية الله تعالى لزم ذلك .

« وإنما الذى أوقع الشيخ فى هذا السؤال قول الزمخشرى : وفائدة اجتماعهما : الدلالة على أن الوحى مقصور على الوحدانية ، فأفهم أن هذا القصر نشأ عن كونهما معاً للحصر ، وليس ـ كما قال ، فليتأمل » .

---

(١) الجنى الدانى ص ٣٩٦

(٢) عروس الأفراح ـ ضمن شروح التلخيص ـ جـ ٢ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣

وبعد :

فهل تفيد (أنما) بالفتح هذا الحصر باطراد ؟

أجاب عن ذلك بعض الباحثين المحدثين عملياً من خلال حصر أسلوبها فى القرآن الكريم فقال[١] : «من تأمل النصوص القرآنية التى جاءت فيها (أنما) المفتوحة الهمزة تبين له أنها لاتفيد القصر فى كل موضع ، بل تارة تفيد القصر ، وتارة أخرى لاتفيده .

واستخدام (أنما) وسيلة للقصر فى القرآن قليل،وسياق الكلام الذى وقعت فيه (إنما) هو الذى يحدد ويبين ما إذا كان يراد منها القصر فى هذه الآية أم لا ؟ » .

مقامات استخدام أسلوب (إنما) عند عبد القاهر :

يقول الإمام عبد القاهر فى الحديث عن مقامات استخدام (إنما) :

« أعلم أن موضوع (إنما) على أن تجىء لخبر لايجهله المخاطب ولاتدفع صحته ، أو لما ينزل هذه المنزلة .

تفسير ذلك :

١ — « أنك تقول للرجل : إنما هو أخوك ، وإنما هو صاحبك القديم ،

---

(٢) « إنما » واستعمالاتها فى القرآن الكريم ص ١٧١
(٣) دلائل الإعجاز ٢٥٤ ، ٢٥٥

لاتقوله لمن يجهل ذلك ، ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ويقر به ، إلا أنك تريد أن تنبهه للذى يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب .

ومثله قول الآخر :

إنما أنت والد، والأب القا ... طع أحنى من واصل الأولاد

«لم يرد أن يعلم كافوراً أنه والد، ولا ذاك مما يحتاج كافور فيه إلى الأعلام، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم، ليبنى عليه استدعاء مايوجبه، كونه بمنزلة الوالد ، ومثل ذلك قولهم : إنما يعجل من يخشى الفوت ، وذلك أن من المعلوم الثابت فى النفوس : أن من لم يخش الفوت لم يعجل :

« ومثله من التنزيل قوله تعالى (إنما يستجيب الذين يسمعون)[1]، وقوله تعالى (إنما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب)[2] وقوله تعالى (إنما أنت منذر من يخشاها)[3] ، كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم، وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لاتكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل مايقال له ويدعى إليه ، وأن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب .

وكذلك معلوم أن الانذار إنما يكون إنذاراً، ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه، ويصدق بالبعث والساعة، فأما الكافر الجاهل فالانذار وترك الانذار معه واحد .

فهذا مثال ما الخبر فيه خبر بأمر يعلمه المخاطب ولاينكره بحال .

---

(١) سورة الأنعام آية ٣٦
(٢) سورة يس الآية : ١١
(٣) سورة النازعات الآيه : ٤٥

٢ – وأما مثال ماينزل هذه المنزلة فكقوله :

إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء

أدعى فى كون الممدوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء إذا مدحوا : أن يدعوا فى الأوصاف التى يذكرون بها الممدوحين أنها ثابتة لهم ، وأنهم قد شهروا بها ، وأنهم لم يصفوا إلا بالمعلوم الظاهر الذى لايدفعه أحد .

كما قال :

وتعذلنى أفناء سعد عليهم ... وماقلت إلا بالذى علمت سعد

وكما قال البحترى :

لا أدعى لأبى العلاء فضيلة ... حتى يسلمها إليه عداه

ومثله قولهم : إنما هو أسد ، وإنما هو نار ، وإنما هو سيف صارم : إذا أدخلوا (إنما) جعلوا ذلك فى حكم الظاهر المعلوم الذى لا ينكر ، ولا يدفع ولا يخفى » .

« ومن اللطيف فى ذلك[1] قول قس بن حصين :

ألا أيها الناهى فزارة بعد ما ... أجدت لغزو ، إنما أنت حالم

ومن ذلك : قوله تعالى حكاية عن اليهود : (وإذا قيل لهم لاتفسدوا فى

(١) دلائل الإعجاز ٢٧٤

الأرض، قالوا : إنما نحن مصلحون)[١] دخلت (إنما) لتدل على أنهم حين ادّعوا لأنفسهم أنهم مصلحون أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوما، ولذلك أكد الأمر فى تكذيبهم، والرد عليهم، فجمع بين (ألا) الذى هو للتنبيه وبين (إنّ) الذى هو للتأكيد، فقيل : (ألا إنهم هم المفسدون ولكن لايشعرون)[٢].

٣ — كما يقول الإمام عبد القاهر أيضا[٣] : « ثم أعلم أنك إذا استقريت وجدتها أقوى ماتكون وأعلق ماترى بالقلب، إذا كان لايراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو : أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى : (إنما يتذكر أولو الألباب)[٤] أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار، وأن يقال : إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم فى حكم من ليس بذى عقل، وأنكم إن طمعتم منهم فى أن ينظروا ويتذكروا كنتم كمن طمع فى ذلك من غير أولى الألباب.

« وكذلك قوله : (إنما أنت منذر من يخشاها)[٥] وقوله عز أسمه (إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب)[٦] المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فهو كأنه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل، فالانذار معه كلا إنذار.

« ومثال ذلك من الشعر قوله :

أنا لم أرزق محبتها إنما للعبد مارزقا

---

(١) سورة البقرة الآية : ١١ (٢) سورة البقرة الآية : ١٢
(٣) دلائل الاعجاز ٢٧٣ — ٢٧٤
(٤) سورة الرعد الآية : ١٩، سورة الزمر الآية : ٩
(٥) سورة النازعات الآية : ٤٥ (٦) سورة فاطر الآية : ١٨

«الغرض : أن يفهمك من طريق التعريض أنه قد صار ينصح نفسه»، ويعلم أنه ينبغى له أن يقطع الطامع من وصلها ، وييأس من أن يكون منها إسعاف .

«ومن ذلك قوله :

وإنما يعذر العشاق من عشقا

«يقول : إنه ليس ينبغى للعاشق أن يلوم من يلومه فى عشقه، وأنه ينبغى أن لا ينكر ذلك منه ، فإنه لا يعلم كُنه البلوى فى العشق ، ولو كان ابتلى به لعرف ماهو فيه فعذره .

وقوله :

ما أنت بالسبب الضعيف وإنما نجح الأمور بقوة الأسباب
فاليوم حاجتنا إليك ، وإنما يدعى الطبيب لساعة الأوصاب

«يقول فى البيت الأول : إنه ينبغى أن أنجح فى أمرى حين جعلتك السبب فيه .

«ويقول فى الثانى : إنا قد وضعنا الشىء فى موضعه ، وطلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما عرض من الحاجة ، وعولنا على فضلك ، كما أن من عول على الطبيب فيما يعرض له من السقم كان قد أصاب بالتعويل موضعه ، وطلب الشىء من معدنه .

«ثم إن العجب فى أن هذا التعريض الذى ذكرت لك لا يحصل من دون (إنما) فلو قلت : يتذكر أولو الألباب ، لم يدل على ما دل عليه فى الآية، وإن كان الكلام لم يتغير فى نفسه ، وليس إلا أنه ليس فيه (إنما) والسبب فى ذلك : أن هذا

التعريض إنما وقع بأن كان من شأن (إنما) أن تضمن الكلام معنى النفى من بعد الإثبات ، والتصريح بامتناع التذكر ممن لا يعقل ، وإذا أسقطت من الكلام فقيل : يتذكر أولو الألباب ، كان مجرد وصف لأولى الألباب بأنهم يتذكرون ولم يكن فيه معنى نفى للتذكر عمن ليس منهم ، ومحال أن يقع تعريض بشئ ليس له فى الكلام ذكر ، ولا فيه دليل عليه .

« فالتعريض بمثل هذا – أعنى بأن يقول : يتذكر أولو الألباب ، بإسقاط (إنما) يتم إذن – إن تم – بمدح إنسان بالتيقظ ، وبأنه فعل ما فعل ، وتنبه لما تنبه له لعقله ، ولحسن تمييزه ، كما يقال : كذلك يفعل العاقل ، وهكذا يفعل الكريم .

وهذا موضع فيه دقة وغموض ، وهو مما لا يكاد يقع فى نفس أحد أنه ينبغى أن يتعرف سببه ، ويبحث عن حقيقة الأمر فيه » .

هذه ثلاثة مقامات عرضها الإمام عبد القاهر فى استخدام (إنما) .

وأول ما يجب أن نتحدث عنه بعد قراءة المقام الأول هو معارضة هذا المقام المقام العام الذى أشار السكاكى إلى استخدام أساليب القصر فيه ، وقد وافقنا عليه من قبل – فى ظروف معينة – ، واعتبرناه قاعدة عامة تمنع دخول أساليب أخرى تفيد النفى والإثبات إلى دائرة أساليب القصر الست المشهورة فى كتب البلاغة .

ويجدر بنا أن نذكره مرة أخرى لبيان ما نريده ، يقول السكاكى[1] : « وهذه الطرق تتفق من وجه ، وهو أن المخاطب معها يلزم أن يكون حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ونفى خطئه » .

---

(١) مفتاح العلوم ١٢٧

ثم نقول :

ولعل الإمام عبد القاهر نفسه أدرك ذلك فأسرع يقول[1] : « إن قيل : مضيت في كلامك كله على أن (إنما) للخبر لايجهله المخاطب ، ولا يكون ذكرك له لأن تفيده إياه ، وإنا لنراها في كثير من الكلام والقصد بالخبر بعدها أن تعلم السامع أمراً قد غلط فيه بالحقيقة ، واحتاج إلى معرفته كمثل قولك : إنما جاءني زيد لاعمرو .

« وتراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معان غير معلومة ودلالة المتعلم منها على مالا يعلم .

« قيل : أما مايجيء في الكلام من نحو: إنما جاء زيد لاعمرو ، فإنه وإن كان يكون إعلاماً لأمر لايعلمه السامع فإنه لابد مع ذلك من أن يدعى هناك فضل انكشاف وظهور في أن الأمر كالذي ذكر .

« وقد قسمت في أول ما افتتحت القول فيها ، فقلت :

« إنها تجيء للخبر لايجهله السامع ولاينكر صحته .

« أو لما تنزل هذه المنزلة .

« وأما ماذكرت من أنها تجيء في الكتب لدلالة المتعلم على مالم يعلمه ، فإنك : إذا تأملت مواقعها وجدتها في الأمر الأكثر قد جاءت لأمر قد وقع العلم بموجبه وشيء يدل عليه ، مثال ذلك : أن صاحب الكتاب قال (في باب كان) : إذا قلت : كان زيد : فقد ابتدأت بما هو معروف عنده ، مثله عندك ، وإنما ينتظر

---

(١) دلائل الاعجاز ٢٦٩ ، ٢٧٠

الخبر ، فإذا قلت : حليا ، فقد أعلمته مثل ما علمت ، وإذا قلت : كان حليا : فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة .

«وذلك أنه إذا كان معلوماً أنه لا يكون مبتدأ من غير خبر ، ولا خبر من غير مبتدأ ، كان معلوماً أنك إذا قلت : كان زيد ، فالمخاطب ينتظر الخبر ، وإذا قلت : كان حليا : أنه ينتظر الاسم ، فلم يقع إذن بعد (إنما) إلا شيء كان معلوماً للسامع من قبل أن ينتهى إليه» .

«. . . فإن رأيتها قد دخلت على كلام هو ابتداء إعلام بشيء لم يعلمه السامع ، فلأن الدليل عليه حاضر معه ، والشيء بحيث يقع العلم به عن كثب» .

وأظنك معي — الآن — في أن هذا الرد رد هزيل، وأن الإمام محتاج إلى من ينقذه من الاحراج البالغ الذي وقع فيه .

من أجل هذا أستأذنه في أن أتقدم باقتراح إليه آمل أن يقبله ، هو : أن نقول : إنما تأتي لبيان الحال ، سواء أكان ذلك ابتداء إعلام السامع بشيء لم يعلمه ، أم إبلاغه بشيء يعلمه .

وقد أرى في قول الله سبحانه: (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون[1]، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون[2] ؟ ، وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فإن توليتم

(١) سورة المائدة ، الآيات ٩٠ – ٩٢

(٢) الاستفهام هنا بمعنى النهي ، وبناء الجملة بعده على الاسم يفيد تأكيد النهي ، ولذلك قال الزمخشري عن هذا الاستفهام إنه من أبلغ ما ينهى به . (راجع الكشاف ج ١ / ٦٤٢) .

فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين) مثالا يجمع ما أقوله الآن، ومايقوله الإمام عبد القاهر، وسأوضح ذلك فى السطور الآتية : —

تهدف هذه الآيات بالمؤمنين أن ينتهوا عن الشهوات والعادات التى كان الشيطان يلبسها عليهم إبّان عصر الجاهلية، وتحذرهم من الخمر والميسر والأنصاب والأزلام خاصة، وتبين لهم أنها جميعاً من عمل الشيطان .

يقول الإمام القرطبى عن الشيطان[1] : « هو الذى عمل مبادىء هذه الأمور بنفسه حتى اقتدى به فيها » .

والخمر مأخوذة من خمر إذا ستر، فهى تخمر العقل أى تغطيه وتستره .

وقيل : إنها سميت خمراً لأنها تركت حتى أدركت، كما يقال : اختمر العجين أى بلغ إدراكه .

وقيل : إنها سميت خمراً لأنها تخالط العقل، ومنه قولهم : دخلت فى خمار الناس، أى اختلطت بهم .

والميسر : قمار العرب بالأزلام، أى بالقداح .

كانوا يشترون الجزر ويضربون بسهامهم، فمن خرج سهمه أخذ نصيبه من اللحم، ولا يكون عليه من الثمن شىء، ومن بقى سهمه آخراً كان عليه ثمن الجزور كله، ولا يكون له من اللحم شىء[2] .

يقول الإمام ابن عباس رضى الله عنه[3]، « كل شىء فيه قمار من نرد وشطرنج

---

(١) تفسير القرطبى ج ٣ / ٢٢٨٥ (طبعة الشعب) .
(٢) المرجع السابق ج ١ / ٨٦٥
(٣) المرجع السابق ج ١ / ٨٦٠

فهو الميسر ، حتى لعب الصبيان بالجوز والكعاب ، إلا ما أبيح من الرهان فى الخيل والقرعة فى إفراز الحقوق » .

أما الأنصاب فهى الأصنام ، وقد كانت محل رمى القداح عند العرب فى الميسر وغيره من أنواع اللهو أو القربى .

روى أن قبيلتين من الأنصار شربوا الخمر وانتشوا فعبث بعضهم ببعض[1] ، فلما صحوا رأى بعضهم فى وجه بعض آثار ما فعلوا ، وكانوا إخوة ليس فى قلوبهم ضغائن ، فجعل بعضهم يقول : لو كان أخى بى رحيماً ما فعل بى هذا فحدثت بينهم الضغائن فأنزل الله سبحانه (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء . . . الآية) .

وقال أبو ميسرة[2] : نزلت بسبب عمر بن الخطاب رضى الله عنه فإنه ذكر للنبى صلى الله عليه وسلم عيوب الخمر ، وما ينزل بالناس من أجلها ودعا الله فى تحريمها وقال : اللهم بين لنا فى الخمر بياناً شافياً فنزلت هذه الآيات ، فقال عمر : انتهينا انتهينا .

ونحن بعد ذلك إذا أجلنا النظر فى الآية الأولى وجدنا إعلام الله لنا بحكمه فى الخمر والميسر والأنصاب والأزلام بأنها رجس من عمل الشيطان وأن علينا أن نجتنبها ، وهذا شىء لم نعلمه من قبل .

أما الآية الثانية فهى تحدثنا عن الآثار الضارة الفاجعة عن شرب الخمر ولعب

---

(١) المرجع السابق ج ٣ / ٢٢٨٩

(٢) المرجع السابق ج ٣ / ٢٢٨٣

الميسر . . . . إلخ ، وهذه أمور قد اتضحت ، وأصبح المجتمع الإسلامى يعرفها ، بل ونوه الله بها فى حادثة وقعت قبل ذلك .

يروى القرطبى عن علىّ بن أبى طالب - رضى الله عنهما قال[1] : صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً فدعانا وسقانا من الخمر ، فأخذت الخمر منا ، وحضرت الصلاة فقدّمونى ، فقرأت : قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ، ونحن نعبد ما تعبدون . قال : فأنزل الله تعالى[2] : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) . — قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

أما الآية الثالثة فإن الكلام معها وإن كان ابتداء إعلام السامع بشىء لم يعلمه ، فإنه — كما يقول الإمام عبد القاهر الجرجانى — « الدليل عليه حاضر ، والشىء بحيث يقع العلم به عن كثب » .

والقصر بعد ذلك فى الآية الأولى : قصر موصوف على صفة ، أى قصر الخمر والميسر والأنصاب والأزلام — وهى ذوات يصح أن تنسب إليها الصفة — أعنى لفظ رجس — الذى يصح أن يكون معنى قائماً بهذه الذوات المتقدمة .

وفى الآية الثانية قصر صفة على موصوف ، أى قصر تمكن إرادة الشيطان إيقاع العداوة والبغضاء بين المؤمنين — وهذه صفة أو معنى يصح أن يوصف به حال المؤمنين الملابسين للخمر والميسر ، الذى يصلح أيضا أن يكون موصوفاً .

أما الآية الثالثة فهى من باب قصر الموصوف — وهو الرسول - على الصفة وهى الابلاغ ، والأمر فيها لايحتاج إلى إيضاح .

---

(١) تفسير القرطبى ج ٢ / ١٧٧٠
(٢) سورة النساء ٤٣

وقد نتوسع فى دائرة بيان الحال هذه وندخل فيها تقرير الحقائق بما يشعر بإفادة المدح مثل قول الشهيدة عائشة رضوان الله عليها[١] : « لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم نجم النفاق[٢] ، وارتدت العرب ، وكان المسلمون كالغنم الشاردة ، فى الليلة الماطرة ، فحمل أبى ما لو حملته الجبال لهاضها . . ، وكنت إذا نظرت إلى عمر علمت أنه إنما خلق للاسلام ، فكان والله أحوذياً نسيج وحده ، قد أعد للأمور أقرانها » .

وقد ندخل فى هذا المجال قول كثير بن عبد الرحمن — وإن كان محل نقد :

ألا إنما ليلى عصا خيزرانة ... إذا غمزوها بالأكف تلين

ومحل النقد — كما قال بشار لما سمع هذا البيت : قاتل الله أبا صخر أيزعم أنها عصاً ويعتذر بأنها خيزرانة ، ولو قال : عصا مخ ، أو عصا زبد ، لكان قد هجنها مع ذكر العصا ، هلا قال كما قلت :

وبيضاء المحاجر من معد ... كأن حديثها ثمر الجنان

إذا قامت لحاجتها تثنت ... كأن عظامها من خيزران

ومن هذا القبيل أيضا قول إسحاق بن إسحاق بن إبراهيم الموصلى : وصف رجل رجلا فقال : كان والله سمحاً سهلا ، كأنما بينه وبين القلوب نسب ، أو بينه وبين الحياة سبب ، إنما هو عياة مريض ، وتحفة قادم ، وواسطة عقد .

---

(١) زهر الآداب جـ ١ / ٣٧
(٢) نجم : نشأ

وقد يدخل فى هذه الدائرة أيضا أسلوب القصر المقرر للحقائق بما يشعر بإفادة الإنكار مثل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد موت رسول الله الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم : « ما مات ، وليرجعنه الله فليقطعن أيدي المنافقين وأرجلهم ، يتمنون لرسول الله صلى الله عليه وسلم الموت ، وإنما واعده ربه كما واعد موسى ، وهو يأتيكم ».

ومن هذا القبيل أيضا قول محمود الوراق ، وإن كان هذا الإنكار يشعر باللوم والتأنيب والعتاب :

أرانى إذا ما ازددتُ مالا وثروةً	وخيراً إلى خير تزيَّدت فى الشر
فكيف بشكر الله إن كنت إنما	أقوم مقام الشكر لله بالكفر
بأىِّ اعتذارٍ أو بأيَّةِ حجَّةٍ	يقول الذى يدرى من الأمر ماأدرى
إذا كان وجه العذر ليس ببيِّنٍ	فإن اطّراح العذر خير من العذر

وقد نستأذن الإمام عبد القاهر مرة أخرى وندخل التعريض فى دائرة تقرير الحقائق أيضا فى معرض الذم والهجاء ، أو النصح والإرشاد ، أو اللوم والعتاب ، أو المدح . . . ، ولعل ما يبين لنا صحة هذا الأمر شرحه السابق لهذا التعريض ، وتنويعه فى الأمثلة إلى ما ذكرنا ، وارجع إلى نصه الذى قدمناه[1] — إن شئت — لتتبين ذلك .

على أن هناك دائرة أخرى لاستعمال (إنما) هى دائرة ردّ الانكار ، وقد أومأ إليها الرازى فى المقارنة التى عقدها بين (ما وإلا) و (إنما) ، وأشرنا

---

(١) راجع ص ١٠٩ من هذا البحث .

إليها فيما سبق ، وهى قوله[(١)] : « فثبت أن قولنا : ماجاءنى إلا زيد : دلالته على نفى التشريك أقوى من دلالته على إثبات التخصيص ، وأن قولك : إنما جاءنى زيد : دلالتـه على إثبات الاختصاص أقـوى من دلالته على نفى التشريك » .

ودائرة ردّ الانـكار هذه تقع فى الترتيب بعد الدائرة السابقة ، بل وتوشك أن تحدث تماسًا معها ، ذلك أن ردّ الانكار قد يزول بأدنى تنبيه مما يستدعى أن تعلو نبرة بيان الحال السابقة شيئا طفيفاً لتصبح نوعاً من ردّ الانـكار — كما قال المتأخرون من علماء البلاغة — ونمثل لهذه الدرجة بمثل قول الله عز وجل فى سورة النحل[(٢)] (فإن تولوا فإنما عليك البلاغ المبين) وقول أبى يعقوب الخريمى، وقد كان أعور ثم عمى[(٣)] :

قالت : أتهزأ بى غداة لقيتها ... يا للرجال لصبوة العميان
فأجبتها : نفسى فداؤك إنما ... أذنى وعينى فى الهوى سيّان

وقول ابن الرومى :

لعمرك ما الدنيا بدار إقامة ... إذا زال عن عين البصير غطاؤها
وكيف بقاء الناس فيها وإنما ... ينال بأسباب الفناء بقاؤها

وقد تعلو درجة الانـكار فتعلو معها درجة الرد كما فى مثل حديث الله — فى سورة النحل أيضا — عن منكرى البعث والرد عليهم ، حيث يقول الله عز

(١) نهاية الإيجاز ١٥٥
(٢) سورة النحل : ٨٢
(٣) وقيل إن هذه الأبيات للخليل بن أحمد ـ أنظر زهر الآداب جـ ١٦٢/١

وجل[1] (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لايبعث الله من يموت ، بلى وعداً عليه حقا ، ولكن أكثر الناس لايعلمون ، ليبين لهم الذى يختلفون فيه وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين ، إنما قولنا لشىء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون) .

وكما فى حديثه سبحانه عن منكرى الوحدانية والرد عليهم أيضا[2] (وقال الله لاتتخذوا إلهين إثنين ، إنما هو إله واحد ، فإياى فارهبون ، وله مافى السماوات والأرض ، وله الدين واصباً ، أفغير الله تتقون ؟) .

وكما فى حديثه سبحانه أيضاً عن الأفاكين الكذابين من المشركين الذين زعموا أن محمداً صلى الله عليه وسلم يتلقى القرآن عن معلم بشرى ، والرد عليهم[3] (ولقد نعلم أنهم يقولون : إنما يعلمه بشر ، لسان الذى يلحدون إليه أعجمى ، وهذا لسان عربى مبين ، إن الذين لا يؤمنون بآيات الله لايهديهم الله ولهم عذاب أليم ، إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون) .

على أن احتياج المقام لتوكيد مضمون جملة القصر قد يستدعى من المتكلم أن يستعين بإنما والنفى والاستثناء معا ، وذلك فى مثل قوله سبحانه فى سورة النساء[4] : (يا أهل الكتاب لاتغلوا فى دينكم ، ولا تقولوا على الله إلا الحق ، إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، فآمنوا

---

(١) سورة النحل : ٣٨ — ٤٠

(٢) سورة النحل : ٥١ ، ٥٢

(٣) سورة النحل : ١٠٣ — ١٠٥

(٤) سورة النساء : ١٧١

بالله ورسله ، ولا تقولوا ثلاثة ، انتهوا خيراً لكم ؛ إنما الله إله واحد ، سبحانه ! ؛ أنى يكون له ولد له ما فى السماوات وما فى الأرض ؛ وكفى بالله وكيلا) .

وفى سورة الأعراف[1] : (يسألونك عن الساعة أيان مرساها ؟ ، قل إنما علمها عند ربى ، لا يجليها لوقتها إلا هو ، ثقلت فى السماوات والأرض ، لا تأتيكم إلا بغتة ، يسألونك كأنك حفى عنها ، قل إنما علمها عند الله ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون) .

---

(١) سورة الأعراف ١٨٧

الفصل الثالث

القصر بطريق العطف

يضم هذا الطريق ثلاثة أحرف هى : لا ، بل ، لكن .

ولا نقول — كما قال الدسوقى [1] — إنه أقوى الطرق فى إفادة معنى القصر ولكن نقول : إنه أوضح الطرق فى هذه الإفادة ، ومردّ ذلك إلى ما ذكره — من أن هذا الطريق الأصل فيه التصريح بالطرفين : المثبت والمنفى ، بخلاف غيره ، فإن التصريح فيه يكون بالمثبت فقط ، أما المنفى فإنه يكون مفهوماً ضمنـــا .

وفى اعتقادى أنه أكثر ما يكون مستعملا فى خطاب غير العرب ، ذلك أن العرب يلمحون إشارات الكلام قبل عباراته ، بل إن العرب قد يحذفون بعض الكلام وربما بعض الجمل من أحاديثهم إذا دلّ الدليل عليها ، وكتب النحو مليئة بالشواهد على ذلك .

ولعل هذا هو السر فى أن هذا الأسلوب لم يستخدمه القرآن الكريم — إذا استثنينا «لكن»؛ لأنه حديث إلى العرب [2]، كما لم يستخدمه شعراء الفصاحة فى الجاهلية والإسلام إلا فى القليل النادر .

---

(١) حاشية الدسوقى — ضمن شروح التلخيص — ج ٢ / ١٨٦

(٢) أى فى أول الأمر ، ولا يغض هذا من عالمية القرآن ، كما أن من دخل فى الإسلام من العجم وتعلم اللغة العربية صار عربياً — كما يقول علماء الأجناس — ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :أحب العرب لثلاث:لأنى عربى ، والقرآن عربى ، ولسان أهل الجنة ، فى الجنة عربى .

ولقد تحدث الإمام عبد القاهر عن هذا الطريق من خلال حديثه عن (إنما)، وقد انفردت (لا) أكبر وأشهر أخواتها بهذا الحديث .

ونستطيع أن نوجز حديثه عنها فى النقاط التالية : —

أولا : كيفية القصر بها :

القصر يتم بها على مرحلتين : مرحلة الإثبات ثم مرحلة النفى .

وهى فى هذا المجال تشبه (إنما) ، لكنها تختلف عنها فى أن (إنما) تؤدى كلا المعنيين — الإثبات والنفى — دفعة واحدة ، كما أن جملة (إنما) يظهر فيها الاثبات أكثر من النفى ، بخلاف جملة (لا) التى يظهر فيها الاثبات والنفى على قدم المساواة .

يقول الامام عبد القاهر فى حديثه عن إفادة (إنما) معنى الاثبات والنفى[1] :
« اعلم أنها — أى إنما — تفيد فى الكلام بعدها إيجاب الفعل لشىء ونفيه عن غيره ، فإذا قلت : إنما جاءنى زيد : عقل منه أنك أردت أن تنفى أن يكون الجائى غيره ، فمعنى الكلام معها : شبيه بالمعنى فى قولك : جاءنى زيد لا عمرو ، إلا أن لها مزيّة ، وهى أنك تعقل معها إيجاب الفعل لشىء ونفيه عن غيره دفعة واحدة، وفى حال واحدة ، وليس كذلك الأمر فى : جاءنى زيد لا عمرو ، فإنك تعقلهما فى حالين .

ومزية ثانية : وهى أنها تجعل الأمر ظاهراً فى أن الجائى زيد ، ولا يكون هذا الظهور إذا جعلت الكلام بـ (لا) ، فقلت : جاءنى زيد لا عمرو » .

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٥٨

ثانيا : موضوعها : —

أنها موضوعة لأن تنفى عن الثانى ماوجب للأول ، أو بعبارة أخرى : أنها تأتى لتأكيد نفى الشىء الذى سبق نفيه بطريق ضمنى ، فإذا قلت : جاءنى زيد لا عمرو ، فقد نفيت بـ (لا) مجىء عمرو ، وهو مفهوم من قولك (جاءنى زيد) لكن الدلالة عليه ليست صريحة ، بل هى ضمنية .

وفى ذلك يقول الإمام عبد القاهر [1] : « ثم أعلم أن قولنا فى (لا) العاطفة إنها تنفى عن الثانى ماوجب للأول ، ليس المراد به أنها تنفى عن الثانى أن يكون قد شارك الأول فى الفعل ، بل إنها تنفى أن يكون الفعل الذى قلت : إنه كان من الأول قد كان من الثانى دون الأول .

ألا ترى أن ليس المعنى فى قولك : جاءنى زيد لا عمرو ، أنه لم يكن من عمرو مجىء إليك مثل ما كان من زيد ، حتى كأنه عكس قولك : جاءنى زيد وعمرو ، بل المعنى أن الجائى هو زيد لا عمرو » .

ثالثاً : أنواع القصر التى تستعمل فيها (بعقدين المتأخرين) أو بعبارة أخرى : مقاماتها عند المتأخرين :

تستعمل فى القصر الذى سماه الخطيب : قصر التعيين ، وهو مايكون فيه المخاطب متردداً بين حصول أمرين ، فيعين المتكلم أحدهما له ، كما تستعمل فى قصر القلب الذى يعتقد فيه المخاطب عكس ماعند المتكلم .

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٥٨ / ٢٥٩

ونحن فى سبيل بيان هذا الأمر من حديث الإمام عبد القاهر نستعرض نصه الذى نقلناه — فى ثانيا — ثم نصله بتمام توجيهه للمثال : جاءنى زيد لاعمرو ، ليكون مرة من قبيل قصر التعيين ، وأخرى من قبيل قصر القلب ، فنقول[1] :
« ثم اعلم أن قولنا فى (لا) العاطفة : إنها تنفى عن الثانى ماوجب للأول ، ليس المراد به أنها تنفى عن الثانى أن يكون قد شارك الأول فى الفعل ، بل إنها تنفى أن يكون الفعل الذى قلت : إنه كان من الأول قد كان من الثانى دون الأول .

ألا ترى أن ليس المعنى فى قولك : جاءنى زيد لا عمرو ، أنه لم يكن من عمرو مجيء إليك مثل ما كان من زيد ، حتى كأنه عكس قولك : جاءنى زيد وعمرو بل المعنى : أن الجائى هو زيد لا عمرو ، فهو كلام تقوله مع من يغلط فى الفعل : قد كان من هذا ، فيتوهم أنه كان من ذلك .

والنكتة : أنه لاشبهة فى أن ليس ههنا جائيان ، وأنه ليس إلا جاء واحد .

« وإنما الشبهة فى أن ذلك الجائى زيد أم عمرو ، فأنت تحقق على المخاطب بقولك : جاءنى زيد لا عمرو ، أنه زيد وليس بعمرو .

ونكتة أخرى : وهى أنك لاتقول : جاءنى زيد لاعمرو ، حتى يكون قد بلغ المخاطب أنه كان مجيء إليك من جاء ، إلا أنه ظن أنه كان من عمرو ، فأعلمته أنه لم يكن من عمرو ، ولكن من زيد » .

---

(١) الموضع السابق .

رابعا : موقع المقصور عليه معها : —

موقع المقصور عليه معها هو المقابل لما بعدها، يؤكد ذلك الإمام عبدالقاهر من خلال حديثه عن موقع المقصور عليه فى طريق (إنما) والذى يتغير تبعاً للمعنى فيقول[1] : « إنك تقول : إنما هذا لك ، فيكون الاختصاص فى (لك) بدلالة أنك تقول : إنما هذا لك لا لغيرك ، وتقول : إنما لك هذا ، فيكون الاختصاص فى (هذا) بدلالة أنك تقول : إنما لك هذا لا ذاك .

« والاختصاص يكون أبداً فى الذى إذا جئت بـلا العاطفة كان العطف عليه » .

خامسا : جواز اجتماعهما مع إنما :

من النص السابق نستطيع أن نقول : إن الإمام عبد القاهر يرى أن طريق القصر بالعطف أقوى من طريق القصر « بإنما » بدلالة إلغائه لها .

ولعل ذلك راجع إلى ما فيه من زيادة الوضوح بالنص على المثبت والمنفى جميعا .

لكننا يجب أن نستدرك على أنفسنا الجرأة فى استنتاج إلغاء الإمام عبدالقاهر لدلالة إنما على القصر فنقول : إنه يرى أيضا عدم حسن وجود[2] القصر بطريق

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٥

(٢) يرى السكاكى إمتناع وجود « لا » مع « إنما » — وليس عدم الحسن فقط — إذا كان الوصف بجملة القصر مختصاً بالموصوف ، وهذه عبارته : « إذا جامعت « لا » العاطفة (إنما) جامعتها بشرط ، وهو أن لا يكون الوصف بعد (إنما) مما له فى نفسه

العطف ـ أعني بطريق (لا) مع (إنما) إذا كان الوصف بجملة القصر مختصاً بالموصوف[١] ، يقول الإمام عبد القاهر[٢] : « ومما يجب أن يعلم : أنه إذا كان الفعل بعدها — أي بعد إنما — فعلا لا يصلح إلا من المذكور — أي معها — ولا يكون من غيره ، كالتذكر الذي يعلم أنه لا يكون إلا من أولي الألباب ، لم يحسن العطف بـ (لا) فيه ، كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ، ويصح من غيره .

« تفسير هذا : أنه لا يحسن أن تقول : إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال ، كما يحسن أن تقول : إنما يجيء زيد لا عمرو » .

اختصاص بالموصوف المذكور كقوله عز إسمه (إنما يستجيب الذين يسمعون) ـ سورة الأنعام : ٣٦ ـ فإن كل عاقل يعلم أنه لا يكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل ، وقوله (إنما أنت منذر من يخشاها) ـ سوره النازعات ٤٥ ـ فلا يخفى على أحد ممن به مسكة أن الانذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث والقيامة وأهوالها ويخش عقابها ، وقولهم (إنما يعجل من يخشى الفوت) فمركوز في العقول أن من لم يخشى الفوت لم يعجل . وإذا كان له اختصاص لم يصح فيه استعمال (لا) العاطفة ، فلا تقل : إنما يعجل من يخشى الفوت لا من يأمنه » مفتاح العلوم ١٢٧

(١) وينبغي أن يتنبه ههنا لدقيقة: وهو أن الحصر فيما يعلم فيه الاختصاص لا يصح باعتبار الظاهر إذ لا يعتقد الوصف لمن لا يصح له حتى يردد ذلك الاعتقاد بالحصر ، وإنما هو لتنزيل المنفي عنه منزلة من لا تصح له الصفة ، فالكافر هنا نزل منزلة من لا سمع له في عدم قبول الحق ، ونزل المخاطب في حرصه على هدايته منزلة من اعتقد أنه يستجيب مع عدم السماع ، ويتضمن ذلك التعريض بالكافر بأنه من جملة الموتى ممن لا سمع له ـ أي في الاية : إنما يستجيب ـ فليس هنا في الحقيقة إلا نفيها عن الكافر وإثباتها للمؤمن لكن لما كان الحصر بحسب الظاهر في المختص صحت مراعاة هذا الظاهر فيمتنع العطف بلا أو يقبح فافهم . ويمكن وجود هذا في قصر الموصوف كقولك: إنما المتقى متتبع طرق السنه لا متتبع البدعة » ـ مواهب الفتاح لابن يعقوب جـ ٢ / ٢١٢ ، ٢١٣

(٢) دلائل الإعجاز ٢٧١

سادساً : عدم جواز اجتماعها مع (ما وإلا) : —

من النص الآتى نرى أن الإمام عبد القاهر يرفض مع التوجيه الرائع أن تأتى (لا) مع (ما وإلا) فيقول(١) : « ليس من كلام الناس أن يقولوا : مازيد إلا قائم لاقاعد ، فإن ذلك إنما لم يجز من حيث أنك إذا قلت : مازيد إلا قائم، فقد نفيت عنه كل صفة تنافى القيام ، وصرت كأنك قلت : (ليس هو بقاعد ، ولا مضطجع ولا متكىء) وهكذا حتى لاتدع صفة يخرج بها من القيام .

فإذا قلت من بعد ذلك (لاقاعد) كنت قد نفيت بلا العاطفة شيئاً قد بدأت فنفيته ، وهى موضوعة لأن تنفى بها ما بدأت فأوجبته ، لا لأن تفيد بها النفى فى شىء قد نفيته » .

سابعاً : شروط استعمالها فى إفادة معنى القصر : —

من توجيه الامام عبد القاهر عدم جواز مجىء (لا) فى سياق (ما وإلا) وجواز ذلك مع (إنما) نستطيع أن نتبين شرطين لها فى هذا الباب — أعنى باب استعمالها فى القصر :

أما أولهما : فهو ألا يسبقها نفى .

وأما ثانيهما : فهو أن تعطف مفرداً .

ومن الشروط أيضا ألا يكون ما بعدها داخلا فى عموم ماقبلها ، يقول الامام عبد القاهر — متابعاً حديث توجيه عدم جواز مجىء (لا) فى سياق (ما وإلا)

---

(١) المرجع السابق ٢٦٦ / ٢٦٧

« ومن ثم لم يجز أن تقول : ماجاءنى أحد لازيد : على أن تعمد إلى بعض مادخل فى النفى بعموم أحد ، [١] فتنفيه على الخصوص ، بل كان الواجب إذا أردت ذلك أن تقول : ماجاءنى أحد ولا زيد ، فتجىء بالواو من قبل (لا) حتى تخرج بذلك عن أن تـكون عاطفة ، فاعرف ذلك » .

أى أن الإمام عبد القاهر يقول : إنه إذا كان ولابد من الآتيان بـ (لا) فإنه يجب الاتيان بالواو ، لتـكون هى العاطفة وليس « لا » .

ويعيد الامام عبد القاهر فى مقارنة رائعة على صورة سؤال وجواب بيان جواز الاتيان بـ (لا) فى سياق (إنما)، وامتناعه فى سياق (ما وإلا) فيقول مؤكدا شرط استعمالها فى هذا الباب غير مسبوقة بنفى[٢] : « وإذ قد عرفت فساد أن تقول : مازيد إلا قائم لا قاعد ، فإنك تعرف بذلك امتناع أن تقول : ماجاءنى إلا زيد لاعمرو ، وما ضربت إلا زيداً لا عمرو ، وماشا كل ذلك .

« وذلك أنك إذا قلت : ماجاءنى إلا زيد : فقد نفيت أن يـكون قد جاءك أحد غيره ، فإذا قلت : لا عمرو ، كنت قد طلبت أن تنفى بلا العاطفة شيئا قد تقدمت فنفيته . وذلك — كما عرفتك — خروج بها عن المعنى الذى وضعت له إلى خلافه .

« فإن قيل : فإنك إذا قلت : إنما جاءنى زيد : فقد نفيت فيه أيضا أن يكون المجىء قد كان من غيره . فـكان ينبغى أن لايجوز فيه أيضا أن تعطف بلا فتقول : إنما جاءنى زيد لا عمرو .

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٧
(٢) المرجع السابق ٢٦٧ / ٢٦٨

« قيل : إن الذى قلته من أنك إذا قلت : (إنما جاءنى زيد) فقد نفيت فيه أيضا المجىء عن غيره ، غير مسلم لك على حقيقته .

وذلك : أنه ليس معك إلا قولك : جاءنى زيد ، وهو كلام — كما تراه — مثبت ، ليس فيه نفى ألبتة ، كما كان فى قولك ماجاءنى إلا زيد ، وإنما فيه أنك وضعت يدك على زيد ، فجعلته الجائى ، وذلك وإن أوجب انتفاء المجىء عن غيره ، فليس يوجبه من أجل أن كان ذلك إعمال نفى فى شىء وإنما أوجبه من حيث كان المجىء الذى أخبرت به مجيئاً مخصوصاً ، إذا كان لزيد لم يكن لغيره

« والذى أبيناه أن تنفى بلا العاطفة الفعل عن شىء ، وقد نفيته عنه لفظا » .

ثامنا : جواز اجتماعها مع طريق القصر : ضمير الفصل ، والتعريف بأل الجنسية :

يشير الإمام عبد القاهر إلى أنه لامانع — حيث الأمر كما سبق أن أوضح من شروط استعمال (لا) فى هذا الباب — من أن تأتى (لا) العاطفة فى سياق طريق القصر بضمير الفصل ، أو بتعريف ركنى الاسناد — أو أحدهما — بأل الجنسية ، فيقول[1] : « إنا نعقل من قولنا : زيد هو الجائى ، أن هذا المجىء لم يكن من غيره ، ثم لا يمنع ذلك من أن تجىء فيه « بلا » العاطفة ، فيقول : زيد هو الجائى لا عمرو ، لأنا لم نعقل ماعقلناه من انتفاء المجىء عن غيره بنفى أوقعناه على شىء ، ولكن بأنه لما كان المجىء المقصود مجيئاً واحداً ، كان النص على زيد بأنه فاعله وإثباته له نفياً له عن غيره ، ولكن من طريق المعقول ، لا من طريق أن كان فى الكلام نفى ، كما كان ثم[2] ، فاعرفه » .

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٨ .

(٢) أى فى طريق (ما وإلا)

ويوضح ذلك ويؤكده ويدفع عنه طريق الاعتراض قوله :[١] « فإن قيل : فإنك إذا قلت : ماجاءنى إلا زيد ، ولم يكن غرضك أن تنفى أن يكون قد جاء معه واحد آخر ، كان المجىء أيضا مجيئاً واحداً .

« قيل : إنه وإن كان واحداً ، فإنك إنما بينت أن زيداً الفاعل له ، بأن نفيت المجىء عن كل من سوى زيد ، كما تصنع إذا أردت أن تنفى أن يكون قد جاء معه جاء آخر .

« وإذا كان كذلك كان ماقلناه ، من أنك إن جئت بـ « لا » العاطفة ، فقلت : ماجاءنى إلا زيد لا عمرو . كنت قد نفيت الفعل عن شىء قد نفيته عنه مرة صحيحاً ثابتاً – كما قلنا . فاعرفه » .

ونحن نؤكد هذا – من طريق الواقع الأدبى – بقول أبى تمام حبيب ابن أوس الطائى :

وإنى رأيت الوسم فى خلق الفتى
هو الوسم لا ما كان فى الشعر والجلد[٢]

جواز اجتماعها مع التقديم : --

أما عن طريق القصر بالتقديم فلم يتحدث الامام عبد القاهر عن اجتماع

---

(١) دلائل الاعجاز ٢٦٨

(٢) قال أبو عبيده معمر بن المثنى : سمعت أبا عمرو بن العلاء ورجل يقول : إنما الشعر كالميسم – أى كالمكواه . والوسم هو الكى ، وجمعة مواسم ، قال الشاعر عن فضل الشعر :

وما هو إلا القول يسرى فتغتدى له غـــرر فى أوجه ومواسم

« لا » العاطفة معه ، والذى أشار إلى ذلك هو رائد البلاغة المتأخرة الشيخ أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ رحمه الله حيث أجاز اجتماعها[١] ، وتكون « لا » هنا مؤكدة للنفى الضمنى المفهوم من طريق القصر — تماماً — كما هو الحال فى طريق (إنما) .

وفى اعتقادى أن هذا الأمر ليس على إطلاقه أيضا، بل بشرط ألا تضطرب الصياغة اللغوية التى يجب أن يتضح معناها ؛ فإن حدث اضطراب فى الصياغة كان طريق القصر هو مايتضح به المعنى ، ولذلك نلغى دلالة التقديم على القصر فى قول المتنبى لممدوحه : —

بأبى ريحك لا نرجسنا وأحاديثك لا هذا الشراب[٢]

القصر بـ « لا غير » ، « ليس غير » ، « ليس إلا » :

ذكر السكاكى أن الأديب لابد أن ينص على المنفى والمثبت فى القصر بطريق العطف إلا إذا كان المقام يحتاج إلى الاختصار وعدم التطويل فيستعمل لا غير، أو ليس غير ، أو ليس إلا وهذه عبارته[٣] « والطريق الأول — أى طريق العطف الأصل فيه التعرض للمثبت والمنفى بالنص كما ترى فى قولك : زيد شاعر لا منجم فى قصر الموصوف على الصفة ، وزيد شاعر لا عمرو، فى قصر الصفة على الموصوف ، لاتترك النص البتة إلا حيث يورث تطويلا ، ويكون المقام اختصارياً ، كما إذا قال المخاطب : زيد يعلم الاشتقاق والصرف والنحو والعروض

(١) انظر مفتاح العلوم ١٢٧
(٢) راجع ديوان المتنبى ١٤٥
(٣) مفتاح العلوم ١٢٧

وعلم القافية وعلم المعانى وعلم البيان فتقول : زيد يعلم الاشتقاق لا غير ، أو ليس غير ، أو ليس إلا .

« أو كما إذا قال : زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد وفلان وفلان فتقول: زيد يعلم النحو لا غير » .

واعتبر محمد بن على بن محمد الجرجانى المتوفى ٧٢٩ هـ - معاصر القزوينى — ذلك طريقاً جديداً[1] .

ونحن نؤيده فى هذه وننصره على السكاكى ذلك أن « لا » فى « لا غير » ليست عاطفة ، كما أن « ليس غير » ، « وليس إلا » لا يدخلان فى طريق القصر بالعطف بحال من الأحوال هذا عن « لا » العاطفة .

أما عن أخواتها « بل » ، و « لكن » :

فإن القصر بهما وإن كان يتم على مرحلتين أيضا ، إلا أن مرحلة النفى تسبق مرحلة الإثبات .

ومرد ذلك إلى طبيعة دلالة هذين الحرفين واختلافهما عن « لا » ، حيث إن (بل) تفيد الاضراب ، و « لكن » تفيد الاستدراك ، وكل منهما يثبت حكماً لما بعده ، بخلاف « لا » حيث تثبت الحكم لما قبلها .

والمقصود عليه يكون هو ما بعدهما .

---

(١) أنظر كتابه (الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة) ص ٩٣ ـ تحقيق د . عبد القادر حسين .

وقد اشترط البلاغيون فى القصر بهما أن يتقدم عليهما نفى أو نهى[١] ، كما اشترطوا أن يكون مابعدهما مفرداً[٢] .

زاد بعض البلاغيين فى « لكن » شرطاً ثالثاً هو : ألا تقترن بالواو قبلها[٣] لكن هذا الشرط ترده الأساليب الفصيحة — كما سيأتى :

---

(١) قد تسبق (بل) بأمر أو إيجاب ، وآنذاك يكون معنى الاضراب والأعراض فيها نقل الحكم — أى حكم الأمر أو الايجاب — لما بعدها ، وجعل ماقبلها كالمسكوت عليه فى الحكم ، أى غير محكوم عليه بشىء ، مثل اضرب زيداً بل عمرو ، قام زيد بل عمرو ، وآنذاك أيضا لايتحقق إلا إثبات الحكم لما بعدها . أما نفى ماقبلها فلا . ومن هنا لايتحقق بها معنى القصر .

(٢) فإن وليهما جملة خرجا من نطاق العطف إلى كونهما حرفا ابتداء — راجع الأشمونى ج ٣ / ١١٠

(٣) فإذا اقترنت بالواو ، فالنحاة على مذاهب أربعة :

مذهب يونس :

أن الواو هى العاطفة ، عطفت مفرداً على مفرد ، و « لكن » غير عاطفة بل هى للاستدراك .

مذهب ابن مالك :

أن الواو العاطفة عطفت جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها ، فالتقدير فى نحو : ماقام زيد ولكن عمرو : ولكن قام عمرو ، وفى (ولكن رسول الله) : ولكن كان رسول الله ، وعلة ذلك أن الواو لاتعطف مفرداً على مفرد تخالف له فى الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو : قام زيد ولم يقم عمرو .

مذهب ابن عصفور :

أن « لكن » عاطفة ، والواو زائدة زيادة لازمة

مقامات استعمال طريق القصر بالعطف من واقع الأساليب الأدبية : —

من واقع قراءتنا لاستخدام القصر بهذا الطريق نستنتج أنه يستعمل في مقامات الوضوح والبيان الكاشف عن حقيقة الأمور تفخيما أو تعظيما أو تهويلا ، وفي مقامات التبديد والتعريض تشهيراً أو تحقيراً ، وفي مقامات التقرير والايحاء بالظهور والبيان وفي مقامات التهكم اللاذع الشديد ٠٠٠٠ إلخ .

يقول أمير الشعراء أحمد شوقي - كاشفاً عن عظمة المدنية الإسلامية ، ومعرضاً أو متهكماً بمدنيات المصريين واليونان والفرس والرومان :

دع عنك روما وآثينا وما حوتا	كل اليواقيت في بغداد والتُّوَم [1]
وخلِّ كسرى وإيواناً يُدِلُّ به	هوى على أثر النيران والأيم [2]
واترك رعمسيس إن الملك مظهرُه	في نهضة العدل لا في نهضة الهرم [3]

مذهب ابن كيسان:

أن « لكن » عاطفة ، والواو زائدة زيادة غير لازمة

— راجع كتاب الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص ١٢٥ - تأليف عبد السلام هارون (ط ٢)

(١) روما : مهد الحضارة الرومانية ، وآثينا : مهد الحضارة اليونانية وبهما يضرب المثل في الازدهار الفكري والأدبي . اليواقيت : اللآلىء من الياقوت ، التوم : جمع تومة ، وهي الحبة من الفضة على شكل الدرة . ويريد الشاعر ببغداد : مجد الإسلام في ازدهار الدولة العباسية بالعراق .

(٢) خل : اترك . كسرى : لقب لكل ملك من ملوك الفرس . الأيوان : قصره المظيم . الأيم : مفردها إيام ككتاب وهو الدخان ، يشير الشاعر إلى خمود نيران المجوس ليلة المولد النبوي الكريم .

(٣) رعمسيس : أحد فراعنة مصر ، ويشير الشاعر إلى أن ماشاده المسلمون من عدل وإخاء ومساواة بين الناس أعظم من إشادة الأهرام .

دار الشرائع روما كلما ذكرت ... دار السلام لها ألقت يد السلم[١]
ما ضارعتها بياناً عند مُلتأم ... ولا حكتها قضاء عند مُختَصم[٢]
ولا احتوت فى طراز من قياصرها ... على رشيد ومأمون ومعتصم[٣]
من الذين إذا سارت كتائبهم ... تصرفوا بحدود الأرض والتخم[٤]
ويجلسون إلى علم ومعرفة ... فلا يُدانَوْن فى عقل ولا فهم[٥]
يطأطىء العلماء الهام إن نبسوا ... من هيبة العلم لا من هيبة الحُكم[٦]

يتحدث أمير الشعراء فى هذه الأبيات عن عظمة المدنية الإسلامية مبيناً أنها المدنية الخالدة بما تركته من عدل وإخاء ومساواة بين الناس، وبما تركته من مبانى ضخمة، وجواهر فخمة فى بغداد، بل بما سطرته جيوشها فى صفحات الزمن من انتصارات، وفى تضاريس الأرض من تصرفات، وما تركه حكامها العلماء من آثار لا تمحى.

---

(١) دار السلام: بغداد. السلم: التسليم.

(٢) ضارعتها: ماثلتها. ملتأم: مجتمع. مختصم: مكان الاختصام.

(٣) الطراز: علم الثوب ويراد به هنا النمط المختار. الرشيد والمأمون والمعتصم: من خلفاء بنى العباس إبان عظمتهم الزاهرة.

(٤) قال الليث: التخوم: مفصل مابين الكورتين والقريتين، يريد الشاعر أن يقول إن كتائب المسلمين كانت تجتاح حدود الدول وتسيطر عليها ولا يعوقها عائق من بحر أو جبل أو غير ذلك.

(٥) يشير إلى أن حكام المسلمين علماء، وفى البيت الأخير يقول إنهم إذا تكلموا فى العلم فإن العلماء أمثالهم يعرفون قدرهم ويطأطئون رءوسهم من هيبتهم كعلماء لا كحكام.

(٦) النبس: أقل الكلام، يقال: مانبس: أى ماتحركت شفتاه بشىء، وأكثر ما يستعمل فى النفى.

ويطالبنا الشاعر بأن ندع روما وآثينا وما يتباهيا به من أزدهار فكرى وأدبى ، وأن نترك كسرى وما يفتخر به من إيوان تصدع إبّان مولد رسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن نذر رعمسيس وآثار الفراعنة الشامخة كالأهرام ... إلخ ، لأن ذلك كله لا يثبت أمام عظمة المدنية الإسلامية الخالدة.

وشاهدنا فى هذه الأبيات : البيتان : الثالث ، والأخير ، فقد جاء المعنى فيهما على طريق القصر من أجل الإيضاح والبيان تفخيماً وتعظيماً لعدل المسلمين — فى البيت الثالث ، وتفخيماً وتعظيماً لعلمهم — فى البيت الأخير .

والقصر الأول من قصر الموصوف على الصفة ، أى قصر الملك الخالد الظاهر على كل ملك بكونه قائماً على صفة العدل

والقصر الثانى من قصر الصفة على الموصوف ، أى قصر تقدير العلماء بطأطأة رءوسهم إجلالا لحكامهم على كون هؤلاء الحكام علماء .

ولا ننسى أن نلاحظ أن اهتمام الشاعر فى القصر الأول كان منصباً على صفة العدل ، بينما كان اهتمامه فى القصر الثانى منصبًا على الحكام الموصوفين بالعلم .

***

ولعل أوضح ما يبين مقام استعمالات طريق القصر بالعطف - خاصة « لا » - قصيدة « فتح عمورية » لأبى تمام حبيب بن أوس الطائى التى قالها بمناسبة قيام الخليفة العباسى المعتصم بالله ، بنفسه بقيادة الجيوش لتلبية نداء المرأة المسلمة التى أراد الروم سبيها فصاحت : وامعتصماه ، وإعراضه عما قاله المنجمون له من أن هذه المدينة — مدينة عمورية — لا تفتح إلا فى وقت نضج التين والعنب .

يندد أبو تمام فى مطلع هذه القصيدة بالمنجمين وكتبهم التى يقرأونها ويبنون

عليها علومهم مستخدماً طريق القصر بـ « لا » العاطفة ، حيث المقام مقام نصر وفخار بالنسبة للمعتصم ، وتشهير وتعريض بالنسبة لهم ، فيقول :

السيف أصدق إنباء من الكتب ... في حدّه الحد بين الجد واللعب

بيض الصفائح لا سود الصحائف في ... متونهن جلاء الشك والرِّيَب [1]

والعِلْم في شهب الأرماح لامعةً ... بين الخميسين لا في السبعة الشهب [2]

والقصر في البيت الثاني في جملة (بيض الصفائح لا سود الصحائف) قصر موصوف على صفة ، ذلك أن مبتدأ هذه الجملة ضمير السيوف المقدر ، وهو المقصور ، والمقصور عليه هو المقابل لما بعد «لا» أي بيض السيوف .

أما القصر في جملة (في متونهن جلاء الشك والريب) فهو قصر على طريق التقديم الذي سنشرحه في الفصل القادم ، وهو من قصر الصفة على الموصوف، لأن المقصور عليه في هذا الطريق هو المقدم ، ومتن السيوف موصوف يمكن أن تتعلق به صفة الجلاء .

أما البيت الثالث ففيه قصر واحد (العلم بين الجيشين في شهب الأرماح اللامعة في ضوء الشمس آن المعركة لا في السبعة الشهب) وهو قصر موصوف (العِلْم) على صفة (كونه في شهب الأرماح اللامعة في ضوء الشمس) .

ثم ينتقل أبو تمام بعد ذلك للاشادة ببطولة المعتصم بالله ورجاله الذين أكرهوا أبطال حصن عمورية على سنة السيف والخطيّ حيث رأوا منهم استنكافاً على سنة الدين والإسلام ، ويستعرض بصورة تقريرية تشع إيحاء وتعريضاً مناظر القتلى الذين تخضبوا بدمائهم الحارة معتمداً طريق القصر بالعطف فيقول :

---

(١) متن السيف : حده جلاء الشك : إزالته .

(٢) الخميسين : الجيشين . السبعة الشهب : مصادر التنجيم عند المنجمين .

كم بين حيطانها من فارس بطلٍ قانى الذوائب من آنى دمٍ سَرِبِ[1]
بسنّة السيف والخطىِّ من دمه لا سنّة الدين والإسلام مختضب[2]

ثم يشير أبو تمام بعد ذلك إلى أن المعتصم ورجاله يحتسبون هـذا الغزو عند الله فيقول :

هيهات زُعْزِعتْ الأرضُ الوقور به
عن غزو مُحتسِبٍ لا غزو مُكتسِب
إن الأسودَ أسـودُ الغاب همّتُها
يوم الكريهة فى المسلوب لا السَّلَب

فالقصر فى البيت الأول لبيان دافع الغزو تعظيما وتفخيما . إنه غزو محتسب فى سبيل الله لا غزو مكتسب لأعراض الدنيا ، لقد قصر الشاعر زلزلة الأرض الصلبة وقت الحرب بعد استغاثة المرأة بالمعتصم على غزوه الذى احتسبه عند الله ، وهذا قصر صفة على موصوف .

والقصر فى البيت الثانى لبيان عظمة المعتصم وجنوده فى أنهم وقت الحرب يحرصون على قتل الأعداء فى سبيل الله ، ولا يحرصون ما معهم من الغنائم ، وهذا القصر قصر موصوف على صفة ، ذلك لأن الشاعر حصر همة الأسود — رجال المعتصم — فى صفة القتل فى سبيل الله لا صفة السلب والنهب للمقتول .

ثم يصوّر أبو قائد الروم وقد ضاقت به الأرض بما رحبت لم يملك إلا الفرار والهرب أمام جيش المعتصم فيقول :

(١) ذؤابة الرأس : ناصيتها ، وقال أبو زيد : هى التى أحاطت بالدوارة من الشعر آنى : حار قد انتهى حره وسخونته ، سرب : متدفق ومتتابع .

(٢) الخطى : نسبة إلى الخط ، وهو موضع باليمامة تقوم فيه الرماح تنتسب إليه .

ولّى وقد ألجم الخطىُّ منطقَهُ بسكتةٍ تحتها الأحشاء فى صخب(١)
أحذى قرابينَه صرفُ الرّدَى ومضى يحثث أنجى مطاياه من الهرب(٢)
موكّلاً بيفاع الأرض يشرفه من خفة الخوف لا من خفة الطرب(٣)

إن الشاعر هنا يتهكم بقائد الروم تهكما لاذعاً فيبيّن أنه قد أعيته الحيلُ فى سبيل وقف هذا الزحف الهائل ، لقد أسكتت رماح جنود المعتصم لسانه عن النطق ، بينما جعلت قلبه يضطرب ، وعينه تدور فى كل اتجاه كالذى يغشى عليه من الموت .

من أجل ذلك ترك المقربين إليه وهو يهدى إليهم كأس الموت فى هذه المعركة ، ومضى يبحث عن الناقة النجيبة التى تستطيع أن تنقذه بفرارها مما هو فيه ، يحثها السير إلى أعلى مكان ليستشرفه ويخال عليه الأمان ، وهو فى هذا كله لم يستخفه الطرب وإنما استخفه الخوف .

والقصر فى البيت الأخير قصر صفة على موصوف ، أى قصر إشراف قائد الروم وصعوده المكان العالى على خوفه وهلعه لا طربه وفرحه .

***

(١) يقول الشاعر إن رماح جيش المعتصم التى لاحقت قائد الروم وجنوده قد ألجمت هذا القائد فجعلت قلبه فى اضطراب ونطقه فى صمت وضيقت عليه الأرض بما رحبت .

(٢) أحذى قرابينه صرف الردى : يعنى أن قائد الروم بدخوله هذه المعركة قد أهدى المقربين إليه كأس الموت . (مضى يحثث أنجى مطاياه من الهرب) يعنى أن قائد الروم قد اختار من أجل الهرب والفرار من المعركة أنجب وأقوى مطية عنده ثم هو بعد ذلك راح يحثها السير السريع حتى يستطيع أن يفلت .

(٣) لقد ذهب قائد الروم من شدة ما يرى من الخوف إلى أعلى مكان من الأرض حتى يستطيع ان يكون بأمن ومنجاه .

ومثل القصر بطريق العطف بـ « لا » القصر بـ « لـكن » و « بل » .

غير أن « لـكن » تفيد تقرير نفي ما قبلها وإيجاب ما بعدها ، و « بل » تفيد تقرير حكم ما قبلها وتثبت ضده لما بعدها .

والمقصور عليه في كليهما هو ما بعدهما .

يقول خليل مطران ، وقد رأى تمثال رمسيس الثاني في الأقصر :

أكبر برمسيس ميتاً لا يلم به ... موت ، وأكبر به حياً إلى الآن
لولا تماثيله الأخرى محطمة ... ما جال في ظن فان أنه فاني
في مصر عز فراعين فما بلغوا ... بها مبالغة من رفعة الشان
ولم يتم لها في غير مدته ... ما تم من فضل إثراء وعمران
تخير الخطة المثلى له ولها ... يعلو فتعلو به والخفض للشاني[1]
ما زال بالقوم حتى صار بينهمو ... إله جند تحابيه وكهان
ورب سائمة بلهاء هائمة ... تشقى وتهواه في سر وإعلان
يسومها كل خسف وهي صابرة ... لا صبر عقل ولـكن صبر إيمان

يتحدث خليل مطران هنا عن عظمة فرعون مصر « رمسيس » ويرى أن عظمة تمثال الأقصر قد جعلته حياً كامل الحياة ، بل إن تماثيله الأخرى في محافظات مصر لو لم تحطم لقدل على فنائه لقال كل إنسان — وليس خليل مطران فقط — إن هذا الفرعون لن يفنى أبد الدهر ، ثم يربط الشاعر بين عظمة هذا الفرعون وعظمة مصر في عهده ، ويرى أنه وضع خطة مثلى لعلو شأن مصر وعلو شأنه .

---

(١) الشاني : هو العدو ، وفي القرآن : إن شانئك هو الأبتر ، أي إن عدوك هو الأقطع الأثر .

لكننا نرى هذا الشاعر يضطرب فجأة ، فمرة ينقلب على المصريين فى عهد رمسيس يرى أن هذا الفرعون قد جعلهم مسخرين يؤمرون فيأتمرون ، ويحكم بأن الرعية كانت تشقى فى سبيل رمسيس ، ومرة يرى أن المصريين يحبون هذا الفرعون فى السر والعلانية ، ويصبرون على ما يسومهم من الخسف صبرالمؤمنين به لا صبر العقلاء المداهنين له .

كما أنه يتناقض مع نفسه تناقضاً رهيباً إذ يقول عن الحاكم الظالم الذى يسوس الناس خسفاً ، ويقهرهم ذلاً : إن الشعب يهواه فى سره وعلانيته ، ويصبر عليه صبر إيمان بما يوحيه ذلك الصبر من لذة الطاعة .

ودعنا — الآن — من هذا الاضطراب والتناقض فهو خاصة البحث الأدبى يبحث عن أسبابه ، ولنحلل شاهدنا البلاغى

إن الشاعر يقرر فى تأكيد بالغ صبر الشعب المصرى على فرعونه «رمسيس» فيقصر هذا الصبر على كونه صبر إيمان بطريق العطف « لكن » ، حتى يأخذ هذا المعنى مكانه فى مستقرّ فؤاد السامع .

والقصر هنا قصر موصوف على صفة .

* * *

يقول الله سبحانه[1] : (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيِّين وكان الله بكل شىء عليما) .

يؤكد الله سبحانه بهذه الآية إنهاء قضية التبنِّى عند العرب بعد بيان الحكم

---

(١) سورة الأحزاب اية ٤٠

الإسلامى فيها ، والذى قال فيه عزّ اسمه قبل ذلك[1] (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله ، فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم فى الدين ومواليكم) .

فهى تفصح عن أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم ليس أبا لأحدٍ من المخاطبين ، وإنما هو مقصور على أن يكون رسول الله وخاتم النبيين .

فالآية على هذا من باب قصر الموصوف على الصفة .

ونلمح هنا أن « لكن » قد سبقت بالواو ، مما يشير إلى رد اشتراط بعض البلاغيين ألا تسبقها هذه الواو لكى تفيد القصر .

* * *

يقول أمير الشعراء أحمد شوقى مخاطباً رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ما جئت بابك مادحاً بل داعياً	ومن المديح تضرُّعٌ ودعاء
أدعوك عن قومى الضعاف لأزمةٍ	فى مثلها يُلقَى عليك رجاء
أدرَى رسولُ الله أن نفوسَهم	ركبتْ هواها والقلوب هواء
متفككون فما تضم نفوسهم	ثقةً ، ولا جمع القلوب صفاء
رقدوا وغرهم نعيم باطل	ونعيم قوم فى القيود بلاء

ينتهز أمير الشعراء فرصة مدحه لرسول الله الأعظم ، محمد صلى الله عليه وسلم فيدعو لأزمة قومه أن تنفرج ، والأزمة العاتية — فى نظر شوقى وهو محقٌ فى ذلك — هى أزمة التفرق والتفكك وركوب الهوى والاستراحة والركون إلى الدنيا الفانية .

---

(١) سورة الأحزاب آية ٥

واستفهام شوقى فى عرض هـذه الأزمة على رسول الله الأعظم ، محمد صلى الله عليه وسلم فى النفس منه شىء ؛ ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قـد أخبر عن درايته بأحوال أمتـه فى أحاديث كثيرة ليس هنا مجال عرضها .

وشاهدنا هو البيت الأول حيث ينفى شوقى قصيدة مدح رسول الله الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم ، فهو الممدوح من الله والنبيين والملائـكة والخلق أجمعين ، ويُعْرِب عن قصده الحقيقى وهو الدعاء .

ولسنا ننظر هنا إلى الشطر الثانى النظرة المنطقية التى ترى عودة الإشعار بالمدح من شوقى وتنهىء عن التناقض ، بل إذا نظرنا إلى الشطر الثانى فإن نظرتنا بلاغية جمالية ، تقول : إن شوقى قد أحسن الخروج من غرض المدح إلى غرض الدعاء ، فقبل هذه الأبيات :

يا من له عز الشفاعة وحده وهو المنزه ماله شفعاء

عرش القيامة أنت تحت لوائه والحوض أنت حياله السّقاء

المصلحون أصـابع جُمعتْ يداً

هى أنت ، بل أنت اليد البيضاء

وهذا من قبيل المدح ، وما بعده ـ أى الأبيات السابقة عليها والتى ذكرناها من قبل ـ من قبيل الدعاء .

والقصر فى البيت الأول من الأبيات الأولى (ماجئت بابك مادحاً بل داعياً) قصر موصوف على صفة ـ أى قصر المجىء على كونه للدعاء .

أما القصر فى البيت الأخير من أبيات المجموعة الثانية فليس طريقه بل

— كما يتوهم[1] — وإنما طريقة تعريف المسند بأل المهدية — وسيأتى الحديث عن هذا الطريق .

مناقشات حول القصر بطريق العطف : —

١ — مع الشيخ محمد بن على الجرجانى ت ٧٢٩ هـ

أطلنا عن عمد حديث مقامات استعمال طريق القصر بالعطف من واقع الأساليب الأدبية ، ذلك أن هذا الطريق بالذات قد استنكره وهاجمه بعض البلاغيين الذين لهم قيمتهم ووزنهم قديماً وحديثاً .

وأسبقهم فى هذا الانكار — وفق مانعلم — هو الشيخ محمد بن على بن محمد الجرجانى ت ٧٢٩ هـ ، صاحب كتاب الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ، حيث قال[2] :

---

(١) يستشهد بعض الباحثين فى علم البلاغة بمثل الأبيات :

ليس اليتيم الذى قد مات والده	بل اليتيم يتيم العلم والأدب
إن الجديدين فى طول اختلافهما	لا يفسدان ، ولكن يفسد الناس
ليس يعطيك للرجاء ولا الخو	ف ، ولكن يلذ طعم العطاء
ما الى فى دنياه وان بقيـة	لكن أخو حزم يجد ويعمل

على طريق القصر بأحد حروف العطف المذكورة ، وسنذلى برأينا فى ذلك الآن فيما سنذكره أعلاه من مناقشات وخاصة مع السبكى .

(٢) الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ص ٩٣ / ٩٤ — تحقيق الدكتور عبد القادر حسين .

« وهم وتنبيه :

« زعم المعاصر - أى الخطيب القزوينى ت ٧٣٩ هـ - أن من طرق القصر العطف بـ « لا » و « بل » ، كقولك فى قصر الموصوف على الصفة إفراداً : زيد شاعر لا كاتب ، أو مازيد كاتباً بل شاعر[1] . وقلباً نحو : زيد قائم لا قاعد، أو مازيد قاعداً[2] بل قائم

« وفى قصر الصفة على الموصوف إفراداً ، أو قلباً بحسب المقام : زيد قائم لا عمرو ، أو ما عمرو قائما بل زيد .

« وهذا ليس بشىء ، لأن إثبات صفة لمعين ، ونفيها عن معين آخر ، ليس بقصر ، بل القصر هو : إثباتها لمعين ، ونفيها عن غير ذلك المعين ، أعم من أن يكون زيداً أو عمرو أو غيرهما ، فهو أعم من الأول .

« نعم لو قيل : زيد شاعر لا غير ، كان قصراً ، وقد تقدم » .

وقبل أن نبدأ فى الرد على كلام الشيخ محمد بن على الجرجانى نقسم كلامه إلى القسمين اللذين اختارهما بنفسه أعنى قوله : وهم ، وتنبيه :

---

(١) ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس ، وزيد : اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة . كاتباً : خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة . بل حرف عطف يفيد الاضراب بمعنى أنه يفيد تقرير حكم ماقبله - أى حكم النفى - ويثبت ضده لما بعده . شاعر : معطوف بالرفع على محل لفظ (كاتب) على مذهب بعض البصريين

(٢) فى الأصل : مازيد قاعد - برفع قاعد - وهو سهو ، وصحته النصب ، لأنها خبر (ما) التى تعمل عمل ليس - عن المحقق ، ونحن قد صححنا المثال الأخير (ماعمرو وقائما بل زيد) على هذا المنوال .

والأول منهما هو كلام القزوينى حتى نهاية للمثال ماعمرو قائما بل زيداً .

أما الثانى منهما فهو التنبيه الذى يرد به كلام القزوينى، ويبدأ بقوله: «وهذا ليس بشىء ۰۰۰۰ ، وينتهى عند قوله : وقد تقدم » .

ونحن فى سبيل الرد على الجرجانى نقول :

إن ما أورده الجرجانى من أن إثبات صفة لمعين ونفيها عن معين آخر ليس بقصر : خطأ ؛ ذلك أن هذه هى حقيقة القصر الإضافى .

فإذا ضممنا إلى ما أوردناه عنه الآن ، بقية كلامه — بمعنى أننا قرأنا التنبيه كله الذى يرد به على القزوينى — خرجنا بقسمى الحقيق والإضافى على حد تعبير سعد الدين التفتازانى ، أو الحقيق وغير الحقيق بعبارة القزوينى .

يقول سعد الدين التفتازانى فى مطلع شرح تقسيم القزوينى القصر إلى حقيقى وغير حقيقى[1] : « لأن تخصيص الشىء بالشىء : إما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا، وهو الحقيقى، أو بحسب الإضافة إلى شىء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشىء ، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شىء آخر فى الجملة ، وهو غير حقيقى ، بل إضافى ، كقولك :

مازيد إلا قائم ، بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلا .

على أن القصر الحقيقى — مهما كان عاماً — فإنه لابدّ أن يكون التصور فيه

---

(١) مختصر المعانى لسعد الدين التفتازانى على تلخيص المفتاح للقزوينى — ضمن شروح التلخيص — جـ ٢/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، وأنظر المطول لسعد الدين أيضا ٢٠٤

بالنسبة إلى الذهن محصوراً في شيء معين ، من هنا يتم سعد الدين التفتازاني كلامه فيقول[1] : « وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لاينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات » .

على أننا بعد ذلك نقول مقالة ابن يعقوب[2] : « ثم المشهور عندهم أن القصر الحاصل بالعطف لا يكون إلا إضافياً ؛ لأن الإثبات إنما هو باعتبار ما نفى بالعطف » .

فإذا تذكرنا بعد ذلك (طريق لاغير) رجعنا — كما رجع ابن يعقوب أيضا — فقال[3] : « والحق أنه — أى القصر بالعطف — أكثرى — أى فى مجيئه إضافياً لصحة كونه من الحقيقى إذا كان المنفى هو جميع ماسوى المذكور ، كقولك : زيد عالم البلد لاغيره، إذا فرض أن لاعالم فى البلد سواه، و كقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لاغيره » .

— مع بهاء الدين السبكى ت ٧٧٣ هـ :

نقل السبكى مقولة القزوينى — كما نقلها الجرجانى من قبل — ثم قال[4] : « قلت: أما العطف بـ « لا » فأى قصر فيه ، إنما فيه نفى وإثبات ، فقولك : زيد شاعر لا كاتب ، لاتعرض فيه لنفى صفة ثالثة ، والقصر إنما يكون بنفى جميع الصفات غير المثبت ؛ إما حقيقة أو مجازاً ، وليس هو خاصاً بنفى الصفة التى يعتقدها المخاطب .

---

(١) الموضع السابق .

(٢) مواهب الفتاح جـ ٢ ص ١٩١ (ضمن شروح التلخيص) .

(٣) الموضع السابق .

(٤) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص جـ ٢ ص ١٨٧ .

« وأما العطف بـ « بل » فأبعد : فإن قولك : مازيد قائماً بل قاعد ، لاقصر فيه ، وهو أبعد من القصر مما قبله ؛ لأن في « لا » جمعاً بين نفي وإثبات ، وذلك لايستمر في « بل » إذا جوزنا عطفها على المثبت مثل : زيد شاعر بل كاتب .

« ثم إطلاق أن « بل » العاطفة للقصر لا يصح ؛ لأنه يقتضي أن قولك : ليس زيد قائماً بل قاعد ، لاقصر فيه ، فإنها ليست عاطفة ، لأن « بل » لاتعطف إلا المفرد ، كما صرح به النحاة » .

ولابدّ قبل الرد عليه من تقسيم كلامه إلى ثلاث نقاط : نقطة للحديث عن « لا » ونقطتين للحديث عن « بل » .

أما النقطة الأولى :

فتبدأ بقوله : « أما العطف بـ « لا » فأي قصر فيه ، إنما فيه نفي وإثبات . . . وتنتهي عند قوله : مثل : زيد شاعر لا كاتب » .

ونقول في الرد عليها :

ماقلناه سابقاً من أن القصر الإضافي هو الذي ينظر فيه إلى صفة معيّنة ، وليس إلى صفة عامة ، والمشهور أن هذا الطريق ـ طريق القصر بحرف العطف « بل » ـ يكون في القصر الإضافي .

ثم نقول :

لقد كان الأولى بالسبكي أن يثير على القزويني ما أثاره ابن يعقوب عليه(١)

(١) انظر مواهب الفتاح جـ ٢ ص ١٨٨ (ضمن شروح التلخيص) .

من أن قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهبه ، ذلك أنه يشترط فيه تحقق تنافى الوصفين مثل (زيد قائم لا قاعد ، وما زيد قائما بل قاعد)، وإذا تحقق ذلك — أعنى ثبت تنافيهما — عُلم من نفى أحدهما ثبوت الآخر ، وكذا من ثبوت أحدهما نفى الآخر ، وحينئذ فلا فائدة فى عطف المثبت على المنفى ، أو عطف المنفى على المثبت ، ذلك أنه قد وقع فى كلام البليغ ما هو مستغنى عنه بحسب الظاهر .

وقد يقال مثل هذا الاعتراض أيضا عند تحقق تنافى الوصفين على مذهب غير القزوينى .

وقبل الإجابة على هذا السؤال نشرح أولا معنى القصر بها الجزولية فنقول : اشترط بعض النحاة (السهيلى، وأبو حيان، والآبدى فى شرح الجزولية — كما يقول السبكى)[1] أنه لا يعطف بـ « لا » إلا بشرط هو : أن يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى ما بعدها ، بمعنى أن يكون ما قبلها لا يتناول ما بعدها[2] فمثل قولك : مررت برجل لا عاقل ، وقام رجل لا زيد ، لا يصح العطف بها ؛ لأن الأول يتناول الثانى، ومن ثم لا يصح القصر بها ومن ثم أيضا يمتنع هذا الأسلوب على معنى الاختصاص . فإن أردت هذا المعنى أتيت بلفظ (غير) فتقول : مررت برجل غير عاقل ، وقام رجل غير زيد .

أما قولك جاءنى رجل لا امرأة ، وعالم لا جاهل فإنه يصح العطف بها ، ومن ثم يصح القصر بها أيضا ، ذلك أن الأول لا يتناول الثانى ، كما أنها — كما قلنا من قبل فى إنما — تأتى لتأكيد النفى الضمنى قبلها ، ومثل ذلك : قام زيد لا عمرو ، وكذا كل ما أورده القزوينى من أمثلة .

---

(١) عروس الأفراح حـ ٢ ص ١٨٩ (ضمن شروح التلخيص) .

(٢) راجع شروط القصر بها فيما تقدم من حديث الإمام عبد القاهر .

ثم نقول :

فائدة التعرض لنفي الغير بعد إثبات المطلوب بطريق الحصر : الإشعار بأن المخاطب اعتقد العكس ، لأن القيد الزائد من البليغ حيث لا يحتاج إليه تُطلب له فائدة .

وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم : الرد على المخاطب ، فإن المتبادر من قولنا : كان كذا لا كذا ، أن المعنى لا كذا ـ كما تزعم أيها المخاطب . وكذا قولنا : ما كان كذا بل كذا ، معناه بالذوق السليم : ما كان كذا كما تزعم أيها المخاطب بل كذا[1] .

هذا عن النقطة الأولى في القصر بطريق « لا » .

أما عن النقطة الثانية

« القصر بطريق « بل » ، فتبدأ بقول السبكي[2] : « وأما العطف ، « بل » فأبعد ، .... وتنتهي بقوله : زيد شاعر لا كاتب » .

---

(١) يقول ابن يعقوب (ج ٢ ص ١٨٨ ، ١٨٩) ـ وراجع الدسوقي نفس الموضع « الحكم المقدر هنا منكر لاعتقاد المخاطب عكسه ، والحكم المنكر يجب تأكيده ، ففي إثبات ضد أو خلاف المعتقد نفي الحكم المعتقد ، وفي العطف بالنفي أو الإثبات تقرير ما تقرر أولا ، فقد توصل بالعطف المفيد للحصر صراحة إلى التأكيد المناسب للمقام » .

(٢) انظر ص ١٤٩ من هذا البحث ، وعروس الأفراح ج ٢ / ١٨٧ (ضمن شروح التلخيص) .

وللرد على هذه النقطة نقول :

إننا لم نقل بالقصر بطريق « بل » فى كل حال، بل نقول بذلك بشروط — كما فى « لا » — وقد اشترط البلاغيون فى القصر بطريق حرف العطف (بل) أن تفيد تقرير حكم ماقبلها وتثبت ضده لما بعدها ، وأن تعطف مفرداً ، وأن يتقدم عليها نفى أو نهى .

وعلى هذا فنحن نتفق مع السبكى فى أن قولنا: (ما زيد قائماً بل قاعد) لاقصر فيه من حيث يكون (قاعد) خبر لمبتدأ محذوف ، أى هو قاعد ، ذلك أن(بل) هنا ابتدائية ، أى بعدها مبتدأ وخبر (جملة) ، وهى هنا قد عطفت جملة على جملة ، وذلك مالا يكون فى حديث القصر الذى نحن فيه (الاصطلاحى) بـ بـ ـل .

أما من حيث أن هذا المثال (مازيد قائماً بل قاعد) — كما أخرجه ابن يعقوب والدسوقى[1] — الرفع فى (قاعد) على أنه معطوف على محل خبر « ما » الحجازية المرفوع أصلا — أى قبل ورود « ما » ، حيث ذلك غير ممنوع عند البصريين[2]، ومثال القزوينى (مازيد كاتباً بل شاعر) جار على هذا المذهب — أقول : من حيث هذا يكون المثال مفيداً للقصر ، لوجود النفى والإثبات ، ولكون معنى الإضراب هنا — كما قدمنا — تقرير حكم ماقبل « بل » وإثبات ضده لما بعدها .

أما المثال (زيد شاعر بل كاتب) فليس فيه قصر لأسباب :

---

(١) مواهب الفتاح ، حاشية الدسوقى ج ٢ / ١٨٧ (ضمن شروح التلخيص) .
(٢) انظر ص ١٤٦ — الحاشية .

أولا : من ناحية التشكيل اللغوى : عدم ورود نفى أو نهى فيه قبل « بل ».

ثانيا : من ناحية المعنى : أن الاضراب فى (بل هنا معناه : نقل الحكم — أى حكم الإيجاب لما بعدها — وجعل ماقبلها فى حكم المسكوت عليه فى الحكم، أى غير محكوم عليه بشىء ، فيكون مثل : اضرب زيداً بل عمرو — الذى تقدم الكلام عليه فى الحاشية من قبل .

ثالثا : من ناحية الضبط الفنى : أنه لم يتحقق فيه معنى القصر أصلا (الاثبات والنفى) .

النقطة الثالثة :

وهى قول السبكى[1] : « ثم إطلاق أن « بل » العاطفة للقصر لا يصح ؛ لأنه يقتضى أن قولك : ليس زيد قائما بل قاعد ، لاقصر فيه ، فإنها ليست عاطفة،لأن « بل » لاتعطف إلا المفرد ، كاصرح به النحاة » .

ونحن نستشعر من هذه النقطة أن السبكى يجوز القصر بـ (بل) إذا كانت لعطف الجمل ، ولعله فى هذا يخرج إلى القصر غير الاصطلاحى،لأن القصر آنذاك مفاد من جملتين ، وليس من جملة واحدة كما هو حديث القصر الاصطلاحى .

وقد أومأ ابن يعقوب إلى هـذا القصر فى حديثه عن تخريج مثال القزوينى (مازيد كاتبا بل شاعر) فقال[2] : « ولـكن كون ثانيهما عطف على المنفى

---

(١) انظر عروس الأفراح جـ ٢/١٨٧ (ضمن شروح التلخيص)، وانظر ص١٤٩ من هذا البحث .

(٢) مواهب الفتاح جـ ٢ / ١٨٧ (ضمن شروح التلخيص) .

المنصوب بـ « ما » محل نظر ، لأنه إن عطف على لفظ المنصوب لزم عمل « ما » فى المثبت ، وهى إنما تعمل فى النفى ، وإن عطف بالرفع على محل المنصوب، فالعطف على المحل ممنوع لزوال رعاية المحلية بوجود الناسخ ، وأما رفعه بتقدير المبتدأ فيخرج فيه عن كونه معطوفاً ، وكلامنا فى إفادة الحصر بالعطف .

« ويمكن أن يجاب بأن العطف على المحل لا يمتنع على مذهب البصريين ، والمثال جارٍ عليه ، أو الرفع بتقدير المبتدأ ، ويجعل الكلام من عطف الجمل » .

مع أستاذى الدكتور محمد حسنين أبو موسى :

تعرض أستاذى الدكتور محمد حسنين أبو موسى ، وهو الخبير بكلام علماء البلاغة — متقدميهم ومتأخريهم — ، الدقيق فى قراءة حواشيهم وتقاريرهم وتوركات اعتراضاتهم ، إلى خلافات ومذاهب النحاة والبلاغيين حول القصر بطريق العطف ثم قرأ — بالقطع[1] — ماسبق أن ذكرناه للشيخين : محمد بن على الجرجانى ، وبهاء الدين السبكى ، ثم رأى الشيخ سليمان نوار أستاذ البلاغة فى كلية اللغة العربية وصاحب المذكرات الشهيرة فى الفصل والوصل والقصر يقول عن « بل »[2] : « ترى خلافات فى معنى العطف بـ « بل » غريبة ، يظهر لى أن منشأ هذه الخلافات عدم تحديد العلماء لرأيهم ، فاختلف الناظرون فى فهم كلامهم ، وحصلت هذه الاضطرابات » .

ويقول عن « لكن »[3] : « هذا اضطراب لا أدرى كيف صار الناس إليه » .

---

(١) بدليل أنه استأنس بكلام السبكى فى حديثه الذى سنفصح عنه الآن .
(٢) مذكرات الشيخ سليمان نوار ص ٤٦
(٣) المرجع السابق ص ٤٥

وينقل عن عبد الحكيم قوله عن «لا»[١]: «وأن قصر التعيين لا يؤدى بطريق العطف، لا بـ «لا»، ولا بغيرها من «بل» و «ولكن».

فاطمأن قلبه إلى أن هذا كله لا يكون من فراغ، فانطلق يقول عن حديث العلماء عن القصر بطريق العطف بحروفه (لا، وبل)[٢]: «وهذا الاختلاف فى تحديد دلالة التركيب مرده إلى أنه ليس شائعاً فى كلام العرب، لأنه لو شاع لتحدد مدلوله بواسطة القرائن التى يرد فيها، ولهذا أنكر ابن الحاجب مجىء «بل» بعد الإثبات، ومجيئها بعد النفى، على حد ماذهب المبرد، أعنى على اعتبار العطف الذى يعطى المعطوف حكم المعطوف عليه، وذهب إلى أن ذلك لا يكون فى الكلام الفصيح».

ثم ذكر شيئا من حديث عبد القاهر عن «لا» فقال[٣]: «إنها تأتى لا لتنفى بها عن الثانى أن يكون قد شارك الأول فى الفعل، بل لتنفى أن يكون الفعل الذى قلت إنه كان للأول قد كان من الثانى دون الأول، فالمنفى بعدها يكون ثابتا عند المخاطب، والثابت قبلها يكون منفياً عنده، أى أنها تفيد عكس مايعتقد المخاطب، ولا يؤتى بها إلا لذلك، قال[٤]: ألا ترى أن ليس المعنى فى قولك جاءنى زيد لا عمرو، أنه لم يكن من عمرو مجىء إليك مثل ما كان من زيد، حتى كأنه عكس قولك: جاءنى زيد وعمرو، بل المعنى أن الجائى هو زيد لا عمرو، فهو كلام تقوله مع من يغلط فى الفعل قد كان من هذا، فيتوهم أنه كان من ذلك.

(١) المرجع السابق ٤٤

(٢) دلالات التراكيب ص ٩٠ – الطبعة الأولى ١٣٩٩ / ١٩٧٩

(٣) المرجع السابق ٩٤/٩٥

(٤) بداية كلام عبد القاهر، انظر دلائل الإعجاز ٢٥٩

« والنكتة أنه لاشبهة فى أن ليس ههنا جائيان ، وأنه ليس إلا جاء واحد، وإنما الشبهة فى أن ذلك الجائى زيد أم عمرو ، فأنت تحقق على المخاطب بقولك جاءنى زيد لاعمرو ، أنه زيد ، وليس بعمرو » .

ثم عقب عليه فقال[1] : « وهذا التحديد الذى ذهب إليه عبد القاهر فى مقام استعمال « لا » — كأنه أغرى غيره بمحاولة تحديد مقامات « بل » و « لكن » ولم يكن لدى عبد القاهر من النصوص ماتؤكد هذا الزعم فى تحديد المقام، وإنما اعتمد على ماسبق إلى القلب من المعنى ، وهذا ليس أصلا منضبطا فى كل حال، وقد يعتد به فى الاستحسان ، أما فى تحديد المقامات ، وأن يقال : إنك لاتقل كذا إلا فى مقام كذا ، وأن الأصل فى ذلك هو ما يسبق إلى القلب من المعنى فذلك لايخلو من تحكم » .

ثم نقل كلام السبكى الذى يعترض فيه على القزوينى — وقد ذكرناه من قبل[2] — ، ثم عقب عليه مؤيداً كلامه ، فقال[3] : « وهذا الرأى — كما ترى — يقتلع طريق العطف من جذوره، ويبعده عن باب القصر، وأجد فى نفسى ميلا إلى هذا الرأى ، وذلك لأمور :

منها : أننا لانحصى هنا طرق القصر ، وإنما نشغل بالطرق التى يكشف البحث فيها عن دقائق معنوية ، وأسرار من الدلالة تفيض بها أداة القصر فى السياق البارع ، وحين تتكشف لنا هذه الدقائق والأسرار نجد للجملة مغزى وسرا ومقاما . ولست واجداً شيئاً من ذلك فى طريق العطف ، ولذلك نرى أن طبيعة

---

(١) دلالات التراكيب ٩٥
(٢) انظر ص ١٤٨ ، ١٤٩ من هذا البحث .
(٣) دلالات التراكيب ٩٦ .

البحث فيه كانت أقرب إلى تحديد الدلالة الأوّلية منها إلى التحليل الفنى للمقسم .

ومنها : أننا إذا أردنا تأصيل بحث هذا الطريق فى المصادر الأصلية نجد جذوره لا تتصل إتصالا وثيقاً وجوهرياً بالتربة التى تمتد فيها جذور بقيـة الطرق المذكورة » .

ثم اعتمد على أستاذى الدكتور (سيد حجاب) فى البحث عن جذور دراسة القصر القديمة فلم يجده يذكر إلا كلمة الفراء التى ذكرها ابن فارس فى كتابه (الصاحبى) ـ وقد أوردناها من قبل[1] .

ثم رجع إلى الإمام عبد القاهر فقال[2] : « وبالنظر فيما قاله ـ أى الأمام ـ فى « لا » نجد أنه لم يقصد إليها ، ولم يتجه إلى دراسة دلالتها ، لأنه ليس فيها شيء أكثر من النفى والإثبات ـ كما يقول السبكى ـ ، وإنما قصد إلى بيان دلالة « إنما » تلك التى فتق من أجلها كل مسائل هذا الباب .

« فذكر « لا » مثالا يوضح به » .

« فـ (إنما) تفيد إيجاب الفعل للشيء ونفيه عن غيره ، فإذا جاءنى زيد ، عقل منه أنك أردت أن تنفى أن يكون الجائى غيره ، فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى فى قولك : جاءنى زيد لا عمرو » .

« هذا هو سبيل ذكر « لا » فى كلام الشيخ ، وهو ـ كما قلت ـ مسوق

---

(١) انظر ص ٢٥ من هذا البحث .
(٢) دلالات التراكيب ٩٧/٩٨

مثالاً ، يبيّن فيه دلالة « إنما » على الإثبات والنفى ، ولما كان الإثبات فيها ظاهراً ، والنفى ضمنياً ، ذكر « لا » التى يرى فيها الإثبات والنفى ظاهرين :

« ثم إن عبد القاهر أدرك الفرق فى الأداء بين الطريقين ، وأنه فرق فى القيمة البلاغية ، فإنما توقع فى النفس الايجاب والنفى دفعة واحدة ، وفى حاله واحدة من الإدراك ، وذلك بخلاف « لا » فإن النفى والاثبات يدرك معها فى حالين ، وفرق بين طريق يرمى بالمعنيين فى القلب برمية واحدة ، وطريق يلقى به فى حالين مختلفين .

« عبد القاهر يومىء هنا إلى سذاجة الدلالة فى « لا » وأنها لا دقة فيها ولا وجازة ولا إيماض .

« ثم نرى عبد القاهر بعد ذلك يقيس حال المخاطب بـ « إنما » على حال المخاطب بـ « لا » ، وكأن اعتقاد المخاطب عكس مايدل عليه الكلام مع « لا » ظاهرٌ أمرُه ، فجعله فى ذلك أصلا » .

« والمهم أنه لم يتكلم عن « لا » إلا حيث يريد أن يبين شيئاً فى (إنما)[1] .

« ولهذا لا نراها طريقاً جديراً بالبحث فى هذا الباب » .

ونحن بعد استعراض كل ماقال لن ندخل فى طريق جدال ومناقشة — كما فعلنا مع الشيخين : محمد بن على الجرجانى ، وبهاء الدين السبكى ؛ ذلك أن مقام الأستاذية محفوظ له .

ولقد تعمدنا الإطالة من قبل فى الحديث عن مقامات استعمال طريق القصر

---

(١) لعل أستاذى قد نسى أن هذه هى طريقة الإمام عبد القاهر فى البحث .

بالعطف من واقع الأساليب الأدبية ، حتى يكون هذا الأمر كافٍ لنا فى الردّ على حديث سذاجة الدلالة فى هذا الطريق — أعنى (لا ، وبل) .

أما (لكن) التى تجنبها الشيخان محمد بن على الجرجانى، وبهاء الدين السبكى فقد كفانى أستاذى الدكتور محمد أبو موسى — وهو صاحب فضل دائم — الحديث والخلاف والدفاع حولها حيث قال[1] : « وليس هناك خلاف فى أن قولك : ماجاء زيد لكن عمرو ، يفيد نفى المجىء عن زيد قطعاً، وإثباته لعمرو ولم يكن حال المتبوع معها كحاله مع بل فى الخلاف الذى ذكرناه، وذلك لكثرة دورانها فى الأساليب الفصيحة بعد النفى، فقوله تعالى: [2](ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) يفيد نفى أبوة محمد عليه الصلاة والسلام لزيد، وإثبات الرسالة له ، وهو قصر قلب ، كما يقول الدسوقى ، لأن المشركين لعنة الله عليهم كانوا يعتقدون فيه الأبوة لزيد ، ونفى الرسالة عنه فقلب المولى عليهم اعتقادهم .

« والقصر المفاد بـ« لكن » الواقعة بين جملتين كقولك : قلت لك هذا لكنك لم تلتفت إليه ، وزيد عمل ذلك لكنه لم يرض عنه إلى آخر هذه الأساليب ليس من القصر الاصطلاحى لأنه مفاد من جملتين

« ويظهر فى كلام كثير من البلاغيين أن « لكن » تكون لقصر القلب. قال ابن يعقوب : « ولكن » للإثبات بعد النفى كما جاء زيد لكن عمرو ، ردًّا على زعم أن زيداً جاء دون عمرو . وهذا هو المفهوم من تمثيل المفتاح والإيضاح .

---

(١) دلالات التراكيب ٩١ – ٩٣

(٢) سورة الأحزاب الآية : ٤٠

« وقال سعد الدين والمذكور فى كلام النحاة أن لكن فى نحو : ماجاءنى زيد لكن عمرو ، لدفع وهم المخاطب أن عمراً أيضا لم يجىء كزيد ، بناء على ملابسة بينهما ، وملاءمة ، لأنه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعاً شبيها بالاستثناء ، وهذا صريح فى أنه إنما يقال ماجاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن المجىء منتف عنهما لا لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو على ماوقع فى المفتاح ، وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك على أن يكون قصر إفراد فلم يقل به أحد .

« وبيان هذا من كلام النحاة أنك حين تقول : ماجاءنى زيد يتوهم سامعك أن عمراً أيضا لم يجىء لأن هناك ملابسة مابين عمرو وزيد بحيث يسند الوهم لأحدهما ما أسند اللفظ للاخر فتردف ذلك بقولك لكن عمراً فتقطع هذا الوهم وتصحح الخبر عند السامع ، وهذا هو معنى الاستدراك الذى فسروه تفسيراً دقيقا بقولهم « هو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء » ، وهذا تحليل دقيق للأسلوب وتفهم للأحوال الشعورية وما تقتضيه من كلمات حتى تستقيم الفكرة على هيأتها الصحيحة ، وهذا الوهم الذى يوسوس بنفى الحكم عن مابعد لكن يصير المخاطب به كأنه يعتقد نفى الفعل عن كليهما ، لأنه سمع نفيه عن الأول من الجملة السابقة للكن ، وتوهم نفيه عن الثانى للملابسة بينهما ، وبذلك يكون إثبات الفعل لما توهم نفيه عنه من قصر الأفراد ، الذى ترى فيه المخاطب معتقداً الشركة فى النفى لافى الإثبات ، كما هو حال قصر الأفراد مع غير لكن ، وبهذا تحقق لنا مقامان لاستعمال لكن فى القصر .

الأول : ماذكره البيانيون من أنها تكون لمن اعتقد أن الفعل ثابت للاول ومنفى عن الثانى ، وهذا الوجه هو المذكور فى المفتاح والايضاح على حد مابينا .

والثانى : ماذكره النحاة وهى أنها تكون لمن اعتقد نفى الفعل عنهما اعتقاداً منشؤه الوهم الذى يتولد بعد سماع نفى الفعل فى الكلام السابق لها .

« قال الدسوقى : أما « لكن » فتستعمل للاثبات بعد النفى لقصر القلب فقط عند البيانيين أو لقصر الأفراد فقط عند النحاة .

« وقد شرحنا مفهوم الأفراد معها ، ولهذا لايتناقض كلام الدسوقى مع قول سعد الدين : « أما أنه يقال لمن أعتقد أنهما جاءاك على أن يكون قصر إفراد فلم يقل به أحد ، ولعل الوجه فى ذلك أنك لست فى حاجة إلى أن تثبت مابعدها لأنه ثابت عنده ، ويكفى أن تخبر بنفى أحدهما فتقول : لم يأت عمرو » .

وبعد : فإننى أتمنى أن يكون حديث أستاذى محمد أبو موسى هذا عن « لكن » تراجعاً عن تعقيبه على رأى السبكى الذى سبق أن ذكرناه له ، حتى أعفه بذلك عن التناقض .

والله من وراء القصد .

الفصل الرابع

القصر بطريق التقديم

إذا كان الإمام عبد القاهر قد قال في تفسير قول أهل النظر : (إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ)[1] : « لما كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ، وكان لا سبيل للمرتب لها ، والجامع شملها — يريد الأديب — إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكرة إلا بترتيب الألفاظ في نطقه، تجوّزوا، فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ » .

وإذا كان قد أكد على هذا المعنى — في موضع آخر — من كتابه (دلائل الإعجاز) فقال ، وكأنه يحدث الأديب — أو يتحدث معه —[2]: « إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها » .

أقول : إذا كان الإمام عبد القاهر قد قال ذلك فإن الأديب عندما يقدّم شيئا هو بالقواعد الأسلوبية النمطية مؤخراً يكون ـ بالقطع ـ قد لفت الأنظار لفتاً قوياً لرؤية ترتيب معانيه وتناسقها ، ومن ثم أحاسيسه وانفعالاته وعواطفه عن قرب .

ومن هنا يعتبر القصر بهذا الطريق حجر الزاوية في الكشف عن الصدق الفني

---

(١) دلائل الاعجاز ٥٠ ، ٥١

(٢) المرجع السابق ٤٤

والتناسق الفنى ، والجودة الفنية فى التعبير الأدبى ، ذلك أن الناقد يستطيع — بوضوح — كشف تجاوب معانى الأديب وأفكاره مع مشاعره وأحاسيسه من خلال مايعرض من ألفاظ .

ومن هنا أيضا كان لهذا الطريق سحره فى توصيل المعانى ، حيث تتصل عاطفة الشاعر — أسرع مايمكن — بعاطفة من يستمع إليه إثر لفتة التقديم البارعة التى سبق الإشارة إليها .

ولنقرأ فى هذا المقام قول الكميت فى مدح بنى هاشم :

طربت وماشوقاً إلى البيض أطرب	ولا لعباً منى ، أذو الشيب يلعب ؟
ولكن إلى أهل الفضائل والنهى	وخير بنى حواء ، والخير يطلب
إلى النفر البيض الذين بحبهم	إلى الله فيما نابنى أتقرب
بنى هاشم رهط النبى فإننى	بهم ولهم أرضى مراراً وأغضب

هذه بداية قصيدة للكميت فى مدح بنى هاشم رهط النبى صلى الله عليه وسلم ، والقصائد العربية حتى عصر هذا الشاعر تبدأ بالنسيب ، والشاعر يبدأ بالنسيب الخاص به الذى يعرض فيه حبه وهواه ، وهو يستدرك على مستمعيه من أول الأمر أن يذهب عقلهم إلى حديث الحب المعروف بين الناس فيقول : (طربت وماشوقاً إلى البيض أطرب) ، ويؤكد ذلك بملاحظة الناس لكبر سنه ، مبيناً أن هذا الحب الذى نفاه كان يجب أن يكون معروفاً لديهم (أذو الشيب يلعب؟) ، كما يؤكده بالجملة الاستدراكية الصريحة فى البيت الثانى (ولكن إلى أهل الفضائل والنهى وخير بنى حواء) ، ثم يعلن أنه بهذا الحب الذى خالط فؤاده وحشاشة نفسه يتقرب إلى الله سبحانه ، وبهذا الحب أيضاً يندفع إلى المكاره المرة بعد المرة فيقول : (بحبهم إلى الله أتقرب — بهم ولهم أرضى مراراً وأغضب) .

والناظر فى هذه الأبيات يلاحظ أن الشاعر قد قدم لحديث حبه لرهط النبى صلى الله عليه وسلم حديث الأثر المعروف لدى المحبين، وهو حديث الشوق والهيام بل حديث المتعة والسعادة التى تأخذ المحب إلى حيث مرتبة اللهو واللعب والاستخفاف بكبر السن والنزول مع من يحب إلى التبسط والتبذل ، وهذا كله ينقل المستمع إلى حديث عواطفه وأحاسيسه ، أعنى حديث الحب فى داخله وبين حناياه ، ومن هنا يكون سحر توصيل للمعانى فى القصر بطريق التقديم ، ففضلا عن التناسق الفنى للكلمات فى تقديم المفعول (شوقا) ، والعطف عليه بحرف العطف « لا » ، مع إبراز المعطوف فى ثوب المقدم أيضا فى قوله (ولا لعباً منى) ، نلمح أن الشاعر يجذب المستمع إلى تصديق عواطفه وأحاسيسه عن طريق إثارة أصداء تجاربه فى الحب ، وهذا هو مصدر الجمال ، ومحل الرضا والمتعة لدى مَنْ يتلقى العمل الأدبى. يقول الدكتور شوقى ضيف[1] : « إذا كنا نشعر بضرب من الرضا حين نكتسب خبرة عارضة فى الحياة ، فإن رضانا عن التجربة الفنية يكون أبْعَدَ غوراً لأنه يتناول خبراتنا النفسية الداخلية ، وينفذ إلى خبيئها ومكنونها . . » .

وإذا كان هذا هو حديث التذوق الفنى فى تقديم المفعول (شوقا) على فعله وفاعله (أطرب) فإن فى أبيات الشاعر كثيراً من صور القصر بطريق التقديم أيضاً ، ذلك أنه قد قدم المجرورات «بحبهم – إلى الله – بهم – لهم» عن مواقعها المتأخرة فى الكلام ، والقصر بطريق التقديم لا يكون إلا فى التقديم الذى حقه التأخير عند عبد القاهر ، والشاعر بما قدمه من هذه المجرورات يقود المستمع إلى الانخراط معه فى حديث حبه لرهط النبى صلى الله عليه وسلم ، ذلك أنه يعلن للمستمع — أو قل يحرك عواطف المستمع وأحاسيسه — أن هذا هو طريق التقرب إلى الله ، وأنه لهذا السبب يندفع إلى المكاره والشدائد .

---

(١) انظر كتابه (فى النقد الأدبى) ص ٨٦

وأساليب القصر فى الأبيات من قبيل قصر الصفة على الموصوف أى قصر الأفعال على : الشوق ، الحب ، الله ، ضمير بنى هاشم .

والمقصور عليه فى هذا الطريق هو اللفظ المقدم ، ودلالة القصر بهذا الطريق دلالة ذوقية بخلاف غيره من الطرق الأخرى المفيدة للقصر فدلالاتها وضعية عن طريق الأدوات ، فالطريق الأول — أعنى النفى والاستثناء — يفيد القصر عن طريق (ما وإلا) ، والثانى يفيده بالأداة (إنما) ومثله الطريق الثالث حيث أدوات العطف (لا ، بل ، لكن)

ومقام استعمال هذا الأسلوب — كما أشرنا خلال تحليل الأبيات السابقة وتقديمها هو بيان مكانة هذا اللفظ المخصص المقدم ، وإبراز أهميته عن طريق جذب المستمعين إليه بطريق ساحر ، يقول الإمام عبد القاهر[1] : « واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام » .

ويستخدم الأديب لموافقة هذا المقام :

تناسق الدلالات الفنية للكلمات ، وحسن رصفها ، وقوة إيحائها ، حتى يستطيع بذلك أن يوقع اللفظ المقدم موقعاً حسناً مفهداً للقصر ، فينشر رواءه على ما حوله ، ويكسب الأسلوب إيجازاً ، ويتم به التناسق الفنى للأسلوب الأدبى .

يقول الإمام عبد القاهر عن أسلوب التقديم[2] : « هو باب كثير الفوائد ،

---

(١) دلائل الأعجاز ٨٤

(٢) دلائل الإعجاز ٨٣

جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك[1] عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان » .

والتقديم الفني ـ في حديثنا ـ يشمل تقديم ماحقه التأخير ـ كما هو عند الإمام عبد القاهر ـ مثل تقديم الخبر على المبتدأ في قول الله عز وجل[2] (لكم دينكم ولي دين) وتقديم المفعول على الفعل والفاعل مثل قول الكميت السابق (وما شوقاً إلى البيض أطرب) وقول الله سبحانه[3] (إياك نعبد وإياك نستعين) ، وتقديم ماجاء على أصله الذي يجب أن يكون عليه لعلة الاختصاص والقصر ، مثل قوله سبحانه[4] (وما أنت علينا بعزيز) وقوله عز وجل[5] : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) .

وهذا النوع الأخير — أعني التقديم الذي جاء على أصله — إنما ذكره البلاغيون في مبحث التقديم المفيد للقصر مع أنه ليس من حديث التقديم بسبب أن المسند إليه المتقدم متحد مع الفاعل المسند إليه الفعل المتأخر في المعنى .

هذا ، وسنقسم دراستنا لحديث القصر بطريق التقديم إلى : —

١ — القصر الذي طريقه التقديم بين جزأي الجملة .

٢ — القصر الذي طريقه التقديم في متعلقات الجملة .

(١) يفتر : يكشف ، جاء في حديث لعمر الفاروق أنه قال لابن عباس : كان يبلغني عنك أشياء كرهت أن أفرك عنها ، أي أكشفك .

(٢) الآية الأخيرة من سورة الكافرون .

(٣) سورة فاتحة الكتاب الآية : ٥ — (٤) سورة هود الآية : ٩١

(٥) سورة التوبة الآية : ١٠١

أولا : التقديم بين جزأى الجملة :

(١) تقديم المسند :

ذكر البلاغيون عدة دواع لتقديم المسند منها : —

* تنبيه السامع إلى أن المسند المقدم خبر للمسند إليه المتأخر يتمم معناه، وذلك إذا كان الأديب يريد إيضاح مضمون الجملة الاسنادية في مقام مدح أو ذم .

مثل قول الشاعر[١] :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجلُّ من الدهر

فهو يريد تعظيم ممدوحه بأنه عظيم الهمة ، بل الهمم ، فهو ليس كالناس العظماء فقط ، وإنما هو أعظم العظماء ، ذلك أن همته الصغرى أجلُّ من الدهر شأنا وأقوى منه بأساً ، ولقد قيل إن قائل هذا البيت هو حسان بن ثابت فى مدح رسول الله الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم ، ولقد صدق حسان ، إن كان قد قاله فرسول الله أعظم العظماء من الخلق ، بل هو سيد الأولين والآخرين .

والجملة الاسنادية ـ موضع الشاهد ـ هى قوله (له همم) حيث قدم الشاعر الخبر (المسند) ـ له ـ على المبتدأ النكرة ـ همم .

ومثل قول الآخر :

فى الناس أمثلة تدور حياتها كمماتها ، ومماتها كحياتها

---

(١) نسب هذا البيت لحسان بن ثابت فى مدح رسول الله الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم ، وذكر الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى أنه لبكر بن النطاح فى أبى دلف راجع الجزء الثانى ص ١٧٧ من شرحه لإيضاح القزوينى ، ط ١ سنة ١٩٤٩ م .

فالشاعر هنا - المتنبي - يريد ذم أعداء ممدوحه أبي أيوب أحمد بن عمران ، والتعريض بهم ، وهذا باب آخر للمدح غير الباب الذي سلكه حسان بن ثابت فيما نسب إليه من البيت الذي شرحناه آنفا ، أقول يريد الشاعر بأن يذم أعداء ممدوحه ويعرض بهم ويبين أنهم أموات رغم أن صورتهم صورة الأحياء ، ذلك أنه لا أثر لهم في هذه الحياة .

والجملة الإسنادية - موضع الشاهد - هي قوله : في الناس أمثلة .

** التشويق إلى ذكر المسند إليه مثل قول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيـــا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

حيث قدم المسند (ثلاثة) ووصفه بوصف يستحث به عواطف السامع وهو الجملة (تشرق الدنيا ببهجتها) التي دفعت إلى التشوق إلى ذكر المسند إليه المتعدد في الشطر الثاني من البيت .

*** التفاؤل بتقديم المسند مثل قول الشاعر :

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت بلقائك الأعوام

حيث تقديم السعد والتزين ونسبتهما إلى الزمن (الأيام - والأعوام) مما يشيع في النفس الطمأنينة ، ويدخل عليها الأنس ، ويبعث فيها الراحة بخلاف الشاعر الذي قدم المسند من أجل أن يعجل بالإعلان عن حزنه وألمه فقال :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى
عـــدواً له ما من صداقته بدُّ

فتقديم المسند الجار والمجرور (من نكد الدنيا) - على المسند إليه - المصدر المؤول : أن يرى ...

— واختيار المواد اللغوية : نكد ، رؤية ، عدوّ ، صداقة ، بدّ كل ذلك يبلغ أعماق الفؤاد ، وحشاشة النفس فى التعبير عن الحزن .

*** ولكن أكثر ما يكون تقديم المسند على المسند إليه لإفادة التخصيص مثل قوله سبحانه عن بعث الخلائق يوم القيامة[1] (يوم تشقق الأرض عنهم سراعاً ذلك حشر علينا يسير) فتقديم الجار والمجرور — علينا — على المسند إليه — يسير — يفيد القصر ، يعنى أن بعث الخلائق وجمعهم للحشر والحساب يوم الدين ، ذلك الأمر العظيم يسير على القادر العظيم فقط ، فالقصر قصر صفة على موصوف .

ومثل ذلك أيضا قول الحق جل وعلا[2] (لكم دينكم ولى دين) فالقصر فى الجملتين من قبيل قصر الصفة على الموصوف ، أى صفة الشرك على الكافرين فى الجملة الأولى ، وصفة التوحيد على المؤمنين فى الجملة الثانية .

وقد نبهنا من قبل أن بعض علماء البلاغة يعتبر فى الجار والمجرور متعلقه النحوى — أعنى تقدير كائن أو مستقر — ومن هنا فإنه يستشعر منه معنى الصفة ، ويجعل القصر من قبيل الموصوف على الصفة ، فيقولون مثلا فى تحليل الآية الكريمة السابقة ، دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لى ، ودينى مقصور علىّ لا عليكم .

ولعل هؤلاء العلماء يأتسون بالسكاكى الذى يحافظ على اعتبار المتعلق النحوى

---

(١) سورة ق الآية : ٤٤

(٢) الآية الأخيرة من سورة الكافرون .

حيث قال في الآية الكريمة[١] (إن حسابهم إلا على ربي)[٢] : « معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه إلى أن يتصف بعلى » .

وفي اعتقادي أن الخضوع إلى السياق والمقام الذي ذكرته في مطلع تحليل أول أمثلة القصر هو المقياس الأولى بالاتباع ، فإذا كان الاهتمام موجها إلى الصفة كان القصر قصر موصوف على صفة ، وإذا كان الاهتمام موجها إلى الموصوف كان القصر قصر صفة على موصوف ، والزمخشري يطبق ذلك تطبيقاً جيداً على أعلى النصوص بياناً وفصاحة وهو القرآن الكريم ، فيقول عن الآية الكريمة[٣] (ولله غيب السماوات والأرض)[٤] : أي يختص به علم ما غاب فيهما عن العباد وخفي عليهم علمه ، أو أراد بغيب السماوات والأرض يوم القيامة على أن علمه غائب عن أهل السماوات والأرض لم يطلع عليه أحد منهم » ، فقوله: « يختص به » إشعار بأنه يحمل الآية من قبيل قصر الصفة على الموصوف ذلك أن اهتمام الآيات منصب على الاعتداد بالألوهية لله الواحد القهار ، فالآيات من قبل هذه الآية الكريمة ومن بعدها تعلن عن الله عز وجل أقوم إعلان بأنه الإله الجدير بأن يلتفتوا إلى عبادته وينتهوا عن عبادة غيره ، يقول الله عز وجل قبل الآية موضوع حديثنا في معرض الاهتمام بذاته العلية : (والله خلقكم ثم يتوفاكم .... والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ... ، والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ، ورزقكم من الطيبات ، أفبالباطل يؤمنون ، وبنعمة الله هم يكفرون) .

ويقول بعد الآية – موضوع حديثنا – مستعرضاً جدارة ذاته العلية بأحقية

---

(١) سورة الشعراء الآية : ١١٣
(٢) مفتاح العلوم ١٢٥
(٣) سورة النحل الآية : ٧٧
(٤) الكشاف ج ٢ / ٤٢١

العبادة الخالصة : (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون ، ألم يروا إلى الطير مسخرات في جو السماء ما يمسكهن إلا الله ، إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون ، والله جعل لكم من بيوتكم سكنا . . . والله جعل لكم مما خلق ظلالا . . . . كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون) .

ولعلنا نلمح آخر الآية التي أنهت تعداد النعم لنرى فيها التعليل الذي يصدق وجهة نظرنا بأن الاعتداد في آية القصر التي هي موضوع حديثنا بذات الموصوف من أجل هذا يكون القصر في الآية (ولله غيب السماوات والأرض) من قبيل قصر الصفة على الموصوف .

ويقول الزمخشري في الحديث عن الآية الكريمة[1] (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) :[2] « ينفعها ما كسبت من خير ويضرها ما اكتسبت من شر ، لا يؤاخذ بذنبها غيرها ، ولا يثاب غيرها بطاعتها » .

فمن خلال هذا الحديث نجد الزمخشري يراعي متعلق الجار والمجرور المقدر ، ويبني عليه محور حديثه من حيث الثواب والعقاب ، فالكسب والاكتساب (الموصوف) مقصور على الاتصاف بكونه من خصائص النفس لا يتعداها إلى غيرها ، أو على حد تعبيره ، ينفعها ما كسبت من خير ، ويضرها ما اكتسبت من شر ، لا يؤاخذ بذنبها غيرها ، ولا يثاب غيرها بطاعتها ، فالقصر هنا قصر موصوف على صفة ، واهتمام الآيات أيضا مركز على الصفة وهي تحديد جزاء

---

(١) سورة البقرة الآية الأخيرة

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٠٨

مايقدمه الإنسان من أعمال صالحة أو طالحة أو مايكنّه فى نفسه من شرور أو معاصى أو طاعات ، يقول الله عز وجل قبل هذه الآية (لله مافى السماوات ومافى الأرض وإن تبدو مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) ، أما بعد هذه الآية — موضوع حديثنا — فإن الآيات تحثنا على أن نتوجه إلى الله بعدم المؤاخذة على المعاصى التى وقعت خطأ أو نسياناً ، وعلى الذنوب التى تثقل كاهل العاصى وتجعله ينوء بحملها ، كما تدعونا الآيات أيضا إلى أن نطلب من الله ألا يكلّفنا بما لانطيق من التكاليف الشاقة التى كلف بها الأمم قبلنا، ثم عاقبهم عندما عجزوا عن القيام بها لمشقتّها ، ثم أخيراً تركز الآيات على أن نطلب من الله العفو والمغفرة والرحمة فى الأمور كلها ، ثم تختم بطلب النصر على الكافرين ، تقول الآيات الكريمة (ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولاتحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحمّلنا مالا طاقة لنا به ، واعف عنا ، واغفر لنا ، وارحمنا ، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين) .

فاهتمام الآيات — كما أشرنا — منصب على الاتصاف بكون النفس محاسبة على ماتقدمه من أعمال صالحة أو طالحة ، ولذلك تدعو الله أن يغفر لها ويعفو عنها .

ونحن بعد إذ لاحظنا تطبيق الزمخشرى على نصوص القرآن الكريم فوجدناه لايعتبر إلا السياق طريقاً لتحديد نوعية القصر يحقّ لنا أن نقول إن مثل هذه الأساليب يمكن أن تأتى قصر صفة على موصوف، وقصر موصوف على صفة حسب مقام الكلام وغرض المتكلم واهتماماته .

ونحن بهذا نخالف السكاكى ومن لفّ لفّه فى جعل جميع أمثلة هذا اللون من قبيل قصر الموصوف على الصفة .

على أن الزمخشري قد ذكر أن صورة تقديم المسند المفيدة للتخصيص لا تتوقف عند حد الجمل المثبتة ، بل تتعداها إلى غيرها من الجمل المنفية حيث قارن صدد حديثه عن الآية الكريمة المتحدثة عن القرآن الكريم[١] (آلم ذلك الكتاب لاريب فيه) تأخير الجار والمجرور فيها بتقديمه في الآية الكريمة المتحدثة عن تفضيل خمر الجنة على خمر الدنيا[٢] (لافيها غول ولاهم عنها ينزفون)[٣] فقال[٤] : « فإن قلت : فهلا قدم الظرف على الريب — كما قدم الغول في قوله تعالى ـ لافيها غول ـ قلت : لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي ، نفي الريب عنه ، وإثبات أنه حق وصدق ، لاباطل وكذب كما كان المشركون يدعونه ، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد وهو أن كتاباً آخر فيه الريب لافيه ، كما قصد في قوله — لافيها غول — تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لاتغتال العقول كما تغتالها هي كأنه قيل : ليس فيها مافي غيرها من هذا العيب والنقيصة » .

والقصر في الآية الكريمة (لافيها غول) قصر موصوف على صفة ، أي عدم الغول مقصور على الاتصاف بأنه في خمور الجنة لايتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا .

(ب) تقديم المسند إليه :

ذكر البلاغيون عدة دواع لتقديم المسند إليه منها :

---

(١) سورة البقرة الآيتان : الأولى والثانية .
(٢) سورة الصافات الآية ٤٧
(٣) نزف الشارب إذا ذهب عقله من سكره ، ويقال للسكران نزيف ومنزوف .
(٤) الكشاف جـ ١ / ١١٤ ، ١١٥

* أن الأصل هو تقديم المسند إليه ، ولا مقتضى للعدول عن هذا الأصل مثل قوله سبحانه[1] : (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم) فالاسم الكريم للنبي الله هو المسند إليه المتقدم ، ولا مقتضى للعدول عن هذا التقديم ، بل قد نلمح في هذا التقديم الكريم غرض العظمة له صلى الله عليه وسلم ولا مانع أن يكون مع الأصل غرض بلاغي كما يقول العلماء .

* ٥ تمكين الخبر (المسند) في ذهن السامع ، وذلك حيث يكون المسند إليه مثيراً للدهشة مثل اسم الموصول الذي صلته غريبة طريفة مشوقة ، في قول أبي العلاء المعري :

بان أمر الإله واختلف النا   س فداع إلى ضلال وهاد
والذي حارت البرية فيه   حيوان مستحدث من جماد

وقد ذكر السكاكي البيت الثاني موجها النظر إلى أن مجيء المسند إليه اسم موصول مع هذه الصلة داع إلى أن يتوجه ذهن السامع إلى ما سيخبر به عنه منتظراً لوروده عليه حتى يأخذ مكانه من ذهنه إذا ورد[2] ، وأبو العلاء المعري يتحدث فعلا عن قضية تحيرت الخلائق فيها وهي المعاد الجسماني للأبدان بعد موتها ، كيف تحيا مرة أخرى، وخبر اسم الموصول ذي الصلة الطريفة المشوقة

---

(٧) الآية الأخيرة من سورة الفتح .

(٨) مفتاح العلوم ص ٧٩، ومثل هذا البيت قول شوقي في رثاء عبده الحمولي :

غاية الدهر إن أتى أو تولى   ما لقيت الأشداء من إدباره

فقد أتبع للمسند إليه (غاية) جملة شرطية فطال الكلام ، فكان في هذا تنبيه للأذهان للخبر (ما) الواقع بعده

هو الإنسان الذى عبر عنه بالكتابة الطريفة أيضا (حيوان مستحدث من جماد) .

*** التلذذ بذكر المسند إليه مقدماً والإشعار بأنه لايغيب عن الخاطر مثل قول جميل بن معمر :

بثينة مافيها إذا ماتبصرت   معاب ولافيها إذا نسبت أشب

فالشاعر كان بإمكانه أن يقول : مافى بثينة معاب ، أو مامعاب فى بثينة ، ولكنه آثر أن يقدم اسمها فى مطلع بيته تلذذاً بنطقه وإشعاراً بأنها لاتغيب عن خاطره .

**** تعجيل المسرة أو المساءة إذا كان آخر المسند إليه صالحاً للتفاؤل أو التطير مثل قوله سبحانه[1] : « فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هى المأوى ، وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هى المأوى » فتقدم المسند إليه (اسم إن : الجحيم ، الجنة) يفيد التعجيل بالمساءة والمسرة .

هذا ، وقد يصلح هذان المثالان لما ذكرناه آنفا من تمكين الخبر فى ذهن السامع لإطالة الكلام بعد المسند إليه (من) بعد (أما) حيث المسند هو (جملة إن) ، فى كلا الجملتين الطويلتين .

***** إفادة عموم السلب أو سلب العموم ، والأول يكون إذا كان المسند إليه المتقدم لفظاً يفيد العموم متقدماً على أداة نفى ، بحيث إذا تأخر كان فاعلا للمسند المذكور بعده فى المعنى ، مثل قول الشاعر :

---

(١) سورة النازعات الآيات ٣٧ - ٤١

كل الحوادث لاتلين قناته   فكأنها خلقت من الفولاذ

وسبب هذه الافادة أن الشاعر قد بدأ بأداة العموم (المسند إليه) ثم بنى النفى عليها ، فكأنه قد سلط العموم على النفى وأعمله فيه ، فاقتضى هذا شمول النفى جميع أفراد ما أضيف إليه لفظ العموم (كل) ، والمعنى أن الشاعر يمدح ممدوحه بقوة العزيمة ويبين أن الحوادث بجميع أفرادها لم تؤثر فى عزيمته ، وكأنه محارب بقناة (أى رمح) من الفولاذ لاينكسر أمام الشدائد مهما تعددت أو تنوعت .

والثانى — أعنى سلب العموم — يكون بتقديم أداة النفى على لفظ العموم الواقع مسنداً إليه ، مثل قول المتنبى :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تأتى الرياح بما لا يشتهى السفن

فالشاعر هنا يريد أن يقول : إن الإنسان لايدرك كل أمانيه ، وإنما يدرك البعض ويخفق فى البعض لأن الرياح قد تأتى على غير مايشتهى قبطان السفينة وقائدها وسبب هذه الأفادة (سلب العموم) أن الشاعر قد بدأ بالنفى ثم بنى لفظ العموم الواقع مسنداً إليه على هذا النفى ، فكأنه قد سلط النفى على هذا العموم ليخرج بعض أفراده عن الحكم العام[1] .

---

(١) مثل قول الشاعر — أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى   على ذنباً كله لم أصنع

إذا رفعنا لفظ العموم (كل) كان مسنداً إليه مقدماً على حرف النفى فيفيد عموم السلب ، وإذا نصبنا لفظ العموم (كل) على المفعولية للفعل (أصنع) كان الكلام مفيداً لسلب العموم لكن بطريق غير طريق تقديم المسند إليه ، ولكن مراد أبى النجم إفادة عموم السلب لأنه يريد أن يقول : لم أصنع شيئاً مما تدعيه أم الخيار — زوجته — على من الذنوب .

على أن تقديم المسند إليه الذى يدور فى فلك مزية أسلوب القصر هو تقديم المسند إليه ذى الخبر الفعلى أو الوصف المشتق الشبيه به ، وإن كان فى ذلك تفصيلات وتفريعات ومذاهب نوردها فيما يلى :

تقديم المسند إليه النكرة ذى الخبر الفعلى:

يجمع البلاغيون على أن تقديم المسند إليه النكرة على الخبر الفعلى يفيد الاختصاص (القصر) فى الجنس كله ، أو واحده أو فى النوع ، وإن كانوا يختلفون فى طريقة هذه الإفادة ، فالإمام عبد القاهر يرى أن النكرة وإن كانت أمراً مبهماً فإن تقديمها على الخبر الفعلى يشير إلى أن المراد بها أصبح شيئاً معلوماً هو الجنس أو الفرد المبهم منه أو النوع الذى تفيده[1]، وينقل فى هذا الصدد قول سيبويه فى تقديم المسند إليه على المسند ذى الجملة الفعلية فيقول[2] : « وإذا اعتبرت ماقدمته من قول صاحب الكتاب : أنك قلت : عبد الله ، فنبهته له ، ثم بنيت عليه الفعل ، وجدته يطابق هذا ، وذاك أن التنبيه لا يكون إلا على معلوم ، كما أن قصر الفعل لا يكون إلا على معلوم ، فإذا بدأت بالنكرة فقلت : رجل ، وأنت لا تقصد بها الجنس ، وأن تُعلم السامع أن الذى أردت بالحديث رجل لا امرأة ، كان محالا أن تقول : إنى قدمته لأبنَّه المخاطب له ،

---

(١) الذى يتحدث (لو كان يريد واحداً بعينه لقال أحمد أو عادل أو محمد) إلخ .
أما إنه قد أتى بالنكرة فإنه لابد من أن يقصد أحد هذه الأشياء التى ذكرها علماء اللغة وتبعهم النحاة : (الجنس — الفرد المبهم منه — النوع) إذا كانت النكرة موصوفة أو مضافة .

(٢) دلائل الإعجاز ١١١

لأنه يخرج بك إلى أن تقول : إنى أردت أن أنبه السامع لشىء لا يعلمه فى جملة ولا تفصيل ، وذلك مالا يشك فى استحالته ، فاعرفه » .

ومن هنا فإنه يقول [1] : « فإذا قلت : رجل جاءنى : لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذى جاءك رجل لا أمرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت ، فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول : جاءنى رجل ، فتقدم الفعل ، وكذلك إن قلت : رجل طويل جاءنى ، لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير ، أو نزلته منزلة من ظن ذلك » .

ونحن نلحظ أن إشارة الإمام عبد القاهر إلى المثال الأول إنما تعنى إشارة تخصيص الجنس ، بينما إشارته إلى المثال الثانى تعنى إشارة تخصيص النوع .

والنكرة فى هذا السبيل تشبه المعرفة تماماً ، ومن هنا جاز أن يبتدأ بها الكلام ، يقول الإمام عبد القاهر [2] : « إن قدمت الاسم فقلت: أرجل جاءك؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه : أرجل هو أم امرأة ، ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آت ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتى ؛ فسبيلك فى ذلك سبيلك وإذا أردت أن تعرف عين الآتى، فقلت: أزيد جاءك أم عمرو؟؛ لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه ، أو عن جنسه ، ولا ثالث ، وإذا كان كذلك كان محالا أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس ، لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين ، والنكرة لا تدل على عين شىء فيسأل بها عنه » .

---

(١) المرجع السابق ١٠٩ / ١١٠ .
(٢) المرجع السابق ١٠٩ .

ثم يؤكد الإمام عبد القاهر حديثه فى إفادة النكرة المقدّمة على الخبر الفعلى الاختصاص، بأن العلماء قالوا فى تحليل المثل العربى (شر أهر ذاناب)[١] : «إنه إنما يصلح لأنه بمعنى «ما أهر ذاناب إلا شر» . ثم يبين أن مرادهم من هذه العبارة هو أن الذى أهر ذا الناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، أى أن النكرة هنا أفادت الاختصاص فى الجنس .

أما السكاكى فنحن نعتقد أنه يتأرجح بين قبول حديث الإمام عبد القاهر عن معلومية النكرة آن تقديمها ورفضه ، ذلك أننا نرى — وفق اعتقادنا قبوله حديث الإمام عبد القاهر — أنه قد توسّع فيه ليشمل المعرفة بنوعيها الظاهرة والمضمرة، كما نرى أنه — فى مجال القبول أيضا — قد اشترط ثلاثة شروط لإفادة تخصيص المسند إليه — أيا كان نوعه: نكرة ، أو معرفة علماً أو ضميراً — بالمسند[٢] ، أعنى بالخبر الفعلى هى :

١ — أن يجوز تقدير كون المسند إليه — فى الأصل — مؤخراً على أنه فاعل معنى ، مثل قولك : أنا قمت ، فإنه يجوز أن يكون أصله : قمت أنا ، فيكون (أنا) فاعلا فى المعنى وإن كان فى اللفظ تأكيد للفاعل .

٢ — أن يقدر هذا الذى جوزه «الشرط الأول» حاصلا ، بمعنى أن يقدر كونه فى الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى .

---

(١) دلائل الإعجاز ١١٠

(٢) تخصيص المسند إليه بالمسند يعنى قصر المسند على المسند إليه ، هذا وعليك أن تراجع حديث السكاكى عن تقديم المسند إليه لإفادة التخصيص فى مفتاح العلوم ص ٣٨ ، ٧٧ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ .

٣ — ألا يمنع من إفادة التخصيص مانع(١).

أما عن مرجعات رفضه لحديث الإمام عبد القاهر عن تقديم النكرة وإفادتها التخصيص فهى — وفق ما نعتقد — شرحه للشروط الثلاثة السابقة ، ذلك أنه عند انتفاء أى من هذه الشروط ، أعنى : —

[(أ) عندما يكون المسند إليه إسما ظاهراً مثل قولنا : زيد قام ، حيث لو قدرنا أن لفظ (زيد) مؤخر فى الأصل ، واعتبرنا أصل الكلام (قام زيد) كان زيد فاعلا فى اللفظ والمعنى .

(ب) أو عندما يقدر الكلام فى مثل : أنا قمت ، على الابتداء من أول الأمر بدون تقدير تقديم وتأخير(٢) .

(ج) أو عندما يكون هناك مانع من التخصيص مثل قولهم فى المثل العربى الشهير (شر أهر ذاناب) : حيث يمتنع تخصيص الجنس فى هذه النكرة لامتناع أن يراد

(١) نأخذ من هذا أن السكاكى يرى أيضا أن المسند إليه إذا كان معرفة من نوع الضمير ، إذا اعتبرنا فيه هذه الشروط أفاد تقديمه التخصيص أيضاً أما إذا اختل الشرط الثانى — بالنسبة للضمير — كما سيأتى فإن التقديم يفيد التقوية عند السكاكى .

(٢) قال السكاكى (مفتاح العلوم ص ٩٦) : ونظير قولنا : أنا عرفت فى اعتبار الابتداء — لكن على سبيل القطع — قولك : زيد عرفت ، أو عرفته ، ومعنى هذه العبارة أن تقديم المسند إليه علماً لا يفيد التخصيص ، بل يفيد تقوى الحكم .

على أن السكاكى أتبع هذه العبارة بقوله أيضا : وفى اعتبار التقديم — أى اعتبار كون الإسم مقدماً من تأخير — زيداً عرفت — زيد عرفت : الرفع يفيد تحقيق أنك عرفت زيداً (أى يفيد تقوية الحكم) ، والنصب يفيد أنك خصصت زيداً بالعرفان ، (أى يفيد التخصيص) .

ثم قال السكاكى : وأما زيد عرفته ، فأنت بالخيار ، إن شئت قدرت المفسر قبل المنصوب ، على نحو : عرفت زيداً عرفته ، وحملته على باب التأكيد ، أى تقوية الحكم وإن شئت قدرته بعده على نحو : زيداً عرفت عرفته ، وحملته على باب التخصيص .

أن المهرَ شرٌ لاخيرٌ ، لأن المهر لايكونّ إلا شراً لظهور الخير للكلب لايَهرُّه ولايُفزِعُهُ ، كما يمتنع تخصيص الواحد من أفراد النكرة أيضا ، ذلك أن مقام هذا التخصيص بعيد كل البعد عن مظان استعمال هذا المثل ، فهذا المثل إنما يقال عادة فى مقام الحث على الأخذ بالحزم لدفع هذا الشر ، والحضّ على اتخاذ الأهبة وإعداد العدة لمقاومته ، وكون المهر شراً واحدا لاشرين مما يفيد معنى التساهل ، ويحمل على عدم الاهتمام لدفع الشر ، فلا يصح إرادة هذا المعنى أيضا من هذا المثل العربى فى مثل هذا المقام] .

— فإن هذا التقديم يخرج عن دائرة التخصيص إلى دائرة تقوية الحكم وتأكيده .

وحيث لم يبق إلا المسند إليه النكرة الذى نعتقد — ويعتقد معنا السكاكى — أنه قد اندرج تحت انتفاء الشرط الأول ، حيث لو قلنا : رجل جاءنى ، ثم قدرنا أن لفظ (رجل) مؤخر فى الأصل ، وأن أصل الكلام : جاءنى رجل ، كان لفظ (رجل) فاعلا فى اللفظ والمعنى أيضا مثل الاسم الظاهر (زيد) فيما تقدم — أقول : حيث لم يبق إلا المسند إليه النكرة ، قال السكاكى : إن التقديم فيه يفيد التخصيص ، لأنه لامسوغ للابتداء بالنكرة غير هذا التخصيص[1] ، وعلى هذا فقد استثناه فرأى : أن مثل هذا التركيب تنطبق عليه الشروط الثلاثة :

---

(١) لاحظ النحاة أن إفادة الإبهام مسوغ للابتداء بالنكرة ، ومثلوا له بقول امرىء القيس يحذر — هنداً ، الفتاة التى ورد ذكرها فى أول قصيدة البيت الآتى ، — من التزوج برجل يذكر لها صفاته فى هذه القصيدة :

مرسعة بين أرساغه ... به عسم يبتغى أرنبا

المرسعة : التميمة التى توضع لدفع الحسد والأذى على عادة العرب ، والمراد أن

أما الأول : فإن قولنا (رجل جاءنى) يجوز أن يكون أصله : جاءنى رجل ولفظ (رجل) ليس بفاعل إلا فى المعنى فقط ، كما هو باب قوله تعالى[١] : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) ، حيث ذكر بعض علماء النحو أن إعراب (الذين ظلموا) يكون بدلا من الفاعل اللفظى[٢] فى الآية - أعنى واو الجماعة[٣]

وأما الثانى : فإنه لامانع من تقدير أن هذا المسند إليه مقدم من تأخير ، كما أنه لامانع من تقدير أن هذا المسند إليه — آن تأخيره — كان فاعلا فى المعنى فقط ، مادام لذلك وجه من النحو ، ذلك أن هذا التقديم لغرض بلاغى هو التخصيص وفضلا عن ذلك كله فإن هذا الغرض والتقدير لا يلزم عليه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن هذا مغتفر عند النحاة فى البدل مثل قولنا : زره علياً .

وأما الثالث : فإنه لامانع يمنع من إفادة هذا التخصيص ، ذلك أن النكرة — فى هذا المثال — ليس لها مسوغ للابتداء بها غيره .

هذا الزوج - المهجو - لا يتنظف ولا يحلق شعره مطلقاً ، حتى إن شعر ولادته ما زال برأسه .

الأرساغ : جمع رسغ وهى عظام بين الكوع ، وهو العظم الناتىء خلف الإبهام ، والكرسوع وهو العظم الناتىء خلف الخنصر ، أى عظام مفصل اليد بين الكف والساعد ، العسم يبس فى مفصل الرسغ ينشأ عنه اعوجاج اليد ، يبغى : يطلب ، الأرنب : هو الحيوان المعروف وكانت العرب تعتقد أن كعب الأرنب يبعد الجن ، لأن الجن لا تقرب الأرنب لأنها تحيض .

(١) سورة الأنبياء آية ٣ .

(٢) والمعنوى أيضا ، لكن سياق الكلام يمنع ذكر هذه الزيادة .

(٣) جاء فى كتاب الفوائد الضيائية (ص ١٥٢ / ١٥٣) مانصه : « زيد عرف - للتأكيد ، لأنه إذا أخر كان فاعلا - إلا نادراً - نحو وأسروا النجوى الذين

هذا ، وللخطيب القزويني اعتراضات عقلية على الشروط الثلاثة التي ذكرها السكاكي في إفادة التخصيص عند تقديم المسند إليه — أيا كان نوعه: نكرة ، أو معرفة علماً أو ضميرا — نذكرها من باب أنها مناصرة لرأى الإمام عبد القاهر الأدبي في تقديم المسند إليه النكرة — فقط ، لا من باب أنها ترد مذهب السكاكي ، ذلك أن السكاكي يقول نفس رأى الإمام عبد القاهر في إفادة تقديم النكرة التخصيص ، كما أن السكاكي وجد من تلاميذه أيضا من يقرع الحجج العقلية بمثلها ، وذلك أمر يطيل الجدل ولا يخدم البحث البلاغي الفني بشيء .

وفحوى اعتراضات الخطيب القزويني(١) :

على الشرط الأول : الفاعل اللفظي ، والفاعل المعنوي سواء في امتناع التقديم مابقيا على حالهما ، ذلك أن الفاعل المعنوي هو ما يكون توكيدا أو بدلا عند التأخير ومعنى هذا أنه يكون تابعاً ، والتابع مادام تابعا كالفاعل مادام فاعلا: لاسبيل إلى تقديمه ، بل امتناع تقديم التابع أولى — مادام تابعا ، لأن المراد بالتقديم هنا التقديم على العامل ، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم ظاهر .

وعلى الشرط الثاني : لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقدير أنه كان في الأصل مؤخرا فقدم ، لجواز حصول التخصيص فيه بالتهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي نفسه قد ذهب إلى هذا الوجه في قولهم (شر أهر ذاناب) — كما سنوضح فيما بعد .

ظلموا) فلا يقدم ، وإن تقدم فيحمل على النادر عند عدم جواز المبتدئية ، نحو : رجل جاء فيفيد التخصيص أى لا امرأة ، ولا رجلان » — راجع تحقيق هذا الكتاب في رسالة الماجستير / عضد الدين الإيجي وبلاغته للاستاذ / عاشق حسين نثار — مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة — جامعة الأزهر .

(١) راجع شروح التلخيص جـ ١ / ٤١٣ — ٤٢٠ .

وعلى الشرط الثالث : لانسلم امتناع أن يراد أن المهر شر لاخير، إذ قد يكون هرير الكلب - أى نباحه خير[١] .

ثم نقول : لقد سكت الإمام السكاكى عند حديثه على موانع التخصيص فى المثل العربى الشهير (شر أهر ذا ناب) عن إفادة تخصيص النوع فى النكرة - باعتبار الوصف الذى يمكن تقديره لها - مع أن هذا التخصيص (كما أوضح عبد القاهر) من دلالات النكرة ، ولذلك نعتقد أنه لما قرأ عند الإمام عبد القاهر أن العلماء قد حللوا هذا المثل بما ينبىء عن إفادته القصر ، رجع إلى هذه الدلالة فقال[٢] : « وإذ صرح الأئمة رحمهم الله بتخصيصه حيث تأولوه بـ(ما أهر ذا ناب إلا شر) ، فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره - كما سبق - فهو محزه » ، أى أن التنكير هنا للتعظيم .

وبعد : فإننا يجب أن نقول فى نهاية حديث تقديم المسند إليه النكرة :

إن هذا التقديم يفيد التخصيص فى أحد ثلاثة أشياء هى : تخصيص الجنس ، تخصيص النوع ، تخصيص الواحد ، ومقام تحديد هذا الأحد هو غرض المتكلم ، والسياق الأدبى للحديث ، يقول الإمام عبد القاهر[٣] : « إنا إذا قلنا فى قولهم :

---

(١) لعل الخلاف بين السكاكى والخطيب القزوينى هو فى تفسير المدلول اللغوى للهرير ، فالسكاكى فى اعتقادى أنه يرى أن الهرير - أى النباح - المقصود به : الهرير الخارج عن المألوف لأن الهرير الخارج عن المألوف للكلاب هو هرير الشر حتما . أما القزوينى ففى اعتقادى أنه يرى أن الهرير هو مطلق النباح ، ومطلق نباح الكلاب - كما قال - قد يكون لخير ، وقد يكون لشر .

(٢) مفتاح العلوم ٩٧ .

(٣) دلائل الإعجاز ١١٠ ، ١١١

أرجل أتاك أم امرأة ، أن السؤال عن الجنس ، لم ترد بذلك أنه بمنزلة أن يقال الرجل أم المرأة أتاك ، ولكنا نعنى أن المعنى على أنك سألت عن الآتى : أهو من جنس الرجال أم من جنس النساء ، فالنكرة إذن على أصلها من كونها لواحد من الجنس ، إلا أن القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً ، وإنما وقع إلى كونه من جنس الرجال .

وعكس هذا أنك إذا قلت : أرجل أتاك أم رجلان ، كان القصد منك إلى كونه واحداً ، دون كونه رجلا ، فاعرف ذلك أصلا ، وهو أنه قد يكون فى اللفظ دليل على أمرين ، ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل فى القصد كأنه لم يدخل فى دلالة اللفظ » .

تقديم المسند إليه المعرفة ذى الخبر الفعلى : —

قدمنا — فيما مضى — حديث تقديم المسند إليه النكرة ذى الخبر الفعلى عند الإمام عبد القاهر ، واستتبع ذلك التوسع فى ذكر رأى السكاكى فى تقديم المسند إليه المعرفة أيضاً (الضمير والعلم)[1] — والآن — نود أن ننبه من أول الأمر إن هذا الحديث خاص برأى الإمام عبد القاهر والخطيب القزوينى ومدرسته التى توافق الإمام فى هذا الرأى .

وضع الإمام عبد القاهر لإفادة تقديم المسند إليه المعرفة على الخبر الفعلى :

---

(١) ذكرنا من قبل أن تقديم المسند إليه ضميراً على الخبر الفعلى له اعتباران : اعتبار الابتداء على القطع ، وفيه يكون الغرض من التقديم تقوية الحكم ، واعتبار التقديم من تأخير وفيه يكون الغرض التخصيص أما تقديم المسند إليه علماً على خبره الفعلى فليس فيه إلا اعتبار تقوية الحكم .

التخصيص (القصر) حتما شرطاً أساسياً هو : أن يسبق هذا المسند إليه المقدم أداة نفى مثل قول المتنبى :

وما أنا وحدى قلت ذا الشعر وحده ولـكن لشعرى فيك من نفسه شعر

وقول الشاعر (المتنبى) أيضا :

وما أنا أسقمت جسمى به ولا أنا أضرمت فى القلب ناراً

فإذا اختل هذا الشرط بأن تأخر النفى إلى مابعد المسند إليه المقدم مثل قول الله سبحانه[1] : (والذين هم بربهم لايشركون) وقوله عز وجل[2] : (لقد حق القول على أكثرهم فهم لايؤمنون) ، وقوله عز من قائل[3] : (فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لايتساءلون) أفاد هذا الأسلوب تقوية حكم الجملة ومضمونها دون الاختصاص .

أما إذا جاءت الجملة متقدماً فيها المسند إليه لـكن دون نفى أصلا فإنها تحتمل التخصيص والتقوى وفق غرض المتكلم ومقام الـكلام ، فإذا أراد الأديب أن ينص على المسند إليه وينسب إليه الحدث ـ دون غيره ـ أفاد الأسلوب القصر مثل قوله سبحانه[4] : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لانعلمهم نحن نعلمهم) .

وإذا أراد الأديب أن يحقق على السامع أن المسند إليه قد فعل الفعل ، وأن هذا دأبه وعادته لاشك فى ذلك أفاد الأسلوب تقوية حكم الجـلة ومضمونها ، مثل قول الشاعر :

---

(١) سورة المؤمنون آية ٥٩ .
(٢) سورة يس آيه ٧ .
(٣) سورة القصص آية ٦٦ .
(٤) سورة التوبة آية ١٠١

هم يفرشون اللبد كل طمرة وأجرد سبّاح يبذّ المغالبا[١]

يقول الإمام عبد القاهر[٢] : « لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها ، وينص عليهم فيها حتى كأنه يعرض بقوم آخرين فينفي أن يكونوا أصحابها ، هذا محال ، وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل وأنهم يقتعدون الجياد منها ، وأن ذلك دأبهم من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم إلا أنه بدأ يذكرهم لينبه السامع لهم ، ويعلم بديا قصده إليهم بما في نفسه من الصفة ليمنعهم بذلك من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم ، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليهم » .

وأكثر ما يكون إفادة التقوى في معارض الإنكار والشك والافتراء الكاذب وغير ذلك من المواضع التي تحتاج إلى تأكيد وتحقيق مثل قول الله سبحانه[٣] : (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) ، وقوله عز وجل[٤] : (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) ، وقوله عز من قائل[٥] : (وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا) .

هذه وجهة نظر الإمام عبد القاهر مجملة ، وننتقل الآن من الإجمال إلى التفصيل :

---

(١) اللبد : الصوف أو الشعر المتلبد ، وقد جرت العامة بوضع قطعة منه على ظهر الفرس تحت السرج لينه ، الطمرة : أنثى الطمر وهو الفرس الجواد أو المجتمع المتداخل الخلق كأنه متهيء للوثب دائما . الأجرد : الفرس القصير الشعر . السباح : الذي يشبه جريه السباحة ، يبذ : يغلب .

(٢) دلائل الاعجاز ص ١٠٠ .

(٣) سورة آل عمران آية ٧٥

(٤) سورة المائدة آية ٦١ .

(٥) سورة الفرقان آيه ٥

يقول الإمام عبد القاهر عن شرطه فى إفادة تقديم المسند إليه المعرفة على الخبر الفعلى التخصيص حتما[1] : « إذا قلت : مافعلت ، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول ، وإذا قلت : ما أنا فعلت : كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول .

تفسير ذلك :

أنك إذا قلت : ماقلت هذا ، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذلك ، وكنت نوظرت فى شىء لم يثبت أنه مقول ، وإذا قلت : ما أنا قلت هذا ، كنت نفيت أن تكون القائل له ، وكانت المناظرة فى شىء ثبت أنه مقول ، وكذلك إذا قلت ماضربت زيداً ، كنت نفيت عنك ضربه ، ولم يجب أن يكون قد ضرب ، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك ، وأن لا يكون قد ضرب أصلا .

وإذا قلت : ما أنا ضربت زيدا ، لم تقله إلا وزيد مضروب ، وكان القصد أن تنفى أن تكون أنت الضارب ، ومن أجل ذلك صلح فى الوجه الأول أن يكون المنفى عاما ، كقولك : ماقلت شعراً قط ، وما أكلت اليوم شيئاً ، ومارأيت أحداً من الناس ، ولم يصلح فى الوجه الثانى ، فكان خلفاً أن تقول : ما أنا قلت شعراً قط ، وما أنا أكلت اليوم شيئاً ، وما أنا رأيت أحداً من الناس ، وذلك لأنه يقتضى المحال وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كل شعر فى الدنيا ، وأكل كل شىء يؤكل ، ورأى كل أحد من الناس ، فنفيت أن تكونه .

ومما هو مثال بيّن فى أن تقديم الاسم يقتضى وجود الفعل قوله :

وما أنا أسقمت جسمى به   ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

---

(١) دلائل الإعجاز ٩٦ — ٩٨ .

المعنى — كما لا يخفى — على أن السقم ثابت موجود ، وليس القصد بالنفي إليه ولكن إلى أن يكون هو الجالب له ، ويكون قد جرّه إلى نفسه ، ومثله في الوضوح قوله :

وما أنا وحدى قلت ذا الشعر كله[1]

الشعر مقول على القطع ، والنفي لأن يكون هو وحده القائل له .

وههنا أمران يرتفع معهما الشك في وجوب هذا الفرق ويصير العلم به كالضرورة :

أحدهما : أنه يصح لك أن تقول : ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس ، وما ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواى ، ولا يصح ذلك في الوجه الآخر ، فلو قلت : ما أنا قلت هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، وما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواى ، كان خلفاً من القول ، وكان في التناقض بمنزلة أن تقول : لست الضارب زيدا أمس ، فتثبت أنه قد ضرب ، ثم يقول من بعده : وما ضربه أحد من الناس ، ولست القائل ذلك ، فتثبت أنه قد قيل ، ثم تجيء فتقول : وما قاله أحد من الناس .

والثانى من الأمرين : أنك تقول : ما ضربت إلا زيدا ، فيكون كلاماً مستقيما ولو قلت : ما أنا ضربت إلا زيدا : كان لغوا من القول ، وذلك لأن نقض النفي « بإلا » يقتضى أن تكون ضربت زيدا ، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي يقتضى نفي أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان ، فاعرفه » .

تفسير هذا الحـــديث :

أن الإمام عبد القاهر يرى أن تقديم المسند إليه — بعد حرف النفي — على خبره الفعلى يفيد مفهوم القصر ، أى يفيد النفي والإثبات .

(١) هذا صدر بيت المتنبي وعجزه (ولكن لشعرى فيك من نفسه شعر) .

النفى : أى نفى الفعل المثبت فى الجملة عن المسند إليه المتقدم .

والإثبات : أى إثبات ذلك الفعل لغير هذا المسند إليه المتقدم .

ومن هنا فإن الفعل لابد أن يكون قد حدث قطعاً .

على أن هذا الإثبات مرتبط بذلك النفى عموماً وخصوصاً ، فإذا كان الفعل محدداً كان الإثبات والنفى على قدر هذا التحديد ، وإذا كان الفعل عاماً كان الإثبات والنفى على قدر ذلك العموم ، ومن هنا صح — على حدّ تعبير الإمام — أن تقول : ما أنا قلت هذا ، ولا تقول : ما أنا قلت شعرا قط ، لأنك إذا قلت: ما أنا قلت هذا ، كنت قد نفيت أن تكون القائل لهذا القول المخصوص المشار إليه ، وفى نفس الوقت، كنت قد أثبت هذا القول المخصوص المشار إليه لغيرك، وكان لابدّ أن يكون الفعل قد حدث ، أى أن مفهوم كلامك أن هذا القول المخصوص المشار إليه قد قيل فعلا ، لكنك تنفى أن تكون القائل له .

أما إذا قلت : ما أنا قلت شعرا قط ، فإنك تنفى عن نفسك فعلا عاماً (هو قول كل الشعر) ، وفى نفس الوقت تثبت لغيرك هذا الفعل على عمومه ، وإذا كان لابد — كما فهمنا من المثال السابق — أن يكون الفعل قد حدث، فإن مفهوم كلامك قد اقتضى المحال ، وهو أن يكون غيرك قد قال كل شعر فى الدنيا — كما يقول الإمام عبد القاهر .

على أن الإمام عبد القاهر قد أشار فى مفتتح حديثه إلى أن النفى إذا تقدم الجملة وجاء بعده الفعل ، فإن النفى قد ينصب على هذا الفعل وحده فيجعله عدماً، أو ينصب على إسناد الجملة كلها — أى علاقة الفعل بالفاعل فينفيها أى ينفى حدوث الفعل من هذا الفاعل ، ومن ثم يعطى الفعل احتمال النفى المطلق، واحتمال الحدوث من غير هذا الفاعل المسند إليه .

تطبيق هذا — كما قال الإمام — إذا قلت : ماضربت زيداً ، كنت نفيت عنك ضربه ، ولم يجب أن يكون قد ضرب ، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك وأن لا يكون قد ضرب أصلا .

ثم يرى الإمام عبد القاهر دقة هذه المسألة فيزيدها وضوحاً بأمرين : —

أولهما : أنه يصح لك أن تقول : ماقلت هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، ولاتقول : ما أنا قلت هذا ولاقاله أحد من الناس .

أما عن القول الأول : (ماقلت هذا ولا قاله أحد من الناس) فإن الجملة الأولى (ماقلت هذا) وإن كانت تعطى احتمالا بأن الفعل قد حدث ، فإن الجملة الثانية (ولاقاله أحد من الناس) قد جاءت لتنفيه ، ومن ثم كانت صحة هذا القول .

وأما عن القول الثانى : فإن الجملة الأولى (ما أنا قلت هذا) قد أفادت أن الفعل قد حدث ، ثم جاءت الجملة الثانية (ولاقاله أحد من الناس) لتناقضها وتنفى حدوث الفعل ومن هنا كان عدم صحة هذا القول .

على أن هناك وجها آخر لعدم صحة هذا التركيب هو : ثبوت القول ونفيه عن المتكلم وعن جميع من عداه ، فيلزم ثبوت قول من غير قائل وهو محال[1].

وثانيهما : أن كلامك يكون مستقيماً إذا قلت: ماضربت إلا زيداً ، ولو قلت ما أنا ضربت إلا زيداً ، كان لغوا من القول ، وتعليل فساد القول الثانى — كما

---

(١) حاول سعد الدين التفتازانى أن يصحح هذا التركيب بتحويل غرض المتكلم إلى شيء آخر غير التخصيص وسيأتى إيضاح ذلك

قال الإمام - أن نقض النفى بإلا يقتضى أن تكون ضربت زيدا ، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفى يقتضى نفى أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان .

والأولى أن يكون التعليل — كما قال الخطيب القزوينى[1] — أن هذا المثال (ما أنا ضربت إلا زيداً) يفيد أن الفعل ثابت ، وأنه منفى عن المقدم ، ومثبت لغيره على حسب النفى عموماً وخصوصاً ، فهذا المثال يفيد أن ضرب كل أحد إلا زيداً ، وثابت ، وأنه منفى عن المقدم ، وأنه مثبت لغيره ، فيلزم أن يكون هناك إنسان ضرب كل أحد إلا زيدا ، وهو باطل ومحال .

هذا ، ويجب أن نتذكر - الآن - ماسبق أن قلناه من أن الإمام السكاكى قد ذكر أن تقديم المسند إليه المعرفة لايفيد إلا تقوى الحكم ، وهو بذلك يخالف مذهب الإمام عبد القاهر .

والحق عندى - أن الاحتكام يجب أن يترك لمقامات النصوص الأدبية على اتساعها وتنوعها ، أو يجب أن يكون بعد محاولة استقصاء هذه النصوص ، واستقصاء أغراض المتحدثين بها ، والمقام الذى يتحدثون فيه ، ومن ثم فلا مجال - عندى - لقبول أو رفض كلا قولى الإمامين - عبد القاهر والسكاكى - القاطعين بالتخصيص أو التقوية ، ذلك أن الحكم فى قضايا النصوص الأدبية على اتساعها وتنوعها (حتى بعد الاستقصاء) يجب أن يكون أغلبياً لاقاطعاً ، والإمام الزمخشرى قدم نماذج قرآنية تفيد التخصيص ، كما قدم نماذج أخرى من القرآن أيضا تفيد تقوية حكم الجملة ومضمونها ، بل أعجب من هذا قدم نماذج قرآنية تفيد التخصيص والتقوية معا ، وقد نقل ذلك عنه الباحثون قبلى ، يقول أستاذنا الدكتور

---

(١) راجع شروح التلخيص ج ١ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

محمد أبو موسى[1] : « خذ قوله تعالى : (لو يعلم الذين كفروا حين لا يكفون عن وجوههم النار ولا عن ظهورهم ولا هم ينصرون ، بل تأتيهم بغتة فتبهتهم فلا يستطيعون ردها ولا هم ينظرون) التقديم فى قوله (ولا هم ينصرون) يفيد أن عدم النصرة فى هذا اليوم مقصور عليهم ، بخلاف العصاة من الذين آمنوا فقد ينصرهم الله برحمته ، أما قوله[2] : (ولاهم ينظرون) فلا وجه للاختصاص فيه لأن الساعة حين تأتى لا تمهل أحداً فليسوا وحدهم المختصين بعدم الأنظار ، أى الأمهال ، والذى يأتى بغتة ويبهت ولا يستطاع رده هو الموت ، وقالوا هو العذاب الذى استعجلوا به ، وكل ذلك لا وجه للقصر فيه والتقديم فيها للتقوية وتأكيد أنهم فى هـذه اللحظات لا يمهلون كما أمهلوا فى الدنيا حين استعجلوا بعذاب وقالوا متى هذا الوعد ؟ » .

وإذا كان لى أن أرجح بين مذهبى الأمامين فإنى أقول إن مذهب الإمام عبد القاهر أغلبى يكثر ويتضح فى معظم الأساليب الأدبية ، وقد أقول فى محاولة لبيان أن تذييل الآيتين الكريمتين يفيد التخصيص على مذهب الإمام عبدالقاهر : إن قوله سبحانه (ولا هم ينظرون) بمعنى (ولاهم يرحمون) ، والنظر كثيرا ما يكون بمعنى الرحمة فى القرآن[3] ، يقول الله عز من قائل عن الكافرين الذين

---

(١) دلالات التراكيب ص ١٨٦ ، والقول الكريم هما الآيتان ٣٩ ، ٤ من سورة الأنبياء ، وانظر الكشاف ج ٢ / ٥٧٣ .

(٢) فى الأصل (قولهم) ، ولعل صحتها ما أثبتناه ، حيث الأخطاء المطبعية تستعصى جميعها على التصحيح .

(٣) راجع معانى مادة (نظر) فى لسان العرب ج ٦ / ٤٤٦٧ – طبع دار المعارف – النسخة المشكولة ، وانظر ما يؤيد وجهة نظرنا فى حديث الزمخشرى عن مثلها ج ١ / ٣٢٥ (الآية ١٦٢ من سوره البقرة) .

حرّفوا كلامه من أهل الكتاب[١] : (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلا أولئك لاخلاق لهم فى الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولايزكيهم ولهم عذاب أليم) ، وعلى هذا فنحن نقول فى بيان إفادة تركيبى التذييلين الكريمين للتخصيص : التركيب يفيد أنهم خصوصاً لا ينصرون فى هذا اليوم ولايرحمون فى الوقت الذى تتجلى فيه النصرة ، وتغمر فيه الرحمة قوما آخرين ممن استعدوا ليوم القيامة ولم يستبعدوه ويقولوا كما قال هؤلاء المتعجلين لعذابه (متى هذا الوعد إن كنتم صادقين) ؟

على أن سعد الدين التفتازانى قد أشار إلى أنه قد تقوم فى الأساليب قرينة على غرض آخر غير التخصيص ، ومن هنا قد صحح بعض التراكيب التى رأى عبد القاهر أنها لاتصح ، يقول سعد الدين التفتازانى[٢] : « ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى القول عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح[٣] (ما أنا قلت هذا ولا غيرى) ، لأن مفهوم الأول (أعنى : ما أنا قلت) يقتضى ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق الثانى (أعنى ولاغيرى) نفى قائليته عن الغير ، وهما متناقضان ، بل يجب عند قصد هذا المعنى (إفادة التخصيص ونفى القول عن المذكور مع ثبوته للغير) أن يؤخر المسند إليه ، ويقال : ماقلته أنا ولا أحد غيرى ، اللهم إلا إذا قامت قرينة على أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص ، كما إذا ظن المخاطب بك ظنّين فاسدين :

أحدهما : أنك قلت هذا القول .

---

(١) سوره آل عمران آية ٧٧ .

(٢) المطول ١٠٨ / ١٠٩ .

(٣) يشرح الآن مذهب الإمام عبد القاهر .

والثانى : أنك تعتقد أن قائله غيرك ، فيقول لك : أنت قلت لا غيرك ، فتقول له : ما أنا قلته ولا أحد غيرى — قصداً إلى إنكار نفس الفعل فتقدم المسند إليه ليطابق كلامه ، وهذا إنما يكون فيما يمكن إنكاره ، كما فى هذا المثال ، بخلاف قولك : ما أنا بنيت هذه الدار ولا غيرى ، فإنه لا يصح[1] » .

ونعود — الآن — إلى حديث الإمام عند تقديم المسند إليه على خبره الفعلى عند اختلال شرط تقديم النفى على هذه المسند إليه المتقدم ، والأسلوب آنذاك يفيد تنبيه السامع إلى المسند إليه كما يفيد تقوية حكم الجملة ومضمونها، يقول الإمام عبد القاهر[2] : « إذا قلت : أنت لا تحسن هذا ، كان أشد لنفى إحسان ذلك عنه من أن تقول : لا تحسن هذا ، ويكون الكلام فى الأول مع من هو أشد إعجابا بنفسه ، وأعرض دعوى فى أنه يحسن ، حتى أنك لو أتيت (بأنت) فيما بعد تحسن ، فقلت : لا تحسن أنت : لم يكن له تلك القوة ، وكذلك قوله تعالى[3] : (والذين هم بربهم لا يشركون) يفيد من التأكيد فى نفى الاشراك عنهم مالو قيل : والذين لا يشركون بربهم ، أو بربهم لا يشركون : لم يفد ذلك ، وكذا قوله تعالى[4] : (لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون) وقوله تعالى[5] : (فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون) و (إن شرّ الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون)[6] .

---

(١) لأنك فى هذا المثال الأخير تشير إلى الدار مبنية ، فالفعل لا يمكن إنكاره .
(٢) دلائل الإعجاز ١٠٦ .
(٣) سورة المؤمنون آية ٥٩ .
(٤) سورة يس آية ٧ .
(٥) سورة القصص آية ٦٦ .
(٦) سورة الأنفال آية : ٥٥

تفسير هذا الحديث أن الإمام عبد القاهر يرى أن اختلال شرط النفي وعدم تقدمه على المسند إليه المتقدم على خبره الفعلي يؤدي إلى اختلال غرض القصر ، ذلك أن تقديم الاسم معرًى عن العوامل ينبه السامع أن حديثا سيبنى عليه وفي نية المتكلم إسناده إليه ، فإذا جاء حديث الفاعل مسندا إلى هذا الاسم بعد ذلك جاء بعد التوطئة له فيدخل على القلب دخول المأنوس به فيكون ذلك لامحالة أشد لثبوته في النفس ، وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك ، بخلاف الأعلام بالفعل بغتة فيما إذا قدم الفعل ثم جاء الاسم دون التنبيه عليه ، والتقدمة له .

والإمام السكاكي قد وافق الإمام عبد القاهر على إفادة هذا الأسلوب التقوية ، لكن مع تعليل آخر أراه أقوى من تعليل الإمام عبد القاهر ، يقول السكاكي[1] بعده « وسبب تقوِّيه هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء ، فإذا جاء مايصلح أن يسند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ ، نحو : زيد غلامك ، أو كان متضمنا له نحو : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو زيد عرف ، ثم إذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة ، فإذا قلت هو يعطي الجزيل — كان المراد تحقيق إعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص إعطاء الجزيل به[2] ،

---

(١) مفتاح العلوم ص ٩٦ .

(٢) جاء في كتاب الفوائد الغياثية لعضد الدين الايجي (ص ١٥٢) ما نصه : « وقد يقدم الفاعل معنى عليه خاصة — أي على الفعل — نحو : أنا عرفت ، لتقوية الحكم ، لأن المبتدأ لاستدعائه حكماً يصرف ما يصلح له إلى نفسه بلا ضمير ، نحو : زيد غلام ، فإذا وجد الضمير صرفه إليه ثانياً ، وأما عرفت أنا فتأكيد للفاعل ، وهو غيره »

وعليه قوله عز وعلا[1] (واتخذوا من دونه آلهة لا يَخْلُقُون شيئاً وهم يُخْلَقُون)، ليس المراد أن شيئا سواهم لا يخلق ، إنما المراد تحقيق انهم يخلقون وقوله[2] (إن ولي الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين) ، وقوله[3] (وحشر لسليمان جنوده من الجن والأنس والطير فهم يوزعون) ، وقوله[4] (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به)، وكذلك إذا قلت: أنت لا تكذب كان أقوى للحكم بنفى الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب، من غير شبهة ومن قولك : لا تكذب أنت ، فإن – أنت – هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفى الكذب عنه بأنه هو لا غيره ، لا لتأكيد الحكم فتدبر .

وعليه قوله تعالى[5] (والذين هم بربهم لا يشركون) وقوله[6] (لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون) وقوله[7] (فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون) وقوله[8] (إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون)» .

ثم قال أيضاً : «أنا عارف ، دون . أنا عرفت ، فى التقوية ، لعدم تغير الضمير فى الحكاية ، والخطاب ، والغيبة ، فكأنه لا ضمير » .

راجع تحقيق هذا الكتاب ودراسته فى رسالة التخصص (الماجستير) التى كتبها الأستاذ : عاشق حسين نثار .

(١) سورة الفرقان آية ٣

(٢) سورة الأعراف آية ١٩٦ .

(٣) سورة النمل آية ١٧ .

(٤) سورة المائدة آية ٦١

(٥) سورة المؤمنون آية ٥٩ .

(٦) سورة يس آية ٧ .

(٧) سورة القصص آية ٦٦ .

(٨) سورة الأنفال آية ٥٥ .

على أن الخطيب القزويني قد ذكر أن هذا الأسلوب يفيد القصر إذا أراد الأديب ذلك وتطلبه المقام[١] .

ونأتي — الآن — إلى حديث الإمام عبد القاهر عن تقديم المسند إليه على خبره الفعلي في حالة الإثبات — ، أى دون أن يكون هناك نفي أصلا — يقول الإمام عبد القاهر[٢] : « إذا عمدت إلى الذى أردت أن تُحدِّث عنه بفعل فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت : زيد قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت : اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل ، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين :

أحدهما : جلي لا يشكل ، وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد ، فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر ، أو دون كل أحد .

ومثال ذلك : أن تقول : أنا كتبت في معنى فلان ، وأنا شفعت في بابه : تريد أن تدّعي الانفراد بذلك والاستبداد به ، وتزيل الاشتباه فيه ، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت .

ومن البين في ذلك : قولهم في المثل : « أتعلمني بضب أنا حَرَشْتُه »[٣] .

والقسم الثاني : أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى ، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشك ، فأنت لذلك

---

(١) راجع شروح التلخيص ج ١ / ٤٠٣

(٢) دلائل الإعجاز ٩٩ — ١٠٦ .

(٣) المثل يقوله العالم بالشيء لمن يريد تعليمه إياه ، وحرش الضب واحترشه : صاده بالحيلة المعروفة ، وهي أن يحرك يده على باب جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها . فيأخذه .

تبدأ بذكره ، وتوقعه أولا ، ومن قبل أن تذكر الفعل فى نفسه لكى تباعده بذلك من الشبهة ، وتمنعه من الانكار ، أو يظن بك الغلط أو التزيد .

ومثاله : قولك : هو يعطى الجزيل ، وهو يحب الثناء ، لاتريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطى الجزيل ويحب الثناء غيره ، ولا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه وتجعله ، لايعطى كما يعطى ، ولايرغب كما يرغب ، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه ، وأن تمكن ذلك فى نفسه .

ومثاله فى الشعر :

هم يفرشون اللبد كل طمرة ... وأجرد سباح يبذ المغالبا[1]

لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها ، وينص عليهم فيها حتى كأنه يعرض بقوم آخرين ، فينفى أن يكونوا أصحابها ، هذا محال ! وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل ، وأنهم يقتعدون الجياد منها ، وأن ذلك دأبهم من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم ، إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ، ويُعْلَمَ بَدِيًّا قصده إليهم بما فى نفسه من الصفة ليمنعه بذلك من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هى لهم ، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليهم .

وعلى ذلك قول الآخر :

هم يضربون الكبش يبرق بيضه
على وجهه من الدماء سبائب[2]

---

(١) سبق شرحه : ص ١٨٧

(٢) الكبش : رئيس الجيش ، ويضربه أى يتركونه قتيلا ، والسبائب : طرائق الدم .

لم يرد أن يدعى لهم الأنفراد ، ويجعل هذا الضرب لايكون إلا منهم، ولكن أراد الذى ذكرت لك من تنبيه السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث، ليحقق الأمر ويؤكده .

ومن البيِّن فيه . قول عروة بن أذينة :

سليمى أزمعت بينــــا فأين تقولها أينـــا ؟[1]

وذلك أنه ظاهر معلوم أنه لم يرد أن يجعل هذا الازماع لها خاصة ، ويجعلها من جماعة لم يزمع البين منهم أحد سواها ، هذا محال . ولكنه أراد أن يحقق الأمر ويؤكده فأوقع ذكرها فى سمع الذى كلم ابتداء ومن أول الأمر ليعلم قبل هذا الحديث أنه أرادها بالحديث ، فيكون ذلك أبعد له من الشك .

ومثله فى الوضوح قوله :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة

شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

لاشبهة فى أنه لم يرد أن يقصر هذه الصفة عليهما ، ولكن نبه لهما قبـــل الحديث عنهما .

وأبيَن من الجميع قوله تعالى[2] : (واتخذوا من دونه آلهة لايخلقون شيئا وهم يخلقون) ، وقوله عز وجل[3] : (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) .

---

(١) تقولها بمعنى تظنها .

(٢) سورة الفرقان آية ٣ .

(٣) سورة المائدة آية ٦١ .

وهذا الذى قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب فى المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء ، وبنى الفعل الناصب كان له عليه[1] ، وعدى إلى ضميره ، فشغل به ، كقولنا فى « ضربت عبد الله » : عبدُ الله ضربته ، فقال : وإنما قلت ، عبد الله ، فنبهته له ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء .

فإن قلت : فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل آكد لإثبات ذلك الفعل له ، وأن يكون قوله (هما يلبسان المجد) أبلغ فى جعلهما يلبسانه من أن يقال : يلبسان المجد ؟

قلت : ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه .

وإذا كان كذلك ، فإذا قلت : عبد الله ، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلا : قام ، أو قلت : خرج ، أو قلت : قدم ، فقد علم ماجئت به ، وقد وطأت له وقدمت الأعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به وقبله قبول المتهيء له المطمئن إليه ، وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل فى التحقيق .

وجملة الأمر : أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجـــرى مجرى تكرير الإعلام ، فى التأكيد والأحكام ، ومن ههنا قالوا : إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر غير تقدم إضمار .

---

(١) أى بنى الفعل الذى كان ناصباً له ــ عليه .

ويدل على صحة ماقالوه : أنا نعلم ضرورة فى قوله تعالى[1] : (فإنها لاتعمى الأبصار) فخامة وشرفاً وروعة لانجد منها شيئاً فى قولنا : فإن الابصار لاتعمى ، وكذلك السبيل أبداً فى كل كلام كان فيه ضمير قصة، فقوله تعالى[2] : (إنه لايفلح الكافرون) يفيد من القوة فى نفى الفلاح عن الكافرين مالوقيل: إن الكافرين لايفلحون : لم يفد ذلك ، ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمةٍ وتنبيهٍ ، أنت به فى حكم من بدأ وأعاد ووطّد ، ثم بيّن ولوّح ثم صرّح . ولايخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق .

ويشهد لما قلنا : من أن تقديم المحدث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه له أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجىء فيماسبق فيه إنكار من منكر، نحو أن يقول الرجل : ليس لى علم بالذى تقول ، فتقول له : أنت تعلم أن الأمر على ماأقول ، ولكنك تميل إلى خصمى ، وكقول الناس : هو يعلم ذاك وإن أنكر ، وهو يعلم الكذب فيما قال وإن حلف عليه، وكقوله تعالى[3] :(ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) فهذا من أبين شىء ، وذاك أن الكاذب — لاسيما فى الدين — لايعترف بأنه كاذب ، وإذا لم يعترف بأنه كاذب أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

أو يجىء فيما اعترض فيه شك : نحو أن يقول الرجل : كأنك لاتعلم ماصنع فلان ، ولم يبلغك ، فيقول : أنا أعلم ، ولكنى أداريه .

أو فى تكذيب مدع : كقوله عز وجل[4] : (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد

---

(١) سورة الحج آية ٤٦ .
(٢) سورة المؤمنون آية ١١٧ .
(٣) سورة آل عمران آية ٧٥ .
(٤) سورة المائدة آية ٦١ .

دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) ، وذلك أن قولهم (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب .

أو فيما القياس فى مثله أن لا يكون ، كقوله تعالى[1] : (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون) ذلك أن عبادتهم لها تقتضى أن لا تكون مخلوقـــة .

وكذلك فى كل شىء كان خبراً على خلاف العادة ، وعما يستغرب من الأمر نحو أن تقول : ألا تعجب من فلان : يدّعى العظيم وهو يعيى باليسير ، ويزعم أنه شجاع وهو يفزع من أدنى شىء ؟

ومما يحسن ذلك فيه ويكثر : الوعد ، والضمان ، كقول الرجل: أنا أعطيك، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر ، وذلك أن من شأن مَن° تعدُه وتضمن له أن يعترضه الشك فى تمام الوعد وفى الوفاء به ، فهو أحوج شىء إلى التأكيد .

وكذلك يكثر فى المدح : كقولك : أنت تعطى الجزيل ، أنت تقرى فى المحَلّ أنت تجود حين لا يجود أحد ، وكما قال :

ولأنت تفرى ما خلقت وبعـ ... ـض القوم يخلق ثم لا يفرى[2]

وكقول الآخر:

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى[3]

---

(١) سورة الفرقان آية ٣ .

(٢) فرى الشىء يفريه : قطعه ، وفرى المزادة : صنعها ، الخلق : التقدير ، والذى يصنع شيئاً من الجلد ونحوه على مثال سابق كالمزادة والفعل يقدر ثم يقطع ويفصل ، ومثل هذا البيت قول بعضهم :

وأراك تفعل ما تقول وبعضهم ... مذق اللسان يقول مالا يفعل

(٣) المشتا والمشتاة : مكان الشتاء وزمانه ، والجفلى : الدعوة العامة إلى الطعام

وذلك أن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به، ويباعدهم من الشبه ، وكذلك المفتخر .

ويزيدك بيانا : أنه إذا كان الفعل مما لاشك فيه ولا ينكر بحال لم يكد يجيء على هذا الوجه . ولكن يؤتى به غير مبنى على اسم ، فإذا أخبرت بالخروج — مثلا — عن رجل من عادته أن يخرج فى كل غداة قلت : قد خرج ، ولم تحتج إلى أن تقول : هو قد خرج ، ذاك لأنه ليس بشىء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحققه ، وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه ، وكذلك إذا علم السامع من حال رجل أنه على نية الركوب والمضى إلى موضع ، ولم يكن شك وتردد أنه يركب أو لا يركب ، كان خبرك فيه أن تقول : قد ركب ، ولا تقول : هو قد ركب ، فإن جئت بمثل هذا فى صلة الكلام ووضعته بعد واو الحال ، حسن حينئذ ، وذلك قولك جئته وهو قد ركب ، وذاك أن الحكم يتغير إذا صارت الجملة فى مثل هذا الموضع ، ويصير الأمر بمعرض الشك ، وذاك أنه إنما يقول هذا من ظن يصادفه فى منزله ، وأن يصل إليه من قبل أن يركب .

فإن قلت : فإنك قد تقول : جئته وقد ركب ، بهذا المعنى ، ومع هذا الشك .

فإن الشك لا يقوى حينئذ قوته فى الوجه الأول ، أفلا ترى أنك إذا استبطأت إنسانا ، فقلت : أتانا والشمس قد طلعت ، كان ذلك أبلغ فى استبطائك له من أن تقول : أتانا وقد طلعت الشمس .

وعكس هذا أنك إذا قلت : أتى والشمس لم تطلع كان أقوى فى وصفك له

ويقابلها (النقرى) وهى الدعوة الخاصة ، والبيت للبيد ، وتتمته (لا ترى الآداب فينا ينتقر) أى أن الذين يأدبون المآدب منا لا ينتقرون الضيوف ولا ينتقونهم .

بالعجلة والمجيء قبل الوقت الذى ظن أنه يجيء فيه من أن تقول : أتى ولم تطلع الشمس بعد .

هذا ، وهو كلام لا يكاد يجيء إلا نابياً ، وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ لاباسم وتبنى الفعل عليه كقوله (وقد أغتدى والطير لم تكلم) .

فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التى يراد بها الحال مضارعاً لم يصلح إلا مبنياً على اسم ، كقولك : رأيته وهو يكتب ، ودخلت عليه وهو يملى الحديث ، وكقوله :

تمززتها والديك يدعو صباحه إذا ما بنو نعش دنوا فتصوّبوا[1]

ليس يصلح شيء من ذلك إلا على ماتراه ، لو قلت : رأيته ويكتب ، ودخلت عليه ويملى الحديث ، وتمززتها ويدعو الديك صباحه — لم يكن شيئاً .

ومما هو بهذه المنزلة فى أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على ماجاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى[2] . (إن وليى الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين) ، وقوله تعالى[3] . (وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهى تملى عليه بكرة وأصيلا) ، وقوله تعالى[4] (وحشر لسليمان جنوده من الجن والأنس والطير

---

(١) تمززتها : تمزز الشراب ، كتمصصه ، أى شربه مصاً ، والمزة — بالضم — الخمرة فيها حموضة ، والمزة (بالفتح) والمز ، والمزاء (بالضم) الخمر فيها مزازة ، وهم يستحبونها ، وما أحسن تعبيره عن قرب الصباح بدعاء الديك إياه ، ويريد من دنو بنى نعش : قرب الغروب ، ولذلك قال : تصوبوا ، الواحد من كواكب بنات نعش يسمى ابن نعش .

(٢) سورة الأعراف آية ١٩٦ .

(٣) سورة الفرقان آية ٥ .

(٤) سورة النمل آية ١٧ .

فهم يوزعون) ، فإنه لايخفى على من له ذوق أنه لو جيء فى ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم فقيل : إن وليى الله الذى نزل الكتاب ويتولى الصالحين، وا كتتبها فتملى عليه ، وحشر لسليمان جنوده من الجن والأنس والطير فيوزعون — : لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته ، والحال التى ينبغى أن يكون عليها » .

وتفسير هذا الحديث :

أن الإمام عبد القاهر يرى أنه إذا تقدم المسند إليه على خبره الفعلى ولم يكن فى الكلام نفى مثل : زيد قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت ، كان قصد حديث المتكلم وغرضه موجه إلى هذا المسند إليه المتقدم ، لكن على أحد اعتبارين : —

الاعتبار الأول :

أما أن يكون قصد المتكلم على أن ينص على هذا المسند إليه ، ويجعل الفعل له وحده دون أيّ مسند إليه آخر يمكن زعم اسناد الفعل إليه؛ وآنذاك يكون تقديم المسند إليه على المسند الفعلى يفيد القصر ، مثل قولهم فى المثل :

أتعلمنى بضب أنا حرشته

الاعتبار الثانى :

وإما أن يكون قصد المتكلم أن يحقق على السامع أن المسند إليه قد فعل الفعل المثبت له ، لاشك فى ذلك ولا ريبة ، ومن هنا يبدأ الحديث به ، ثم يوقع الفعل عليه كى يتحقق إسناد الفعل له مرتين : مرة عند الابتداء به ثم إسناد الفعل له لتكون الجملة الفعلية خبراً عنه ، ومرة أخرى عند إسناد الفعل له باعتبار

وقوعه فاعلا بعد الفعل . وتقديم المسند إليه على المسند الفعلى (على هذا الاعتبار) يفيد تنبيه السامع إلى هذا المسند إليه ، وتقوية حكم الجملة ومضمونها .

وأكثر مايكون الاعتبار الأول:

إذا كان الفعل الذى سيسند إلى الاسم ، ويبنى عليه فعلا ماضياً ـ كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس[1] ، الذى تتبع أمثلة هذا الاعتبار فى القرآن ، ثم ذكر بعد هذه الملاحظة أنها الدليل الذى يجب الاكتفاء به فى الدلالة على القصر .

ومن الأمثلة القرآنية المفيدة للقصر على هذا الاعتبار الآيات الكريمة المتتالية فى سرد نعم الله سبحانه وتعالى على الناس فى سورة النحل[2] (والله أنزل من السماء — والله خلقكم ثم يتوفاكم — والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق — والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً — والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا — والله جعل لكم من بيوتكم سكناً — والله جعل لكم مما خلق ظلالا) .

يقول الدكتور إبراهيم أنيس[3] : « وقد جاءت هذه الآيات الشريفة مفصّلة لنعم الله على الناس ، ودفعاً لما قد يتوهم من أن لله شريكا فيها ، أو أن للانسان يداً فى الحصول عليها ، فاقتضى المقام أن يقصر أمر تدبرها على الله سبحانه ، وأن يؤكد هذا المعنى فى أذهان الناس .

---

(١) انظر كتابه (من أسرار اللغة) ٣١١ .

(٢) أرقام هذه الآيات على الترتيب فى سورة النحل ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ .

(٣) من أسرار اللغة ٣١١ .

« ولذلك نعدّ هذا النظام (المسند إليه + المسند : فعل ماض) فى هذه الآيات أسلوباً من أساليب القصر يحسن ألا نلجأ إليها إلا حين نريد قصر صفة من الصفات على المسند إليه ، ومتى استقرّ هذا فى الأذهان فلسنا بحاجة إلى دليل آخر على إفادة هذا القصر كأن نلتمس من السياق أو الملابسات دليلا على إرادة القصر بمثل هذا النظام » .

وأكثر ما يكون الاعتبار الثانى:

إذا كان الفعل الذى سيسند إلى الاسم ويبنى عليه فعلا مضارعاً ؛ لأن ذلك أغلب ما يكون فى جملة الحال ، وهى من معارض الشك الذى يحرص المتكلم على أن يزيله عن صاحب الحال ، مثل قول الشاعر :

تمززتها والديك يدعو صباحه إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

وقد توسع الإمام عبد القاهر فى التمثيل لهذا الاعتبار الأخير لشيوعه فى الأساليب الأدبية ، ومن ذلك قولها : هو يعطى الجزيل ، وقول الشاعر :

هم يفرشون اللبد كل طمرة وأجرد سباح يبذ المغالبا

وقول الله سبحانه[1] : « واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون) .

وقد شرح الإمام عبد القاهر معظم الأمثلة التى ذكرها مؤكداً على أن تقديم المسند إليه فيها يفيد تنبيه السامع إلى هذا المسند إليه وتقوية حكم الجملة ومضمونها ثم تحدث عن المعنى النحوى الذى استغله رجل البلاغة لأداء هذه الفائدة، فذكر

---

(١) سورة الفرقان آية ٣ .

أن رجل البلاغة لا يأتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه ، فإذا جاء الحديث بعد ذلك جاء بعد التوطئة له ، فيدخل على القلب — قلب مستمعه — دخول المأنوس به ، المطمئن إليه فيكون ذلك أدعى للتأكيد.

وعندى أن الإمام عبد القاهر يتكىء على الأحساس النفسى الذى تحدثه براعة استهلال الأديب اتكاء قوياً ، وكأن هذا الأتيان بالمسند إليه المتقدم على خبره الفعلى يهيىء المستمع للأديب تهيئة نفسية صالحة للتلقى والقبول ، فإذا تحدث الأديب بعد ذلك كان هذا الحديث أمكن فى النفس ، وأوقع فى الفؤاد ، وأنفى للشبهة المحتملة ، وأدخل فى التحقيق والتأكيد . هكذا يصل الإمام عبد القاهر إلى تقوية حكم الجملة ومضمونها .

أما الإمام السكاكى فيتفق مع الإمام عبد القاهر فى إفادة تقديم المسند إليه العلم على خبره الفعلى — ومثل ذلك المسند إليه الضمير المار فى مكانه على الابتداء دون مراعاة كونه آتيا من تأخير[1] — التقوية والتأكيد ، وإن كان يلجأ إلى النحو فى الحصول على هذه التقوية ، وذلك التأكيد ، فيقول المقالة التى سبق

---

(١) سبق أن ذكرنا — فى تقديم المسند إليه النكرة على خبره الفعلى — أن الإمام السكاكى يرى أن الضمير فى مثل قولنا : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف فيه احتمال القصر ، واحتمال التقوية .

أما الأول : فاذا اعتبرناه مقدماً من تأخير ، بمعنى أن أصل الكلام : عرفت أنا ؛ وعرفت أنت ، وعرف هو .

وأما الثانى : فإذا اعتبرناه قاراً فى مكانه على الابتداء دون مراعاة تقديم ولا تأخير .

أما المسند إليه المقدم وهو علم على خبره الفعلى فلا يرى فيه السكاكى إلا اعتبار التقوية — كما ذكرنا من قبل .

أن ذكرناها له[1] : « وسبب تقوّيه هو : أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شيء ، فإذا جاء بعده مايصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه فيعقد بينهما حكم ، سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ نحو : زيد غلامك ، أو كان متضمنا له ، نحو : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو زيد عرف[2] ، ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً فيكتسى الحكم قوة فإذا قلت : هو يعطى الجزيل — كان المراد تحقيق إعطائه الجزيل عند السامع أى أن سبب التقوية يرجع إلى تكرار إسناد الفعل المسند إليه — على ما أوضحنا من قبل ، مرة على أنه مبتدأ ، ومرة على أنه فاعل .

على أن الإمام عبد القاهر قد توسع فى بيان أن هذا القصد الأخير من المتكلم (الاعتبار الثانى فيما قدمناه) يفيد تقوية حكم الجملة ومضمونها ، فذكر حديث التنبيه البلاغى الطريف لضمير القصة .

والشأن الذى يتقدم أولا ليسترق انتباه السامع قبل الافصاح عن ماهية الضمير ومعناه ، حتى إذا جاء الافصاح عن ذلك تمكن المعنى فى فؤاد السامع تمكناً قوياً ، وأنست به نفسه أنساً شديداً ، وزاد ذلك الأسلوب فخامة وروعة وشرفا .

---

(١) مفتاح العلوم ٩٦ .

(٢) جاء فى كتاب الفوائد الغياثية (ص ١٥٢) ما نصه : « أنا عارف دون أنا عرفت فى التقوية ، لعدم تغير الضمير فى الحكاية ، والخطاب والغيبة » كما جاء أيضا (ص ١٥٣) : « زيد عرفت ، أو عرفته : للتأكيد ، وزيداً عرفت للتخصيص ، وأنا عرفت : يحتملهما ، وكذا زيداً عرفته بتقدير الأصل : عرفت زيداً عرفته ، إلا فى نحو قوله تعالى « وأما ثمود فهديناهم » إذ لا يصح : وأما فهديناهم » .

راجع تحقيق هذا الكتاب ودراسته فى رسالة التخصص « الماجستير » المخطوطة بكلية اللغة العربية للأستاذ عاشق حسين نثار .

كما ذكر الإمام عبد القاهر فى مجال بيان أن هذا الأسلوب — على الاعتبار الثانى — يفيد تقوية حكم الجملة ومضمونها بعض مقامات استخدام هذا الأسلوب ، ومما ذكره :

١ — أن هذا الأسلوب يأتى عند الرد على إنكار منكر ، مثل قوله سبحانه (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) ، روى القرطبى[1] : أن اليهود كانوا قد استدانوا من الأعراب أموالا فلما أسلم أرباب الحقوق ، قالت اليهود : ليس لكم علينا شىء لأنكم تركتم دينكم فسقط عنا دينكم ، وادعوا أنه حكم التوراة فالكاذب — لاسيما فى الدين — لا يعترف بأنه كاذب ، وإذا لم يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب ، فالمقام مقام إنكار ، ومن هنا كان تقديم المسند على المسند إليه فى الآية الكريمة .

٢ — أن هذا الأسلوب يأتى عند الرد على الشاك : وذلك فى مثل ماقال عبد القاهر : أن يقول الرجل لرفيقه — شاكاً فى علمه بأمر يدور حديثه بينهما — كأنك لاتعلم ماصنع فلان ولم يبلغك ، فيرد عليه رفيقه : أنا أعلم ولكنى أداريـــــــه .

٣ — أن هذا الأسلوب يأتى فى تكذيب مدّع (أى يأتى فى مقام الرد على الادعاءات الكاذبة) مثل قول الله سبحانه[2] (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) ، ذلك أن قولهم (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب .

---

(١) تفسير القرطبى ج ٢/ ١٣٦ طبعة الشعب ، والآية من سورة آل عمران رقم ٧٥ .

(٢) سورة المائدة آية ٦١ .

٤ — أن هذا الأسلوب يأتي فيما القياس في مثله أن لا يكون ، (أي فيما هو خارج عن نطاق العقل والمنطق) مثل قوله سبحانه[1] (واتخذوا من دونه آلهة لا يَخْلُقُون شيئا وهم يُخْلَقون) ذلك أن نطاق العقل والمنطق لا يقرّ أن يكون المعبود مخلوقاً ، من هنا كان القول الكريم (وهم يُخْلَقون) .

٥ — أن هذا الأسلوب يأتي فيما يستغرب من الأمر ، وأقول قبل شرح هذا الموضع : إنه قريب مما قبله ، ولذلك قال عبد القاهر عقب الموضع السابق ، وقبل ذكر هذا الموضع : وكذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة ، ومثال ما نحن فيه : أن تقول : ألا تعجب من فلان : يدّعي العظيم وهو يعيى باليسير ، والأمر المستغرب ، والخبر الذي على خلاف العادة ، والأسلوب الذي يأتي فيما القياس في مثله ألا يكون ، كل ذلك يحتاج إلى التأكيد وإبعاد السامع عن موطن الشك والريبة ، ومن هنا يكون تقديم المسند إليه فيها على المسند .

٦ — ثم ذكر الإمام عبد القاهر أن تقديم المسند إليه ليفيد التقوية يحسن ويكثر في الوعد والضمان ، ذلك أن من شأن الذي وعد ، أو ضمنت له أمراً أن يعترضه الشك في تمام الوعد ، وأداء الضمان ، ولهذا فهو من أحوج شيء إلى التأكيد كما يقول عبد القاهر ، ومن هنا يجب على الأديب أن يخاطبه قائلا : أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر .

٧ — كما أن هذا الأسلوب يحسن ويكثر في المدح مثل قول الشاعر :

ولأنت تفرى ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفرى

ذلك أن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويباعدهم من الشبه .

(١) سورة الفرقان آية ٣ .

٨ — وكذلك يكثر هذا الأسلوب ويحسن فى الفخر مثل قول الشاعر :

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتقر

حيث المفتخر بحاجة ماسة إلى تأكيد قوله

٩ — ومثل ذلك أيضا أساليب الافتراء الكاذب مثل قوله سبحانه حاكيا قول الكافرين المفترين على رسول الله صلى الله عليه وسلم :[١] (وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهى تملى عليه بكرة وأصيلا) ذلك أن الذى يفترى الكلام كذباً وإفكاً وافتراء من عنده يحتاج إلى تقوية أسلوبه كى يصدقه السامعون ويقتنعون بحديثه .

١٠ — كما أن هذا الأسلوب أيضا يحسن فى مقام الحديث عن النعم مثل قوله سبحانه[٢] (إن ولِيِّىَ الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين)، الآية من قبيل محاكاة قول النبى صلى الله عليه وسلم — المنعم عليه — فى حديثه عن نعم الله عليه ، وهذا المقام يحتاج إلى التأكيد حتى يكون السامعون على يقين وثقة من مضمون حديث النعم ، ولقد أورد القرطبى فى حديثه عن هذه الآية ما يشير إلى أن المقام يحتاج إلى التأكيد فقال[٣] « فى صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم جهاراً غير سر يقول : ألا إن آل أبى — يعنى فلانا[٤] — ليسوا لى بأولياء ، إنما ولِيِّىَ الله وصالح المؤمنين » . فاستفتاح الحديث

---

(١) سورة الفرقان آية ٥ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٩٦ .

(٣) تفسير القرطبى ج ٢٧٧٩/٤ .

(٤) فى شرح النووى على صحيح مسلم « هذه الكناية : يعنى فلانا ، هى من بعض الرواة خشى أن يسميه فيترتب عليه مفسدة وفتنة ، إما فى حق نفسه ، وإما فى حقه وحق غيره » .

بأداة التنبيه (ألا) ثم التأكيد بـ (إن) والنفي بعدها، وأسلوب القصر بإنما كل ذلك يشير إلى أن المقام مقام تأكيد . والآية حديث النعم من جانب المنعم عليه.

أما حديث النعم من جانب المنعم فمثل قوله سبحانه[1] (وحشر لسليمان جنوده من الجن والأنس والطير فهم يوزعون) حيث يفيد قوله عز وجل (فهم يوزعون) أن جنود سليمان أوزاع ، أي طوائف متعددة من الجن والأنس والطير ، وفي ذلك من الكثرة مايحتاج إلى التأكيد ، ذلك أن الحشر يقتضي الجمع الكامل لهؤلاء الجنود بمختلف طوائفهم ، ولذلك جاء القول الكريم في موضع آخر من القرآن عن الحشر بما يفيد الجمع الكامل حيث قال عز من قائل[2] (وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً) .

تقديم المسند إليه على الخبر الوصف المشتق الشبيه بالفعل :

لم يتحدث الإمام عبد القاهر عن هذا الموضوع من التقديم ، وإن كان يمكن أن نقيس حديثه في هذا الموضع على حديثه عن تقديم المسند إليه على خبره الفعلي مادام لم يتحدث بالمخالفة أو بحكم جديد في هذا المجال .

على أن من يتتبع حديث الزمخشري — إمام بلاغة عبد القاهر التطبيقية ورائدها — يجد أن إفادة التخصيص أكثر من إفادة التقوية في النصوص القرآنية الشريفة .

ومن هنا يمكن أن يصح قياسنا رأى عبد القاهر في هذه المسألة على رأيه في المسألة السابقة ، كما يمكن أيضا معرفة مطابقة رأى الزمخشري في هذه المسألة على رأيه في نظيرتها ، وحتى يتضح القول بصورة أكثر نقول :—

---

(١) سورة النمل آية ١٧ .
(٢) سورة الكهف آية ٤٧ .

يرى الإمام عبد القاهر أن تقديم المسند إليه على خبره الوصف المشتق الشبيه بالفعل يفيد التخصيص قطعاً إذا سبق هذا المسند إليه نفى ، أما إذا لم يسبقه نفى فإنه يفيد التخصيص أو التقوية .

ويرى الإمام الزمخشرى أن تقديم المسند إليه على هذا الخبر المشتق يفيد التخصيص كما يفيد التقوية .

أما الإمام السكاكى فإنا إذا سألناه عن رأيه نجده يقول :[1] « ويقُرب من قبيل أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، فى إعتبار تقوِّى الحكم : زيد عارف وإنما قلت : يقرب دون أن أقول نظيره لأنه لما لم يتفاوت فى الحكاية والخطاب والغيبة فى أنا عارف ، وأنت عارف ، وهو عارف ، أشبه الخالى عن الضمير[2] ، ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ، ولاعومل معاملتها فى البناء ، حيث أعرب فى نحو رجلٌ عارفٌ ، رجلاً عارفاً ، رجلٍ عارفٍ ، كما عرف فى علم النحو ، واتبعه فى حكم الأفراد نحو زيد عارف أبوه » .

ومعنى هذا أنه يرى أن تقديم المسند إليه على خبره الوصف المشتق الشبيه بالفعل — فى حالة النفى أو الإثبات — يفيد تقوية حكم الجملة ومضمونها مثل الخبر الفعلى ، إلا أن هذا التقوِّى أقلّ منه فى حالة الخبر الفعلى ، ومردّ ذلك إلى أن هذا الوصف المشتق له شبه بالفعل ، وشبه بالاسم الجامد ، أما شبهه بالفعل ففى رفعه لضمير الفاعل كالفعل ، وأما شبهه بالاسم الجامد فلأنه لاتتغير صورته ، أو لاتتفاوت على حدّ تعبير السكاكى فى المتكلم والخطاب والغيبة ، فتقول : أنا عارف ، وأنت

---

(١) مفتاح العلوم ٩٦ .

(٢) مثل زيد غلامك .

عارف ، وهو عارف ، فمن أجل هذه المشابهة الاسمية عدّ الإمام السكاكى هذا الوصف قاصراً عن الفعل في إفادة التقوية ، ومن أجل هذه المشابهة أيضا لم يحكم النحاة على هذا الوصف بأنه جملة ، ولم يعاملوه معاملتها في البناء ، فأظهروا عليه علامات الأعراب التى تظهر على الأسماء الجامدة ، كما قال السكاكى ، فقالوا : هذا رجلٌ عارفٌ ، ورأيت رجلا عارفاً ، وسلمت على رجلٍ عارفٍ ، وعاملوه معاملة المفرد فقالوا : إن النعت السببى يكون مفرداً دائماً مثل : زيد عارف أبوه .

وتعقيباً على هذه الآراء الثلاثة لأئمة البلاغة - عبد القاهر ، والزمخشرى ، والسكاكى - أقول - كما قلت من قبل : إن الحكم بإفادة تقديم المسند إليه على خبره الوصف المشتق التخصيص أو التقوية يجب أن يرجع إلى مقام الكلام ، وغرض المتكلم ، والنبع القرآنى أمامنا نستقى منه الأمثلة المفيدة لكل منهما.

فمن أمثلة القصر قوله سبحانه على لسان قوم نبى الله شعيب فى مخاطبتهم له[1] (ياشعيب مانفقه كثيراً مما تقول؛ ولولا رهطك لرجمناك، وماأنت علينا بعزيز) يقول الزمخشرى صدد حديثه عن هذه الآية[2]. « أى لاتعز علينا ولاتكرم حتى نكرمك من القتل ، ونرفعك عن الرجم، وإنما يعز علينا رهطك لأنهم من أهل ديننا لم يختاروك علينا ولم يتبعوك دوننا ، وقد دل إيلاء ضميره حرف النفى على أن الكلام واقع فى الفاعل لافى الفعل ، كأنه قيل ؛ وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا ، ولذلك قال فى جوابهم (أرهطى أعز عليكم من الله) ولو قيل : وماعززت علينا[3] لم يصح هذا الجواب ، فإن قلت : فالكلام واقع

---

(١) سورة هود آية ٩١ .
(٢) الكشاف ج ٢/٢٨٩ .
(٣) أى بدون إرادة القصر .

فيه وفي رهطه وأنهم الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح قوله : أرهطي أعز عليكم من الله ؟

قلت : تهاونهم به وهو نبي الله تهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ، ألا ترى إلى قوله تعالى[1] (من يطع الرسول فقد أطاع الله) .

ومثل ذلك قوله عز من قائل[2] : (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنّا صادقين) أي أنت خصوصا لمعرفتك بنا ، وتوقعك أننا سنحدث بيوسف المكروه لا تصدقنا بخلاف غيرك ممن يسمع حديثنا الذي نقوله لك .

ومن أمثلة التقوية قوله سبحانه[3] (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) حيث إن المراد - كما يتضح من سياق الآيات - تأكيد نفي زعم المشركين جنون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس المراد وصف أحد آخر بهذه الصفة ، أو التعريض بإنسان آخر يراد أن تلتصق به هذه الصفة .

ومثل ذلك قوله عز وجل[4] : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) يقول الزمخشري[5] : « فإن قلت : كيف طابق قوله : (وما هم بمؤمنين) قولهم (آمنا بالله وباليوم الآخر) والأول في ذكر شأن الفعل لا الفاعل

---

(١) سورة النساء آية ٨٠ .

(٢) سورة يوسف آية ١٧ .

(٣) سورة القلم آية ٢ ، وانظر أيضا حديث الزمخشري عن الآية (وما أنت بتابع قبلتهم) - في الكشاف ج ١/٣٢٠ ، ٣٢١ - الآية رقم ١٤٥ من سورة البقرة

(٤) سورة البقرة آية ٨ .

(٥) الكشاف ج ١ / ١٦٩ .

والثانى فى ذكر شأن الفاعل لا الفعل ؟ ، قلت : القصد إلى إنكار ما ادعوه ونفيه ، فسلك فى ذلك طريق أدى إلى الغرض المطلوب، وفيه من التوكيد والمبالغة ماليس فى غيره ، وهو إخراج ذواتهم وأنفسهم من أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين فى الإيمان، وإذا شهد عليهم بأنهم فى أنفسهم على هذه الصفة فقد انطوى تحت الشهادة عليهم بذلك نفى ما انتحلوا إثباته لأنفسهم على سبيل البت والقطع ، ونحوه قوله تعالى[1] (يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها) — هو أبلغ من قولك : وما يخرجون منها »

ثانيا : التقديم فى متعلقات الجملة :

يشمل هذا الحديث أمرين :

أولها : تقديم المتعلقات على العوامل .

وثانيهما : تقديم المتعلقات بعضها على بعض .

(أ) تقديم المتعلقات على العوامل : —

يرى الإمام عبد القاهر أن تقديم المعمول المسبوق بالنفى على جملة عامله يفيد القصر قطعاً حيث يقول[2] : « إذا قلت : ماضربت زيداً ، فقدمت الفعل: كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ، ولم تعرض فى أمر غيره لنفى ولا إثبات وتركته مبهما محتملا، وإذا قلت: مازيداً ضربت، فقدمت

---

(١) سورة المائدة آية ٣٧ ، وانظر أيضا حديث الزمخشرى عن الآية « وما هم بخارجين من النار » فى الكشاف ج ٣٢٧/١ « الآية ١٦٧ من سورة البقرة » .

(٢) دلائل الاعجاز ٩٨ .

المفعول : كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان، وظُن أن ذلك الإنسان زيد ، فنفيت أن يكون إياه ، فلك أن تقول في الوجه الأول : ماضربت زيداً ولا أحداً من الناس ، وليس لك في الوجه الثانى ، فلو قلت : مازيداً ضربت ولا أحداً من الناس كان فاسداً على مامضى فى الفاعل[1] .

ومما ينبغى أن تعلمه : أنه يصح لك أن تقول: ماضربت زيداً ولكنى أكرمته فتعقب الفعل المنفى بإثبات فعل هو ضده ، ولا يصح أن تقول : مازيداً ضربت ولكنى أكرمته ، وذاك أنك لم ترد أن تقول : لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك ، فالواجب إذن أن تقول: مازيداً ضربت ولكن عمراً .

وحكم الجار مع المجرور فى جميع ماذكرنا حكم المنصوب،فإذا قلت:ماأمرتك بهذا كان المعنى على نفى أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشىء آخر ، وإذا قلت : مابهذا أمرتك : كنت قد أمرته بشىء آخر ».

ولم يتعرض الإمام عبدالقاهر لحديث تقديم المعمول على عامله فى حالة الإثبات، ونحن من خلال دراستنا لكلامه على التقديم بصفة عامة نرى أن حالة الإثبات تحتمل القصر ، كما تحتمل غيره ، ونلجأ فى هذا النهج إلى الإمام الزمخشرى الذى يرى أن التقديم فى الإثبات – كما فى النفى – يحتمل القصر وغيره – كما سيأتى .

أما الإمام السكاكى فيبدو من خلال كلامه أنه يرى أن إفادة تقديم المعمول على جملة عامله القصر والتخصيص مشروط باعتبار كون هذا المعمول مقدماً من تأخير ، وتقدير أنه كذلك ، ذلك أنه يقول : « والنصب – أى النصب فى المثال

---

(١) راجع ما قدمناه فى حديث المسند إليه المسبوق بالنفى المتقدم على خبره الفعلى .

زيداً عرفت – يفيد أنك خصصت زيداً بالعرفان ، وأما زيداً عرفته ، فأنت بالخيار إن شئت قدرت المفسر قبل المنصوب على نحو عرفت زيداً عرفته وحملته على باب التأكيد ، وإن شئت قدرته بعده على نحو زيداً عرفت عرفته وحملته على باب التخصيص »[1].

ونأتي – الآن – إلى النصوص القرآنية لنجد من بين الأمثلة المفيدة للقصر قوله عز وجل : (إياك نعبد وإياك نستعين)[2] ، يقول الإمام الزمخشري[3] : «وتقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى[4] (قل أفغير الله تأمروني أعبد) — (قل أغير الله أبغي ربا)[5] ، والمعنى : نخصك بالعبادة ، ونخصك بطلب المعونـــة » .

وقوله عز وجل[6] (وإياي فارهبون) ، يقول الزمخشري[7] : « فلا تنقضوا عهدي ، وهو من قولك : زيداً رهبته ، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من — إياك نعبد »[8] .

---

(١) مفتاح العلوم ٩٦
(٢) سورة الفاتحة آية ٥
(٣) الكشاف ج ١/٦١ ، ٦٢
(٤) سورة الزمر آية ٦٤ .
(٥) سورة الأنعام آية ١٦٤ .
(٦) سورة البقرة آية ٤٠ .
(٧) الكشاف ج ١/٢٧٦ .
(٨) جاء في كتاب تفسير التحرير والتنوير – الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور – الجزء الأول – الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م – عيسى البابي الحلبي – تعليقاً على الآية الكريمة (يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون) – سورة البقرة آية ٤٠ ما نصه (٤٣٢ – ٤٣٥)

. . . .

وتقديم المفعول هنا متعين للاختصاص ليحصل من الجملة إثبات ونفي ، واختير من طرق القصر طريق التقديم دون (ما وإلا) ليكون الحاصل بالمنطوق هو الأمر برهبة الله تعالى ، ويكون النهي عن رهبة غيره حاصلاً بالمفهوم ، فإنهم إذا رهبوا الله تعالى حرصوا على الايفاء بالعهد ، ولما كانت رهبتهم أحبارهم تمنعهم من الايفاء بالعهد أدمج النهي عن رهبة غير الله مع الأمر برهبة الله تعالى في صيغة واحدة .

وتقديم المفعول مع اشتغال فعله بضميره آكد في إفادة التقديم الحصر من تقديم المفعول على الفعل غير المشتغل بضميره ، « فاياى ارهبون » آكد من نحو « إياى ارهبوا » ـ كما اشار إليه صاحب الكشاف إذ قال « وهو من قولك : فزيداً رهبته ، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من « إياك نعبد » .

ووجهه عندى : أن تقديم المفعول يحتمل الاختصاص ، إلا أن الأصل فيه أن يدل على الاختصاص إلا إذا قامت القرينة على التقوى ، فاذا كان مع التقديم اشتغال الفعل بضمير المقدم نحو : زيداً ضربته ـ كان الاختصاص أوكد ، أى كان احتمال التقوى أضعف ، وذلك لأن إسناد الفعل إلى الضمير بعد إسناده إلى الظاهر المتقدم يفيد التقوى ، فتعين أن تقديم المفعول للاختصاص دون التقوى ، إذ التقوى قد حصل باسناد الفعل أولا إلى الاسم أو الظاهر المتقدم ، وثانياً إلى ضمير المتقدم .

ولهذا لم يقل صاحب الكشاف : وهو أكثر اختصاصاً ولا أقوى اختصاصاً ، إذ الاختصاص لا يقبل التقوية ، بل قال وهو أوكد في إفادة الاختصاص ، أى أن إفادته الاختصاص أقوى ، لأن احتمال كون التقديم للتقوى قد صار مع الاشتغال ضعيفاً جداً .

ولسنا ندعى أن الاشتغال متعين للتخصيص فانه قد يأتى بلا تخصيص في نحو قوله تعالى « إنا كل شىء خلقناه بقدر » وقوله عز وجل (أبشراً منا واحداً نتبعه) وقول زهير :

فكلا أراهم أصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمخرم

لظهور أن لا معنى للتخصيص في شىء مما ذكرنا .

. . . .

غير أن الغالب أن يكون التقديم مع صيغة الاشتغال للتخصيص ، إذ العرب لا تقدم المفعول غالباً إلا لذلك .

ولا التفات إلى ما وجه به صاحب المفتاح أن احتمال المعمول فى الاشتغال التخصيص والتقوى باق على حاله ولكنك إن قدرت الفعل المحذوف متقدماً على المعمول كان التقديم للتقوى ، وإن قدرته بعد المعمول كان التقديم للتخصيص . فانه — أى السكاكى — بناه — أى بنى هذا التوجيه — على حالة موقع الفعل المقدر ، مع أن تقدير الفعل اعتبار لا يلاحظه البلغاء ، ولأنهم ينصبون على موقعه قرينة ، فتعين أن السامع إنما يعتد بالتقديم المحسوس ، وبتكرير التعلق .

وأما الاعتداد بموقع الفعل المقدر فحوالة على غير مشاهد ، لأن التقدير إن كان بنية المتكلم فلا قبل للسامع بمعرفة نيته ، ولا يصح أن يكون الخيار فى التقدير للسامع .

هذا ، والتقديم إذا اقترن بالفاء كان فيه مبالغة ، لأن الفاء — كما فى هذه الآية — مؤذنة بشرط مقدر ، ولما كان هذا الشرط لا دليل عليه إلا الفاء تعين تقديره عاماً نحو : إن يكن شىء ، أو مهما يكن شىء — كما أشار له صاحب الكشاف فى قوله تعالى (وربك فكبر) حيث قال : « ودخلت الفاء لمعنى الشرط كأنه قيل مهما كان فلا تدع تكبيره » .

فالمعنى هنا : وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم ، ومهما يكن من شىء فاياى فارهبونى فلما حذفت جملة الشرط بعد واو العطف بقيت فاء الجواب موالية لواو العطف ، فزحلقت إلى أثناء الجواب كراهية توالى حرفين ، فقيل : وإياى فارهبون بدلا عن أن يقال (فارهبون) .

والتعليق على الشرط العام يستلزم تحقق وقوع الجواب لأن التعليق الشرطى بمنزلة ربط المسبب بالسبب ، فإذا كان المعلق عليه أمراً محقق الوقوع لعدم خلو الحدثان عنه تعين تحقق وقوع المعلق . وهذا مبنى على مذهب سيبويه فى باب الأمر والنهى يختار فيهما النصب فى الإسم الذى يبنى عليه الفعل ، وذلك مثل قولك زيداً اضرب به ، ومثل

وقوله جل شأنه[١] (فهم لها مالـكون)، يقول الزمخشرى[٢]: « أى خلقناها لأجلهم فملـكناها إياهم فهم متصرفون فيها تصرف الملاك ، مختصون بالانتفاع فيها لايزاحمون » .

ذلك : أما زيداً فاقتله ، فإذا قلت زيد فاضرب به لم يستقم أن تحمله عـــلى الابتداء الا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق لم يستقم

الفاء هنا فى معنى فاء الجزم ، فمن ثم جزم الزمخشرى بأن هاته الفاء مهما وجدت فى الاشتغال دلت على شرط عام محذوف ، وأن الفاء كانت داخلة على الإسم فزحلقت على حكم فاء جواب أما الشرطية .

وأحسب أن مثل هذا التركيب من مبتـكر أساليب القرآن ، ولم اذكر أنى عثرت على مثله فى كلام العرب .

ومما يؤيد ماذهب إليه صاحب الـكشاف المبنى على كلام سيبويه من اعتبار الفاء مشعرة بشرط مقدر ، أن غالب مواقع هاته الفاء المتقدم معها المعمول على مدخلها أن تقع بعد نهى أو أمر يناقض الأمر والنهى الذى دخلت عليه تلك الفاء نحو قوله تعالى (ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت .) إلى قـــوله (. . . بل الله فاعبد) وقوله الأعشى (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا) فـكان مايتقدم هاته الفاء يتولد منه شرط فى المعنى ، وكانت الفاء مؤذنة بذلك الشرط وعلامة عليه ، فلأجل كونه مدلولا عليه بدليلين (أصله وفرعه) كان كالمذكور كأنه قيل : لئن أشركت ليحبطن عملك ، فإن كنت عابداً شيئاً فالله فاعبد ، وكذا فى البيت . وهذه فائدة لم يفصح عنها السلف ، فخذها ولا تخف .

فتحصل أن فى التعبير عن مثل هذا الاختصاص فى كلام البلغاء مراتب أربع : مجرد التقديم للمفعول نحو إياك نعبد ، وتقديمه على فعله العامل فى ضميره نحو زيداً رهبته ، وتقديمه على فعله مع اقتران الفعل بالفاء نحو : وربك فـكبر ، وتقديمه على فعله العامل فى ضميره مع اقتران الفعل بالفاء نحو وإياى فارهبون .

(١) سورة يس آية ٧١ .

(٢) الـكشاف ج ٣ / ٣٣٠ .

ومن الأمثلة المفيدة لغير القصر قوله . عز من قائل[1]:(أفغير دين الله يبغون) يقول الزمخشري[2] : « وقدم المفعول الذى هو غير دين الله على فعله لأنه أهم من حيث إن الانكار الذى هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل » .

ومعنى هذا أن تقديم المفعول على جملة فعله الاهتمام[3] .

وقوله سبحانه[4] : (وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حباً فمنه يأكلون) ، يقول الزمخشري[5] : « بتقديم الظرف ـ (أى منه) للدلالة على أن الحب هو الشيء الذى يتعلق به معظم العيش ويقوم بالارتزاق منه صلاح الأنس وإذا قل جاء القحط ووقع الضر ، وإذا فقد جاء الهلاك ونزل البلاء » . ومعنى هذا أن تقديم الجار والمجرور (منه) على الجملة التى يتعلق بها (يأكلون) إنما هو لكثرة تعلق أسباب الناس به من رزق ، وضر ، وهلاك ، على حسب قدر الله الذى يجرى عليهم من نعمة أو تذكير أو نقمة ، وإنما قال الزمخشري : إن التقديم فى هذه الآية لا يفيد التخصيص لأن الناس لا يأكلون الحب فقط ، وإنما يأكلون فضلا عن الحب : اللحوم والفواكه وغير ذلك ، ولهذا قال الزمخشري عن الآية الكريمة[6] (والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون)[7] : « تقديم الظرف فى قوله (ومنها تأكلون) مؤذن بالاختصاص ، وقد يؤكل من

---

(١) سورة آل عمران آية ٨٣ .

(٢) الكشاف جـ ١ / ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٣) ويجوز أن يفيد التقديم الاختصاص أيضاً ، بل لعله أولى فى نظرى فى مثل هذا المقام .

(٤) سورة يس آية ٣٣ .

(٥) الكشاف جـ ٣ / ٣٢١ .

(٦) سورة النحل آية ٥ .

(٧) الكشاف جـ ٢ / ٤٠١ .

غيرها ؟ قلت : الأكل منها هو الأصل الذى يعتمده الناس فى معايشهم ، وأما الأكل من غيرها من الدجاج والبط وصيد البر والبحر فكغير المعتد به ، وكالجارى مجرى التفكه ، ويحتمل[1] أن طعمتكم منها لأنكم تحرثون بالبقر ، فالحب والثمار التى تأكلونها منها ، وتكتسبون بإكراء الإبل وتبيعون نتاجها وألبانها وجلودها » . أى أنه يرى أن الاية يمكن أن تحمل على جانب الاختصاص مع إهدار جوانب الأكل الأخرى على سبيل المبالغة فى فضل الأنعام ، كما يمكن أن تحمل على جانب السببية ، لأن للأنعام مدخل كبير فى كثير من طرق الأكل.

ومن الأمثلة الجامعة للقصر وغيره قوله سبحانه[2] (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) ، يقول الزمخشرى[3] : « فإن قلت : لم أخرت صلة الشهادة أولا وقدمت آخراً ؟ قلت لأن الغرض فى الأول إثبات شهادتهم على الأمم ، وفى الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم » .

وقوله عز من قائل[4] : (وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه)

---

(١) فهمت البلاغة المتأخرة أن الإمام الزمخشرى يقصد بهذا التوجيه أن القصر حقيق تحقيق ، وبالتوجيه الأول أن القصر إضافى وفى اعتقادى أن الزمخشرى يرى بهذا التوجيه وجها آخر غير القصر لأنه لا يخفى عليه أن طرق الطعام تأتى ببيع غير الأنعام ونتاجها وألبانها وغير ذلك مما ذكره فأبواب التجارة والصناعة الكثيرة متعددة والأنعام بكل مافيها من منافع لا تصل إلى حد جمع أسبابهما وأبوابهما .

(٢) سورة البقرة آية ١٤٣ .

(٣) الكشاف ج ١ / ٣١٨ .

(٤) سورة الروم آية ٢٧ .

يقول الزمخشري[1] : « فإن قلت : لم أخرت الصلة في قوله - وهو أهون عليه - وقدمت في قوله - هو علي هين - ؟ قلت : هناك قصد الاختصاص وهو محزه ، فقيل : هو علي هين ، وإن كان مستصعباً عندكم أن يولد بين هرم وعاقر ، وأما ههنا فلا معنى للاختصاص ، كيف والأمر مبني على مايعقلون من الاعادة أسهل من الابتداء ، فلو قدمت الصلة لتغير المعنى » .

(ب) تقديم المتعلقات بعضها على بعض :

نقل السيوطي في كتابه[2] : (الاتقان في علوم القرآن) أن العلامة شمس الدين ابن الصائغ ألف كتابه (المقدمة في سر الألفاظ المقدمة) وقال : « الحكمة الشائعة الذائعة في ذلك : الاهتمام ، كما قال سيبويه في كتابه : [كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم ، وهم ببيانه أعنى] ثم قال : هذه الحكمة إجمالية ، وأما تفاصيل أسباب التقديم وأسراره فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع هي : التبرك ، والتعظيم ، والتشريف ، والمناسبة ، والحث عليه حذراً من التهاون به ، والسبق في الزمان وغيره ، والسببية ، والكثرة ، والترقي من الأدنى إلى الأعلى ، والتدلي من الأدنى إلى الأعلى » .

ثم قال السيوطي بعد أن مثل للأنواع العشرة : وزاد غيره أسباباً أخر : منها كونه أدل على القدرة وأعجب ، ومنها رعاية الفواصل .

وواضح أن هذه الأمور كلها تخرج عن باب القصر ، ومن ثم فلا سبيل لنا الآن أن نتوسع في بحث هذا الموضوع

---

(١) الكشاف ج ٣ / ٢٢٠ .

(٢) ج ٢ / ١٨ .

بقى أن نقول كلمة أخيرة فى القصر بطريق التقديم هى :

أن العلماء قد ذكروا أنه إذا اجتمعت إنما، والتقديم فى الدلالة على القصر فإن أحد الدلالتين لابد أن تلغى، لأنهما كالنقيضين، ذلك أن المقصور عليه فى طريق «إنما» هو المؤخر، بينما هو فى طريق التقديم : المقدم ، وقد أجمعوا على أن دلالة التقديم تكون أقوى من دلالة إنما، إذا كان المقدم من المتعلقات،لأن ذلك يعنى أن المتكلم قد أخلصه لدلالة القصر — وخاصة إذا سبقه النفى عند عبد القاهر— وذلك مثل تقديم الجار والمجرور ، أو المفعول على عاملهما ، مثل قول المتنبى :

أجزنى إذا أنشدت شعراً فإنمــــا
بشعرى أتاك المادحـون مرددا
ودع كل صوت غير صوتى فإننى
أنا الطائر المحكى والآخر الصدى

المقصور عليه فى قوله (فإنما بشعرى أتاك المادحون) قوله (بشعرى)، والمتنبى يريد أن يقول لسيف الدولة إن المادحين الذين يأتون لمدحك يتخذون من شعرى ومدحى الذى شمل أبرع معانى وألفاظ وألوان المدح فلكاً يدورون فيه ، من أجل هذا دع عنك كل شعر غير شعرى لأنه الأصل وأعطنى الجوائز كلها ، والقصر هنا قصر صفة على موصوف .

أما إذا كان المقدم هو أحد جزأى الجملة فإنهم قد اختلفوا فيه ، فالإمام عبد القاهر يرى أن دلالة الوضع فى (إنما) أقوى من دلالة التقديم ، ولذلك يقول صدد حديثه عن الآية الكريمة[1] : (فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب)؛

---

(١) سورة الرعد آية ٤٠ .

« فإنك ترى الأمر ظاهراً أن الاختصاص فى الآية فى المبتدأ الذى هو البلاغ والحساب ، دون الخبر الذى هو عليك وعلينا »[1] .

ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن التقديم بين جزأى الجملة قد يدل دلالات أخرى غير القصر — كما قدمنا .

أما الإمام الزمخشرى فيرى — وأنا أوافقه — أن قياس الأساليب يجب أن يكون من واقع سياق النصوص وأغراضها ، ولذلك نراه يقول فى ذلك هذه الآية الكريمة[2] : « ما يجب عليك إلا تبليغ الرسالة فحسب ، وعلينا لا عليك حسابهم وجزاؤهم على أعمالهم » .

وعبارة الزمخشرى تدل على أنه قد ألغى دلالة التقديم فى القول الكريم (فإنما عليك البلاغ) ، بينما ألغى دلالة إنما فى القول الكريم (وعلينا الحساب) ومرد هذا إلى سياق النص الكريم فى كليهما ، ذلك أن منطوق الآية الكريمة كاملا (وإما نرينك بعض الذى نعدهم أو نتوفينك فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب) يدل على أنه : كيفما دارت الحال : أريناك مصارعهم وما وعدناهم من إنزال العذاب عليهم ، أو توفيناك قبل ذلك ، فما يجب عليك إلا تبليغ الرسالة فحسب ، أما الجزاء والحساب فهو علينا لا عليك ، ومن ثم فإنه لا يهمنك إعراضهم ، ولا تستعجل بعذابهم .

هذا ، وقد أيد أستاذنا الدكتور محمد أبو موسى الزمخشرى فى ما ذهب

---

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٥ .
(٣) الكشاف جـ ٢ / ٢٦٣ .

إليه فقال[1] : « وقد تلاءم التقديم الملغى أثره ، مع التقديم الباقي أثره من ناحية تقطيع الكلام وتنسيقه تنسيقاً إيقاعياً متقناً . عليك البلاغ ... علينا الحساب .. ولو أنه قال : البلاغ عليك ، وعلينا الحساب ، لما رأيت فيها هذا التحدد ، وهذا التلاؤم ، وتلك الملاءمة التي هي جزء من صقل العبارة وتأثيرها البلاغي » .

---

(١) دلالات التراكيب ١٧٣ .

الفصل الخامس

القصر بطريق تعريف ركني الاسناد

أو أحدهما — بأل الجنسية

قبل الحديث عن القصر بهذا الطريق نقول : ان جمهور النحويين قد ذكروا أن حرف التعريف (أل) يأتي على أربعة معاني هي : الجنس ، والاستغراق ، والعهد الخارجي ، والعهد الذهني .

ومعنى الجنس هو :

أن حرف التعريف (أل) يفيد تعيين الحقيقة والماهية والطبيعة نفسها دون مايبطوى تحتها من أفراد ، كقول البائع للمشترى : الصوف أفضل مايلبس من الأقمشة فى الشتاء ، وكقول الطبيب للمريض : الليمون أفضل شيء يفيدك الآن ، وكقول أبي العلاء المعرى :

والخل كالماء يبدى لى ضمائره مع الصفاء ويخفيها مع الكدر[1]

---

(١) الخل – بكسر الخاء – الصديق ، ضمائره : أى ما بداخله من الصداقة أو غيرها ، والكدر فى الماء : أى ما يعلق بها من أشياء تحول دون صفائها ، والمعنى أن الصديق كالماء فى نظر الشاعر إذا صفا يبدى ويظهر ما عنده من ود ، وإذا حال دون الصفاء حائل من خلاف أو غيره لم يتعرف الشاعر على أى شيء بداخله ، كما يحدث لدى الماء إذا حال كدر دون صفائه لا ترى فى أعماقه شيئا .

وأبين من ذلك كله قول الحق[1] : (وجعلنا من الماء كل شيء حي) ، واللام هنا ـ أي أل ـ تسمى لام الجنس[2] .

ومعنى الاستغراق هو :

أن حرف التعريف (أل) يفيد تعيين كلا فرد من أفراد الحقيقة، سواء أكان هذا التعيين حقيقياً أم عرفيا .

والأول يكون بأن يريد المتكلم من اللفظ الحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب الوضع اللغوي مثل قول الله سبحانه[3] (عالم الغيب والشهادة) وقوله عز من قائل[4] (إن الأبرار لفي نعيم) وقوله عز من قائل[5] (والعصر ، إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) .

وأما الثاني (الاستغراق العرفي) فإنه يكون بأن يتناول اللفظ ما هو مفهوم منه بحسب العرف والعادة مثل قول الله عز وجل[6] (لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال ياقوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم ، قال الملأ من قومه إنا لنراك في ضلال مبين) فإن (الملأ) من قوم نوح هم أهل الشرف والسيادة والولاية على المجتمع وليس كل ملأ أو جماعة ، ومثل قولنا

---

(١) سورة الأنبياء آية ٣٠ .

(٢) هذا البيان إشارة إلى أن النحاة قد اختلفوا حول أداة التعريف هل هي اللام أم أل ، كما أنهم اختلفوا إذا كانت اللام هل الهمزة قبلها أصلية أم زائدة .

(٣) سورة الحشر آية ٢٢ .

(٤) سورة الانفطار آية ١٣ .

(٥) سورة العصر كلها ما عدا الجزء الأخير منها .

(٦) سورة الأعراف الآيتان ٥٩ ، ٦٠ .

أيضا : ذهب طلاب السكاية الرحلة ، أى ذهب المشتركون من طلاب السكاية الرحلة ، وليس كل الطلبة[1] .

والاستغراق فى كلا النوعين لابدّ له من قرينة تفيده : أما الاستغراق الحقيقى — فيما قدمناه من الأمثلة — فإن قرينة الآيتين (عالم الغيب والشهادة) و (إن الأبرار لفى نعيم) حالية معنوية ، بخلاف الآية الثالثة (والعصر إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فإن الاستثناء فيها يعد قرينة لفظية ، إذ لا يصح هذا الاستثناء إلا إذا كان لفظ (الإنسان) قد استغرق جميع أفراد الحقيقة .

وأما عن الاستغراق العرفى فإن العرف نفسه يعتبر قرينة معنوية[2] ، واللام — أى أل — فى الموضع الأول تسمى لام الاستغراق الحقيقى وعلامتها — كما يقول

---

(١) يجب أن ننبه هنا إلى أن هناك استغراقاً آخر فى النكرات وهو متفاوت أيضاً لكن باعتبار آخر — غير اعتبار أل قطعاً — إنه اعتبار النفى بلا الجنسية التى تؤدى دوراً هاماً فى الشمول والاستغراق يختلف ويتفاوت من حيث نوعية النكرة نفسها فإذا دخلت (لا النافية للجنس) على النكرة المفردة كانت هذه النكرة أو شملها فى الاستغراق منها إذا كانت مثناة أو مجموعة ، ولذلك كان قولنا : لا رجل فى الدار حاضر ينفى الجنس كله مفرداً ومثنى ومجموعاً ، فلا رجل ولا رجلين ، ولا رجال فى الدار حاضرون أما قولنا لا رجلين فى الدار حاضران ، فإنها تنفى جنس المثنى أو قيد التثنية فى الجنس وعلى هذا فقد يكون هناك رجل واحد وقد يكون هناك رجال ، ومثل ذلك أيضاً قولنا : لا رجال فى الدار حاضرون ، فإنها تنفى جنس الجمع أو قيد الجمع فى الجنس ، ومن ثم قد يكون هناك رجل واحد وقد يكون هناك رجلان .

(٢) يقسم البلاغيون القرينة إلى قسمين : لفظية ، وغير لفظية تشمل القرينة المعنوية ، والقرينة العقلية التى منها القرينة الحالية كما أشرنا فى صلب الحديث .

النحاة ـ أن يحل محلها لفظ (كل) على سبيل الحقيقة ، بينما تسمى فى الموضع الثانى لام الاستغراق العرفى و علامتها أن يصح حلول لفظ (كل) محلها على سبيل المجاز مثل : أنت الرجل علما ، بمعنى أنه قد اجتمع فيك ما تفرق من العلم فى الرجال وسيأتى إيضاح الإمام عبد القاهر لهذا المعنى .

ومعنى العهد الخارجى هو :

أن حرف التعريف (أل) يفيد تعيين مدخوله ويشير إليه فى صورة الفرد المعهود المعين فى الخارج من أفراد الحقيقة ، وهذا الفرد المعهود المعين من أفراد الحقيقة يستفاد بقرينة لفظية أو معنوية ـ كما أشرنا من قبل فى حديث الاستغراق .

أما عن القرينة اللفظية فكأن يذكر هذا الفرد — صريحاً أو مكنى عنه — فى الكلام قبل أن تشير إليه (أل) فى مدخولها ، مثال الذكر الصريح قوله سبحانه[1] (الله نور السماوات والأرض ، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح فى زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب درىٌّ يوقد من شجرة مباركة زيتونة ، وشرقية ولا غربية ، يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار) فلفظ (المصباح والزجاجة) جاءا معرفين بأل العهدية بعد أن تقدم ذكرهما صراحة فى الكلام .

ومثال الذكر الكنائى قوله عز من قائل[2] (رب إنى نذرت لك ما فى بطنى محرراً فتقبل منى إنك أنت السميع العليم ، فلما وضعتها قالت رب إنى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإنى سميتها مريم وإنى أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم) .

---

(١٠) سوره النور آية ٣٥ .
(١١) سورة آل عمران الآيتان ٣٥ ، ٣٦ .

فلفظ (الذكر) جاء معرفاً (بأل العهدية) لتقدم ذكر هذا اللفظ على سبيل الكناية فى القول الكريم (ما فى بطنى محررا) ، ذلك أن لفظ (ما) وإن كان يعمّ الذكر والأنثى فإن لفظ (محرراً) أى معتقاً لخدمة بيت المقدس يفيد أنه ذكراً وليس أنثى ، لأن التحرير — أى عتق الولد ووقفه على خدمة بيت المقدس — كان خاصاً بالذكور ، لأن البنات لايليق بها أن تنكشف فى المسجد أثناء الخدمة . فلذلك كان لفظ (ما) كناية عن الولد الذكر وليس عن الأنثى .

وأما عن القرينة المعنوية فكأن يكون مدخول (أل) حاضراً موجوداً — (وهذه هى القرينة الحالية) مثل قول الله سبحانه يوم الحج الأكبر (يوم عرفة فى حجة الوداع)[1] : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا) ، وكما تقول : اليوم الجمعة ، والامتحان فى الطابق الرابع ، ومثل ذلك أيضا . جميع نعوت المنادى وأسماء الأشارة بأل مثل يا أيها الرجل ، وهذا الرجل ، ومن نعت المنادى قول المتنبى :

يا أيها المحسن المشكور من جهتى ... والشكر من قبل الإحسان لاقبلى

وتدخل القرينة العقلية أيضا ضمن القرينة المعنوية ، وذلك كما إذا دار الحديث بين المتكلم والمخاطب على رجل معين ، أو شىء معين ، ثم كان الكلام بعد ذلك بحرف التعريف (أل) الذى يشير إلى هذا الفرد المعين فكان القول : وكسب الرجل الجائزة ، والرجل هو الرجل المعهود فى الحديث ، والجائزة أيضا هى الجائزة المعهودة فى الحديث .

ولام التعريف — فى الموضع الأول من الحديث عن العهد — تسمى لام العهد الصريحى أو الحقيقى ، بينما تسمى فى الموضع الثانى بلام العهد الكنائى ، وهى فى

---

(١) سورة المائدة آية ٣ .

الموضع الثالث تسمى لام العهد الحضورى ، أما الموضع الرابع فتسمى فيه بلام العهد العلمى .

أما المعنى الأخير لحرف التعريف أل — أعنى معنى العهد الذهنى — فهو :

أن يفيد هذا الحرف تعيين مدخوله ويشير إليه فى صورة الفرد المبهم — غير المعين — من أفراد الحقيقة فى الخارج وإن كان الدسوقى قد رأى أنه يمكن أن يكون معلوماً لدى المتخاطبين[1] مثل قوله سبحانه[2] (وأخاف أن يأكله الذئب) فلفظ (الذئب) مراد به ذئب مبهم غير معين ، ولام التعريف فى هذا الموضع تسمى لام العهد الذهنى .

ومدخول هـذه اللام — أى المعرف بها — كالنـكرة[3] ، ولذلك وصف بالجملة الفعلية فى قول الشاعر المادح لنفسه بالحلم :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى   فمضيت ثمت قلت : لا يعنينى

ذلك أن من كمال المدح أن يكون المراد لئيما مبهما غير معين ، لأنه لو كان لئيماً معينا كان ذلك مخلا بالمدح فقد يحلم مع هذا ولا يحلم مع غيره، بل قد لا يحلم مع جميع الناس .

---

(١) انظر كلامه فى شروح التلخيص ج ٢ / ٩٦ .

(٢) سورة يوسف آية ١٣ .

(٣) أى بعد اعتبار القرينة — كما سيتضح بعد ذلك . وكما اتضح فى شرح الآية — أن المراد بالذئب فرد مبهم غير معين من حيث المعنى ، أما من جهـة اللفظ فإنه قد يراعى فيه كونه كالنـكرة فيوصف بجملة فعلية — كما فى البيت (ولقد أمر على اللئيم يسبنى ..) ، كما قد تجرى عليه أحكام المعارف فيقع مبتدأ وصاحب حال ، ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها ، وعطف بيان للمعرفة وعكس ذلك الخ .

إلا أن بين هذا المعرف بلام العهد الذهني وبين النكرة فرقاً من حيث المعنى هو أن النكرة تدل بحسب الوضع على فرد مبهم منتشر غير معين ، والمعرف بلام العهد الذهني يدل بحسب الوضع على الجنس كله والحقيقة كلها ، أما إرادة الفرد المنتشر المبهم غير المعين منه فإنها مستفادة من القرينة الخارجية ، فالآية السابقة القرينة فيها الفعل يأكل ، لأن هذا الأكل يقع من أي ذئب ، ومثل ذلك البيت ، القرينة فيه الفعل أمرّ ، حيث الطريق يحوي اللئام الذين يصعب على الشاعر معرفتهم[1] .

---

(١) قال المدوق (انظر كلامه في شرح التلخيص ج ٢ / ٩٧) : اعلم أن الأقسام الأربعة الجارية في المعرف باللام تجري في المعرف بالإضافة، فتارة يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجي كما في غلام زيد ، إذا لم يكن له إلا غلام واحد ، أوله غلمان ، لكن كان إذا أطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب أن له مزيد خصوصية بزيد لكون أعظم غلمانه وأشدهم نسبة إليه ، وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث هي نحو ماء الهند باء أنفع من ماء الورد وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد ؛ سواء كان ذلك المعرف بالإضافة : لفظه مفرداً أو جمعا ، نحو : ضربي زيداً قائماً ، وعبيدي أحرار ، فالإضافة حينئذ للاستغراق ، وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين كغلام زيد مشيراً إلى واحد غير معين ، وكقولك : خذ ماء الورد واخلطه بالدواء الفلاني ، فإن المراد قدر غير معين وتكون الإضافة حينئذ للعهد الذهني .

وإنما كان المعرف بالإضافة كالمعرفة باللام في صحة اعتبار الأحوال المذكورة فيه ، لأن الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع ، كما أن اللام اللام إشارة إلى حضور ما دخلت عليه في ذهنه ، وهذا المضاف الحاضر في ذهن السامع تارة يراد به فرد غير معين في الخارج ، وتارة يراد منه الحقيقة من حيث هي أو من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد أو في ضمن فرد غير معين ، كما أن مدخول أل الحاضر في ذهن السامع كذلك .

ثم إن المضاف للمعرفة إذا قصد به الجنس في ضمن فرد غير معين، معرفة من حيث

ثم نقول :

وقد اختلف العلماء حول أصل المعنى الذى وضع له حرف التعريف (أل) من بين المعانى الأربعة التى ذكرناها ، فذكر[1] السكاكى وصاحب الكشاف وابن الحاجب والسيد الشريف أنه موضوع للعهد بالمعنى الأعم، وقد ذكروا أن هذا المفهوم أمر كلى يشمل المعانى الأربعة شمول الجنس الأنواع التى تحته، وقد عرفوه بأنه : للتعيين من غير اعتبار الأفراد ولا الماهية .

فإذا ضم إلى العهد بالمعنى الأعم وجوده فى ضمن بعض الأفراد المعينة فهو العهد الخارجى بالمعنى الأخص ، وترجع الأخصية إلى الحصة المعينة من الأفراد التى هى مفهوم مدخول (أل) واحداً كان أو كثيراً، وإذا ضم وجوده فى ضمن الماهية من حيث هى هى فهو الجنس والطبيعة والحقيقة، وإذا ضم وجوده فى ضمن جميع الأفراد فهو الاستغراق ، وإذا ضم وجوده فى ضمن بعض الأفراد غير المعينة فهو العهد الذهنى

وذكر الخطيب القزوينى[2] أنه موضوع لكلا معنيين :

الأول : العهد الخارجى بالمعنى الأخص ـ أى بالمعنى الذى يشير إلى الفرد المعين أو إلى بعض الأفراد المعينين من الحقيقة .

=إن جنسه معلوم للسامع أشير بإضافته إلى حضوره فى ذهنه ، ونكرة من حيث إن جنسه تحقق فى ضمن فرد غير معين ، كما تحققت الجهتان فى المعرف بلام العهد الذهنى فإذا قلت : غلام زيد تريد الحقيقة فى ضمن فرد غير معين كان كقولنا غلام لزيد بلا إضافة فى المعنى ، وإن اختلفا فى اللفظ .

(١) راجع مفاتيح التحقيق ص ٢٧

(٢) راجع مفاتيح التحقيق ص ٢٨ .

والثانى : الجنس والحقيقة والطبيعة باعتبار الماهية .

ثم ذكر الخطيب القزوينى أن لام الحقيقة — أى المعنى الثانى — قد تفيد العهد الذهنى عندما تقوم القرينة على أن المراد بعض الأفراد غير المعينين ، وقد تفيد الاستغراق عندما تقوم القرينة على أن المراد جميع الأفراد حقيقة أو عرفا .

أما جمهور النحاة فقد ذكروا — وهذا هو المذهب المشهور — أن حرف التعريف (أل) موضوع لكل من هذه المعانى الأربعة على حدة — كما أشرنا فى مطالع الحديث إلى إنابة بهذه المعانى .

على أن بعض محققى النحاة وصاحب التنقيح قد ذكروا أن هذا الحرف (أل) موضوع للعهد الخارجى بالمعنى الأخص ، وللجنس والطبيعة ، وللاستغراق ، أما استعماله للعهد الذهنى فمجاز علاقته المشابهة بين الذهنى ، والعهد الخارجى (المستعار منه هو العهد الخارجى) .

على أننى أعتقد من خلال دراسة حديث الإمام عبد القاهر عن (فروق المعانى فى الخبر المشتمل على « أل ») فى كتابه — دلائل الاعجاز[1] — ، وحديثه عن (دخول « أل » على الأسماء سواء أكانت مصدراً أم غير مصدر) فى كتابه — المقتصد[2] فى شرح إيضاح أبى على الفارسى فى النحو — أن لحرف التعريف (أل) معنيان رئيسيان هما: معنى الجنس والطبيعة الذى يفيد الاستغراق والشيوع أيضا ، ومعنى العهد الذى يفيد التعريف والتمييز والوضوح ، هذا ولم يقسم حديث الإمام عبد القاهر لتفصيل أمر العهد إلى عهد خارجى وذهنى ، وإن كان قد أشار

(١) راجع كلامه ١٣٦ - ١٥٣ .

(٢) راجع المجلد الأول ص ٦٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٥٢٧ ، ٥٨٤ .

فى بعض حديثه عن تعريف المصدر إلى أن تعريف العهد يبطل الإبهام[1]، الأمر الذى يشير إلى أن « أل » الجنسية هى التى تفيد معنى العهد الذهنى إن كان هناك مجال للتفصيل. ومعنى هذا كله أننى أكاد أوافق مذهب الخطيب القزوينى[2].

ونأتى — الآن — إلى القصر بطريق « أل » الجنسية فى أحد ركنى الاسناد أو فى كليهما فنقول: يقول الإمام عبد القاهر صدد حديثه عن الإتيان بأل الجنسية فى خبر المبتدأ: [3] « أعلم أنك تجد الألف واللام فى الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له فى ذلك وجوها:

(أحدها): أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع، تريد أنه الكامل، إلا أنك تخرج الكلام فى صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه. وذلك: لأنك لم تعتد بما كان من غيره، لقصوره عن أن يبلغ الكمال.

(الوجه الثانى): أن تقصر جنس المعنى الذى تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة، وترك الاعتداد بوجوده فى غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه

---

(١) أشار أيضاً (ص ٥٢٧ كتاب المقتصد: المجلد الأول) عند حديثه عن إلحاق « أل » باسم الفاعل إلى أن أصل « أل » التعريف أو الجنس، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن معنى الجنس يشمل الاستغراق والعهد الذهنى.

(٢) ولهذا ذكر الدسوقى (شروح التلخيص ج ٢ / ٩٦) إننا إذا قلنا: عمرو المنطلق، يمكن أن تكون هنا أل عهدية وجنسية، عهدية: لمن يعلم أن إنسانا يسمى بعمرو. ويعلم أن شخصا معيناً ثبت له الانطلاق، ولكن لا يعلم أنه عمرو (العهد هنا عهد خارجى لأن الفرد معين) وجنسية: لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هى ولا يعلم هل هى متحققة فى الذات المسماة بزيد أم لا.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ١٣٨ — ١٤٣.

لايوجد إلا منه ، ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه ، وذلك كنحو : أن يقيد بالحال والوقت كقولك . هو الوفي حين لاتظن نفس بنفس خيراً ، وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى ثم اشترطت له مفعولا مخصوصاً كقول الأعشى :

هو الواهب المائة المصطفاة إما مخاضاً وإما عشاراً(١)

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لايفي فيه أحد نوعاً خاصاً من الوفاء ، وكذلك تجعل هبة المائة من الأبل نوعاً خاصاً ، وكذا الباقي ، ثم إنك تجعل كل هذا خبراً على معنى الاختصاص وأنه المذكور دون من عداه ، ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى : أنه لايهب هذه الهبة إلا الممدوح !

وربما ظن الظان أن اللام في (هو الواهب المائة المصطفاة) بمنزلتها في نحو (زيد هو المنطلق) من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة ، كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص ، وليس الأمر كذلك ، لأن القصد ههنا إلى جنس من الهبة مخصوص لا إلى هبة مخصوصة بعينها ، يدلك على ذلك : أن المعنى على أنه يتكرر منه ، وعلى أنه يجعله يهب المائة مرة بعد أخرى ، وأما المعنى في قولك : زيد هو المنطلق ، فعلى القصد إلى انطلاق كان مرةً واحدة ، لا إلى جنس من الانطلاق ، فالتكرر هناك غير متصور ، كيف ؟ وأنت تقول : جرير هو القائل : (وليس لسيفي في العظام بقية) تريد أن تثبت له قيل هذا البيت وتأليفه ، فافصل بين أن

---

(١) المخاض : الحوامل النوق ، وناقة عشراء (بضم العين وفتحها) أي مضى حملها عشرة أشهر ، والعرب تسمى النوق عشاراً بعد وضعها ما في بطونها للزوم الاسم لها بعد الوضع ـ كما يسمونها لقاحا ، وقيل : العشراء من الإبل كالنفساء من النساء .

تقصد إلى نوع فعل وبين أن تقصد إلى فعل واحد متعين ، حاله فى المعانى حال زيد فى الرجال فى أنه ذات بعينها .

(والوجه الثالث) : أن لا يقصد قصر المعنى فى جنسه على المذكور لا كما كان فى (زيد هو الشجاع) تريد أن لا تعتد بشجاعة غيره ، ولا كما ترى فى قوله (هو الواهب المائة المصطفاة) لـكن على وجه ثالث ، وهو الذى عليه قول الخنساء :

إذا قبح البـكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

لم ترد أن ماعدا البكاء عليه فليس بحسن ولاجميل ، ولم تقيد الحَسَن بشىء فيتصور أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح، ولـكنها أرادت أن تقره فى جنس ماحسنُه الحسنُ الظاهر ، الذى لاينكره أحد، ولايشك فيه شاك ، ومثله قول حسان[1] :

وإن سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

أراد أن يثبت العبودية ثم يجعله[2] ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها ، ولو قال: ووالدك عبد ، لم يكن قد جعل حاله فى العبودية حالة ظاهرة متعارفة ، وعلى ذلك قول الشاعر :

أسودٌ إذا ما أبدت الحرب نابها وفى سائر الدهر الغيوث المواطر

واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ماذكرت لك ، وله مسلك ثم دقيق ، ولمحة كالخلس يكون المتأمل عنده كما يقال: يعرف وينكر ، وذلك قولك:

---

(١) قال حسان البيت ضمن هجائه لأبى سفيان بن الحارث بن عبد المطلب قبل إسلامه ، ومعنى كون الحارث عبداً : أن أمه ليست بقرشية ، ولم تلدها قبيلة مشهورة

(٢) اى المهجو .

هو البطل المحامى ، وهو المتقى المرتجى ، وأنت لاتقصد شيئاً مما تقدم ، فلست تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ، ولم يعلم أنه ممن كان ، كما مضى فى قولك زيد هو المنطلق، ولا تريد أن تقصر معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال، كما كان فى قولك: زيد هو الشجاع، ولا أن تقول : إنه ظاهر بهذه الصفة، كما كان فى قوله (ووالدك العبد) ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبطل المحامى ؟ ، وهل حصلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغى أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإن كنت قتلته علماً ، وتصورته حق تصوره ، فعليك صاحبه ، واشدد به يدك ، فهو ضالتك، وعنده بغيتك، طريقة لطريق قولك هل سمعت بالأسد ؟ وهل تعرف ما هو ؟ فإن كنت تعرفه ، فزيد هو هو بعينه .

ويزداد هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التى تريد الإخبار بها عن المبتدأ مجراة على موصوف ، كقول ابن الرومى :

هو الرجل المشروك فى جل ماله ولكنه بالمجد والحمـــد مفود

تقديره : كأنه يقول للسامع : فكر فى رجل لا يتميز عفاته وجيرانه ومعارفه عنه فى ماله ، وأخذ ما شاءوا منه ، فإذا حصلت صورته فى نفسك فاعلم أنه ذلك الرجل ، وهذا فن عجيب الشأن ، وله مكان من الفخامة والنبل ، وهو من سحر البيان الذى تقصر العبارة عن تأدية حقه ، والمعول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل ، فإذا علمت أنه لا يريد بقوله : الرجل المشروك فى جل ماله أن يقول: هو الذى بلغك حديثه وعرفت من حاله وقصته أنه يشرك فى جل ماله، على حد قولك: هو الرجل الذى بلغك أنه أنفق كذا ، والذى وهب المائة المصطفاة من الأبل ولا أن يقول : إنه على معنى (هو الكامل فى هذه الصفة، حتى كأن ههنا أقواماً يشركون فى جل أموالهم ، إلا أنه فى ذلك أكمل وأتم) ، لأن ذلك لا يتصور، وذاك أن كون الرجل بحيث يشرك فى جل ماله ليس معنى يقع فيه تفاضل ، كما أن بذل الرجل كل ما يملك كذلك ، ولو قيل : الذى يشرك فى ماله جاز أن يتفاوت،

وإذا كان كذلك[١] علمت أنه معنى ثالث ، وليس إلا ما أشرت إليه من أنه يقول للمخاطب : ضع فى نفسك معنى قولك : (رجل مشروك فى جل ماله) ثم تأمل فلانا فإنك تستملى هذه الصورة منه وتجده يؤديها لك نصا ، ويأتيك بها كملا ، وإن أردت أن تسمع فى هذا المعنى ماتسكن النفس إليه سكون الصادى إلى برد الماء فاسمع قوله :

أنا الرجل المدعو عاشق فقره   إذا لم تكارم منى صروف زمانى

وإن أردت أعجب من ذلك فقوله :

أهدى إلىّ أبو الحسين يداً   أرجو الثواب بها لديه غدا
وكذاك عادات الكريم إذا   أولى يداً حسبت عليه يدا[٢]
إن كان يحسد نفسه أحد   فلأزعمنّك ذلك الأحدا

فهذا كله على معنى الوهم والتقدير ، وأن يصور فى خاطره شيئا لم يره ، ولم يعلمه ، ثم يجريه مجرى ما عهد وعلم . وليس شىء أغلب على هذا الضرب الموهوم من « الذى » فإنه يجىء كثيراً على أنك تقدّر شيئا فى وهمك ثم تعبر عنه بالذى ومثال ذلك قوله :

أخوك الذى إن تدعه لملمة   يجبك وإن تغضب إلى السيف يغضب

وقول الآخر :

---

(١) هذا بمنزلة تكرار الشرط فى قوله (فإذا علمت أنه لا يريد) ، وجواب الشرط قوله : علمت أنه معنى ثالث .

(٢) أى إن إحسانه يعد إحساناً إليه ، ويداً : أى نعمة عليه .

أخوك الذى إن ربته قال إنما أربت وإن عاتبته لان جانبه[1]

فهذا ونحوه على أنك قدرت إنسانا هذه صفته ، وهذا شأنه ، وأحلت السامع على من يتعين فى الوهم ، دون أن يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة[2] ، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذى عرفه ، حتى كأنك قلت : أخوك زيد الذى عرفت أنك إن تدعه لملمة يجبك » .

وقوع « أل » الجنسية فى خبر المبتدأ : —

تحليل هذا الحديث أن الإمام عبد القاهر يرى أن وجود حرف التعريف (أل) فى خبر المبتدأ وهو — أى حرف التعريف — بمعنى الجنس يفيد أربعة أغراض أدبية هى : —

١ — إفادة السامع قصر المسند على المسند إليه على وجه المبالغة ، وذلك عند إطلاق المتكلم جنس المعنى والحقيقة مريداً من ذلك تحقق الكمال لهذا المسند بالمسند إليه ، مثل قولنا : زيد هو الجواد ، أى الكامل فى الجود ومثل قول المتنبى فى مدحه لشجاع بن محمد الطائى المنبجى :

أبدى العداة بك السرور كأنهم فرحوا وعندهم المقيم المقعد[3]
قطعتهم حسداً أراهم ما بهم فتقطعوا حسداً لمن لا يحسد[4]

(١) إن ربته : أى أتيت بما يرتاب فيه ، قال لك : اربت ، أى انتفت عنك الريبة

(٢) هذه إشارة صريحة إلى أن (أل) هنا تفيد العهد الذهنى وهذا تفريع من معنى الحقيقة والجنس .

(٣) يقول إن أعداءك أظهروا السرور بقدومك خوفاً منك لافرحاً بك وعندهم من الحسد والخوف ما يقيمهم ويقعدهم .

(٤) حسداً : مفعول لأجله ، فاعل أراهم : ضمير الحسد ، مابهم : مفعول ثان لأراهم ، أى أن حسدهم أراهم ما بهم من التقصير عن مبلغك فتقطعوا من الحسد للممدوح الذى لا يحسد أحداً ، إذ ليس أحد أعلى منه مكانة حتى يحسده .

حتى انثنوا ولو ان حر قلوبهم ... في قلب هاجرة لذاب الجلمد[١]
نظر العلوج فلم يروا من حولهم ... لما رأوك وقيل هذا السيد[٢]
بقيت جموعهم كأنك كلها ... وبقيت بينهم كأنك مفرد[٣]
لهفان يستوبي بك الغضب الورى ... لو لم ينهنهك الحجى والسؤدد[٤]
كن حيث شئت تسر إليك ركابنا ... فالأرض واحدة وأنت الأوحد[٥]

فالمتنبي هنا يريد أن يعطى صاحبه صفة الكمال المطلق، من أجل هذا قال: قيل: هذا السيد، أنت الأوحد

ولعلنا نلاحظ أيضاً أن (أل) الجنسية المفيدة للكمال والمبالغة جاءت في قوله (وعندهم المقيم المقعد) وإن كان القصر هنا جاء عن طريق التقديم، لا عن طريق (أل) التي نحن بصددها الآن، لأن حديث المتنبي هنا منصب على الأعداء، من أجل هذا قدمهم في إفادة القصر فقال (عندهم).

---

(١) انثنوا: رجعوا، الهاجرة: نصف النهار، الجلمد: الصخر.

(٢) العلوج: جمع العلج وهو الرجل الجافي من العجم يريد بهم قواد الروم، أي نظروا إليك فاشتغلوا برؤيتك عن النظر إلى غيرك فكأنهم لم يروا أحداً منهم.

(٣) يقول: إنك صرت في عين كل واحد منهم كأنك أنت جموعهم كلها لأنك ملأت عيونهم حتى كأنهم لم يروا ممن حولهم سواك مع أنك كنت بين الجموع، وأنت في هذه الحالة - أي بين الجموع - كأنك أحد الأفراد.

(٤) يريد باللهفان: المستشيط غضباً، وهو حال من التاء في (بقيت)، يستوبي: من الوباء، وهو المرض الفاشي المهلك، استوبأ المكان: إذا وجده ذا وباء، الورى: الخلق وهو فاعل يستوبي. نهنهه الحجى: كفاه العقل وثناه وأرجعه، السؤدد: السيادة، يقول: بقيت ملتهباً بالحنق والغيظ حتى اعتقد الناس أن غضبك سيكون وباء مهلكا لولا أن عقلك ومكانك من الشرف والسيادة منعاك وأرجعاك عن إهلاكهم.

(٥) أنت الاوحد، أي أنت المفرد بالفضل.

وقد يكون هذا سبباً فى أن نشير إلى هذا الأمر الهام فنقول: إذا اجتمع التقديم مع (أل) الجنسية فإن القصر يكون طريقه التقديم .

٢ — إفادة السامع قصر المسند على المسند إليه لا على معنى المبالغة، وذلك عند تقييد المتكلم جنس المعنى بظرف، أو وصف خاص، أو حال معينة، أو مفعول خاص مريداً بذلك أن هذا المعنى المقيد لا يكون إلا من المسند إليه، ويشير عبد القاهر صدد الحديث عن هذا الغرض الأدبى إلى أن صورة هذا المعنى المقيد تفيد تكرر وقوعه من المسند إليه، وقد مثل الإمام عبد القاهر لهذا الغرض الثانى بقول الأعشى:

هو الواهب المائة المصطفاة   إما مخاضاً وإما عشارا

ومنه أيضا قول المتنبى فى مدح أبى الحسين بدر بن عمار بن إسماعيل الأسدى:

هو المفنى المذاكى والأعادى   وبيض الهند والسمر الطوالا[1]
وقائدها مسومة خفافاً   على حى تصبحُهُ ثقالا[2]
جوائل بالقُنى مثقفات   كأن على عواملها ذُبالا[3]
إذا وطئت بأيديها صخوراً   يفئن لوطء أرجلها رمالا[4]

---

(١) المذاكى : الخيل التى أتى عليها بعد قروحها سنة ، يقول إنه كل ذلك بكثرة حروبه .

(٢) المسومة : المعلمة ، يقول : إنه قائد الخيل خفافاً فى الركض ، وثقالا على الحى الذى تغير عليه صباحاً .

(٣) جوائل : جمع جائلة : أى مترددة ، القنى : جمع قنا ، مثقفات : مقومات، العوامل : ما يلى الأسنة ، الذبال : جمع ذبالة وهى الفتيلة ، شبه بها أسنة الرماح .

(٤) يفئن : يصبحن ، يقول : إذا وطئت الخيل الصخور بأيديها تفتتت من شدة وطأتها فلا تطأها أرجلها إلا وقد صارت رمالا .

جواب مسائلى أله نظــير   ولا لك فى سـؤالك لا ألالا[1]

ذلك أن إيحاء هذه الأبيات يفيد تكرر وقوع أحداث معانيها من الممدوح ، كما أن تصريح المتنبى بأن هذه الأفعال لا تكون إلا منه يفيدنا أيضا فى الدلالة على أن المتنبى أراد تخصيص ممدوحه بهذه المعانى على سبيل الواقع والحقيقة لا على سبيل المبالغة .

٣ — إفادة السامع إثبات معنى المسند للمسند إليه على وجه الكمال الظاهر الواضح دون أن يكون ذلك عن طريق القصر مثل قول الخنساء :

إذا قبح البكاء على قتيل   رأيت بكاءك الحسن الجميلا

والفروق بين هذا الغرض الأدبى والغرض الأول هو أن القصر نفى وإثبات ، والخنساء هنا — كما قال عبد القاهر[2] — لم ترد أن ما عدا البكاء على أخيها ليس بحسن ولا جميل ، ولم تقيد الحسن بشىء فيتصور أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تقره فى جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذى لا ينكره أحد ولا يشك فيه شاك ، أى أنها أرادت إثبات ظهور اتصاف المبتدأ بهذه الصفة فقط .

ومثل ذلك أيضا قول الشاعر .

أسود إذا ما أبدت الحرب نابها   وفى سائر الدهر الغيوث المواطر

---

(١) جواب : مبتدأ ، خبره (ألالا) وقوله : أله نظير ، فى محل نصب حكاية السؤال ، أى إذا سألنى سائل هل لهذا الممدوح نظير فجوابى له لا ، ولا لك أيضا نظير فى هذا السؤال الذى لا يسأله عاقل .

(٢) راجع النص الذى نقلناه ص ٢٤١

أراد أن يثبت لممدوحيه صفة الغيوث المواطر دون أن يعرض لنفيها عن غـيرهم .

٤ – إفادة السامع تعيين الحقيقة عن طريق جعلها معنى موهوماً مقدراً يريد الأديب من السامع أن يتخيله فى نفسه أولا ، ثم يتثبت منه عن طريق الحديث معه ، فـكأنما هو – على حد تعبير عبد القاهر – جار مجرى ماعهد وعلم ، مثل قول ابن الرومى :

هو الرجل المشروك فى جل ماله ولـكنه بالمجد والحمد مفرد

تقديره – كما قال عبد القاهر[1] – « كأنه يقول للسامع : فـكر فى رجل لايتميز عفاته وجيرانه ومعارفه عنه فى ماله ، وأخذ ماشاءوا منه ، فإذا حصلت صورته فى نفسك فاعلم أنه ذلك الرجل » .

ومثل قول المتنبى يمدح أبو سهل بن عبيد الله بن الحسن الأنطاكى :

ياصائد الجحفل المرهوب جانبه إن الليوث تصيد الناس أحدانا[2]
وواهبا كلُّ وقتٍ وقتُ نائله وإنما يهب الوهاب أحيانا[3]
أنت الذى سبك الأموال مكرمة ثم اتخذت لها السُّؤّال خُزّانا[4]

---

(١) راجع النص المنقول ص ٢٤٢

(٢) الجحفل : الجيش الـكثير ، يقول : أنت أشد بطشاً من الأسد ، لأن الأسد يصيد الناس واحداً واحداً وأنت تصيد الجيش برمته .

(٣) كل : مبتدأ ، خبره : وقت نائله ، والجملة : نعت واهبا . الوهاب (بفتح الواو : صفة مبالغة ، أو بضمها فيـكون جمع واهب) .

(٤) السبك : الإفراغ والإذابة ، المـكرمة : فعل الـكرم ، وهى مفعول ثان لسبك على تضمنه معنى التحويل ، يقول : إنه سبك أمواله نصيرها مكارم تجاب له الحمد ثم جعلها فى أيدى السائلين فـكأنه اتخذهم خزنا لأمواله .

ومثل قول الآخر :

أهدى إلى أبو الحسين يداً	أرجو الثواب بها لديه غدا
وكذاك عادات الكريم إذا	أولى يدا حسبت عليه يدا
إن كان يحسد نفسه أحد	فلأزعمنك ذلك الأحدا

يقول الإمام عبد القاهر فى التعقيب على هذا الغرض الأدبى[1] : « فهذا كله على معنى الوهم والتقدير ، وأن يصور فى خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه ثم يجريه مجرى ماعهد وعلم » .

ثم يبين الإمام عبد القاهر أيضا أن هذا الضرب أغلب مايكون إذا كان الخبر اسم موصول[2] فيقول[3] : « ليس شىء أغلب على هذا الضرب الموهوم من « الذى » فإنه يجىء كثيراً على أنك تقدر شيئا فى وهمك ثم تعبر عنه بالذى ومثال ذلك قوله :

أخوك الذى إن تدعه لملمة	يجبك وإن تغضب إلى السيف يغضب

وقول الآخر :

أخوك الذى إن ربته قال إنما	أربت وإن عاتبته لان جانبه

فهذا ونحوه على أنك قدرت إنساناً هذه صفته ، وهذا شأنه ، وأحلت السامع

---

(١) راجع النص المنقول ص ٢٤٣

(٢) إذا كان الخبر اسم موصول أفاد مع الاختصاص أن مضمون الصلة أمر واضح ظاهر .

(٣) راجع النص المنقول ص ٢٤٣/٢٤٤

على من يتمين في الوهم ، دون أن يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة فاعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذى عرفه ، حتى كأنك قلت: أخوك زيد الذى عرفت أنك إن تدعه الملة يجبك » .

وقوع أل الجنسية فى المبتدأ : —

ماتقدم جميعه هو حديث (أل) الجنسية الواقعة فى خبر المبتدأ ، أما عن وقوعها فى المبتدأ مثل الحمد لله ، والكرم فى العرب ، فإن الإمام عبدالقاهر قد لاحظ أنها تفيد مع الجنسية الشيوع والاستغراق ، ولذلك فرق بين وقوعها فى الاسم وهو خبر ، ووقوعها فيه وهو مبتدأ فقال[1] : « من حقنا أن نعلم أن مذهب الجنسية فى الاسم وهو خبر ، غير مذهبها ، وهو مبتدأ .

تفسير هـــذا :

أنا وإن قلنا : إن اللام فى قولك : أنت الشجاع : للجنس ، كما هو له فى قولهم الشجاع موقى والجبان ملقى فإن الفرق بينهما عظيم ، وذلك أن المعنى فى قولك : الشجاع موقى : أنك تثبت الوقاية لكل ذات من صفتها الشجاعة ، فهو فى معنى قولك : الشجعان كلهم موقون ، ولست أقول : إن الشجاع كالشجعان على الاطلاق ، وإن كان ذلك ظن كثير من الناس ، ولكنى أريد أن تجعل الوقاية تستغرق الجنس وتشمله وتشيع فيه . وأما فى قولك : أنت الشجاع فلا معنى فيه للاستغراق ، إذ لست تريد أن تقول : أنت الشجعان كلهم ، ولا أن تقول : إن الشجاعات التى يتوهم وجودها فى الموصوفين بالشجاعة هى موجودة فيه لا فيهم ، وهذا كله محال بل المعنى على أنك تقول : كنا قد عقلنا الشجاعة وعرفنا حقيقتها وماهى ؟ وكيف ينبغى أن يكون الإنسان فى إقدامه وبطشه حتى يعلم أنه

(١) دلائل الإعجاز ١٥١ - ١٥٣ .

شجاع على الكمال ، واستقرينا الناس فلم نجد فى واحد منهم حقيقة ماعرفناه حتى إذا صرنا إلى المخاطب وجدناه قد استكمل هذه الصفة، واستجمع شرائطها، وأخلص جوهرها ، ورسخ فيه سنخها[1] . ويبين لك أن الأمر كذلك اتفاق الجميع على تفسيرهم له بمعنى الكامل ، ولو كان المعنى على أنه استغراق الشجاعات التى يتوهم كونها فى الموصوفين بالشجاعة لما قالوا : إنه بمعنى الكامل فى الشجاعة ، لأن الكمال هو أن تكون الصفة على ما ينبغى أن تكون عليه ،وأن لا يخالطها ما يقدح فيها ، وليس الكمال أن تجتمع آحاد الجنس وينضم بعضها إلى بعض[2]، فالغرض إذن بقولنا: أنت الشجاع: هو الغرض بقولهم: هذه هى الشجاعة على الحقيقة[3]. فإنك تدعى له أنه قد انفرد بحقيقة الشجاعة وأنه قد أوتى فيها مزية وخاصية لم يؤتها أحد، حتى صار الذى كان يعده الناس شجاعة ، غير شجاعة، وحتى كأن كل إقدام إحجام ، وكل قوة عرفت فى الحرب ضعف » .

ويجب أن نقول بعد كل ذلك : إن وقوع أل الجنسية فى المبتدأ أو الخبر تفيد القصر ، يكون المقصور هو ما فيه أل على الرأى الراجح عندى تقدم أو تأخر ، فتقول : المتفوق أنت ، وأنت المتفوق — على إفادة القصر بأل الجنسية ، ويكون المثالان من قصر الصفة (التفوق) على الموصوف (الضمير)[4] .

---

(١) أى أصلها .

(٢) لاحظ الفرق بين معنى الاستغراق والكمال .

(٣) أى معنى الجنس فقط وليس تمع الجنس استغراق كما فى حديث أل الجنسية التى تقع فى المبتدأ .

(٤) المتفوق هنا بمعنى الشخص الذى له صفة التفوق، ومن ثم يعرب فى المثال الأول مبتدأ ، أما إذا كان بمعنى الصفة فإنه لا يصح أن يكون مبتدأ ، ذلك أن المبتدأ يتعين أن يكون هو الذات — أى الضمير — والمتفوق هو الخبر تقدم أو تأخر هذا رأى الإمام الرازى ، وهو بهذا الرأى يخالف النحاة .

وقوع أل الجنسية فى المبتدأ والخبر :

أما إذا وقعت أل الجنسية فيهما فقلنا — مثلا — : المتفوق الكريم ، مريدين القصر بأل الجنسية ، فإن مقام الكلام وغرض المتكلم هما اللذان يحددان أيهما يكون مقصوراً ، وأيهما يكون مقصوراً عليه ، — وكما قلنا من قبل — : إذا كانت العناية بالموصوف كان القصر قصر صفة على موصوف ، وإذا كانت العناية بالصفة كان القصر قصر موصوف على صفة ، يقول الإمام سعد الدين التفتازانى فى حاشيته على الكشاف خلال حديثه عن التعريف بأل الجنسية[1] : « الظاهر أنه يختلف باختلاف المقامات ، والأكثر حصر ما يكون فيه عموم وجنسية سواء قدم أو أخر مثل : زيد الرجل ، والرجل زيد ، فإذا استويا فالمبتدأ محصور على الخبر مثل : الكرم التقوى ، والتقوى الكرم ، والعالم المتقى ، والمتقى العالم » .

الحديث عن « أل » العهدية : —

على أننا يجب أن نذكر الآن أن الإمام عبد القاهر قد أشار خلال حديثه عن « أل » الجنسية إلى « أل » العهدية أيضا ، وذلك عندما قال فى حديثه عن الغرض الأدبى الثانى فى استعمال « أل » الجنسية[2] : « وأما المعنى فى قولك : زيد هو المنطلق ، فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدة ، لا إلى جنس من الانطلاق » فهذا القول إشارة صريحة منه إلى إفادة « أل » معنى العهد الخارجى ، بدليل أنه قد قال فى تحليل هذا المثال أثناء حديثه عن الغرض الأدبى الرابع من أغراض « أل » الجنسية[3] : « فأنت تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ، ولم يعلم أنه ممن كان ، كما مضى فى قولك : زيد هو المنطلق » .

---

(١) انظر المخطوطة — ورقة ٨٦ ب ، وانظر الجزء الأول من تحقيق الدكتور عبد الفتاح عيسى البربرى لها ص ١٥٢

(٢) انظر النص المنقول ص ٢٤٠ — (٣) انظر النص المنقول ص ٢٤٢

« أل » الجنسية أوسع ذكراً من « أل » العهدية :

ويبدو من خلال حديث الإمام عبد القاهر أن « أل » الجنسية أوسع ذكراً وأشهر أمراً فى إفادة القصر من « أل » العهدية ، بل ربما أكاد أستنتج من خلال حديثه أن « أل » العهدية تحتاج إلى قرينة لإفادة القصر ، ذلك أنه يقول فى الحديث عن المثال : زيد المنطلق — على كون « أل » فيه للعهد[1] : « هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا فى وقت كذا لغرض كذا ، فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد ، فإذا قيل لك : زيد المنطلق ، صار الذى كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الوجوب ، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزأين فقالوا : زيد هو المنطلق » .

يؤكد هذا الفهم الذى فهمناه قول السيد الشريف[2] : « التعريف العهدى باللام — وما فى حكمه — لايفيد القصر كما يفيده التعريف الجنسى » . ومن أجل ذلك كان عنواننا فى بيان القصر بهذا الطريق مركزا على « أل » الجنسية باعتبار شهرتها .

---

(١) دلائل الإعجاز ١٢٧ (٢) المطول ١٨١

الفصل السادس

القصر بطريق ضمير الفصل[1]

ويبدو من خلال نص الإمام عبد القاهر الذى ذكرناه أخيراً[2] أن ضمير الفصل كثير الاستعمال فى الجمل الأسمية التى تقع فيها « أل » العهدية مثل زيد هو المنطلق ، ويبدو من خلال حديث البلاغيين بعده أن هذا الضمير لا يغير من الأمر شيئا ، إذ المقصود هو ما بعده — أى ما فيه أل - والمقصور عليه هو المبتدأ (المسند إليه قبله) .

ويبدو من واقع الاستعمال الأدبى أن هذا الضمير ليس قوياً فى إفادة القصر على طريق الوجوب ، بل يجوز أن ينتزع منه فائدة القصر الاسم الذى بعده — أى الخبر الذى فيه أل بعده ، وتكون فائدة الضمير هى تأكيد مضمون الجملة لا تأكيد القصر ، والدلالة على أن ما بعده خبراً لا صفة .

---

(١) يسميه البصريون بهذا الاسم : ضمير فصل ، ويسميه الكوفيون عماداً ، أو دعامة ، والمناطقة يسمونه رابطة ، واتفق جمهور النحاة على أن هذا الضمير حرفاً ، وتكون مطابقته لما قبله فى الافراد والتثنية والجمع مطابقة صورية ، أما من قال: إنه اسم فقد ذكر أنه ليس له محل من الأعراب ، ومن قال إن له محلا فقد جعل هذا المحل باعتبار ما قبله وهو الكسائى ، أو باعتبار ما بعده وهو الفراء ، والرأى الراجح عندى هو رأى جمهور النحاة .

(٢) انظر النص ص ٢٥٣

على أنه إذا أفاد القصر لا يفيد إلا قصر الصفة على الموصوف ، فالمتنبى حين يقول :

إذا كان الشبابُ السكرَ والشيب هما فالحياة هى الحِمام[١]

يريد أن يقصر الصفة (الحمام) على الموصوف (الحياة) .

وطريق القصر هنا يمكن أن يكون هو تعريف الخبر بأل ، ويكون ضمير الفصل للتأكيد ، كما يمكن أن يكون هو ضمير الفصل .

ومثل ذلك أيضا الآية الكريمة (أولئك هم المفلحون) يقول الزمخشرى صدد الحديث عنها[٢] : « (هم) فصل ، وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره ، أو هو مبتدأ والمفلحون خبره ، والجملة خبر أولئك ، ومعنى التعريف فى المفلحون : الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون فى الآخرة ، كما إذا بلغك أن إنساناً قد تاب من أهل بلدك فاستخبرت من هو ، فقيل : زيد التائب ، أى هو الذى أخبرت بتوبته ، أو على أنهم الذين إن حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة ، كما تقول لصاحبك : هل عرفت الأسد وما جبل عليه من فرط الأقدام ؟ إن زيدا هو هو ، فانظر كيف كرر الله عز وجل التنبيه على اختصاص المتقين بنيل مالا يناله أحـــــد » .

---

(١) يقول المتنبى : إذا كان الانسان فى شبابه غائصاً فى السكر واللهو ، وفى مشيبه غائصاً فى الهم فإن حياته شبيهة بموته لأنه لا يتذوق طعمها ولا يستمتع بهما فحاله فيهما ســواء .

(٢) الكشاف جـ١ / ١٤٦ — ١٤٨ ، والآية رقم ٥ من سورة البقرة .

ونود أن نشير هنا إلى أن العلامة الزمخشرى فى الوجه الأول يرى أن الضمير (هم) ضمير فصل يفيد الاختصاص (حصر المسند فى المسند إليه) ، كما يفيد تأكيد مضمون الجملة ، ثم هو بعد ذلك يفيد أن مابعده خبرا لما قبله لا صفة .

أما فى الوجه الثانى فيعتبره مبتدأ ، والمفلحون بعده خبرا ، وهما معاً (جملة) فى محل رفع خبر عن أولئك الواقعة قبل ضمير الفصل ، والمعنى على هذا الوجه لايفيد القصر ، ذلك أن « أل » فى لفظ (المفلحون) كما هى فى بيت الخنساء .

إذا قبح البكاء على قتيل
رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فبه على ذلك السيد الشريف فى حاشيته على الكشاف[1] .

أما الوجه الثالث الذى ذكره الزمخشرى فهو ذلك الوجه الرابع الذى ذكره الإمام عبد القاهر الجرجانى فى حديثه عن المعانى الأدبية لأل الجنسية ، والقصر هنا جاء عن طريق « أل » الجنسية ، وليس عن طريق ضمير الفصل .

وإذا كان الأمر كذلك فالرأى عندى أن طريق القصر بضمير الفصل هو أضعف طرق القصر ، يؤكد هذا المعنى حديث صاحب عروس الأفراح الذى حاول أن ينتصر لطريق القصر بضمير الفصل فذكر بعض الآيات الكريمة التى يكون القصر فيها عن هذا الطريق ثم لم يجد بدا من أن يتراجع عن ذلك ويشير إلى احتمال حدوث القصر عن طريق الخبر المقترن بأل بعد هذا الضمير ، يقول

---

(١) هامش الكشاف جـ١ / ١٤٨

صاحب عروس الأفراح[1] : « وقد توجد دلالة الفصل على الحصر في[2] مواضع من القرآن :

منها : قوله تعالى[3] : (فلما توفيتني[4] كنت أنت الرقيب عليهم) ، لأنه لو لم يكن للحصر لما حسن ، لأن الله لم يزل رقيباً عليهم ، وإنما الذي حصل بتوفيه أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى ، وينبغي لهذا[5] أن يتعين إعرابه فصلا .

ومنها : قوله تعالى[6] : (لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة، أصحاب الجنة هم الفائزون) ، فإنه ذكر لتبيين عدم الاستواء ، وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص ، وبهذا يتعين إعراب « هم » هنا فصلا ، لا تأكيداً ، ولا مبتدأ ثانياً ، إلا أن يقال في هذا كله : إن الحصر يحصل من تعريف الخبر » .

ومن أمثلة القصر بضمير الفصل أيضا : قوله عز وجل[7] : (إن شانئك هو الأبتر) أي لا أبتر إلا شانئك ، وقوله سبحانه : (أم اتخذوا من دونه أولياء

---

(١) عروس الأفراح ج ١ / ٣٨٧

(٢) في الأصل من ، وهو خطأ .

(٣) سورة المائدة : آية ١١٧ .

(٤) أي رفعتني ، والوفاة في القرآن على ثلاثة معان : هذا المعنى ، ومعنى النوم في قوله سبحانه (وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار) ، والمعنى الثالث هو المعروف (الموت) ومنه الآية الكريمة (الله يتوفى الأنفس حين موتها) .

(٥) المشار إليه جملة (إنما) .

(٦) سورة الحشر آية ٢٠ .

(٧) سورة الكوثر ٣ .

فالله هو الولى [1] أى لا ولى إلا الله ، لأن الانكار فى الآيتين لا يحصل إلا بالحصر ، وكلاهما كما هو واضح من قصر الصفة على الموصوف .

ولعلنا لاحظنا أن هذا الطريق وماقبله يستعمل فى تقرير المعانى وتأكيدها ، ويزيد الطريق السابق أنه يستعمل أيضا فى مقام المبالغة والأدعاء — كما أسلفنا عند التمثيل للغرض الأول من مواقع « أل » الجنسية .

(١) سورة الشورى آية ٩ .

الفصل السابع

بلاغة القصر فى ضوء الفكر النقدى الحديث

لم يقدم المحدثون طرائق جديدة حتى نفرد لجهودهم فى هذا المجال فصلا خاصاً ، وإنما جل[1] ماورد عنهم هو ما أسلفنا خلال حديثنا عن طرق القصر من محاولة انتقاص جهد الأقدمين ، وقد سلكنا معهم آنذاك طريق المناقشة العلمية الدقيقة الماحصة التى تقرع فيها الحجة الحجة محاولين تقويم فهم قد انحرف ، أو تصور قد زل .

أما القليل الذى يحسب للمحدثين فهو فى مجال الحديث عن بلاغة القصر ، وسنجمله فى نقطتين : —

النقطة الأولى :

تلخيص الشيخ سليمان نوار حديث الأقدمين عن دواعى القصر حيث قال[2] :

١ — داعى القصر الحقيقى التحقيقى بيان الواقع .

---

(١) ذكرنا من قبل أن الدكتور إبراهيم أنيس وهو يدرس نظام الجملة فى الكلام العربى توصل الى أن الجملة — غير المنفية — المشتملة على فعل ماض تفيد القصر ، وهذا أمر يؤكد كلام الأقدمين ، وليس بطريق جديد للقصر . (راجع حديث التقديم فى الأساليب المثبتة عند الإمام عبد القاهر) .

(٢) مذكرات الشيخ سليمان نوار ٦٠

٢ — داعي القصر الادعائي المبالغة وعدم الاكتراث بما عدا المقصور عليه سواء أكان في الحقيقي أم في الإضافي .

٣ — الرد على المخاطب في قصر القلب وقصر الأفراد .

٤ — تعيين المبهم عند المخاطب في قصر التعيين .

٥ — قد يقصد من القصر مجاراة الخصم .

٦ — التنبيه على أمر هو مقتضى الكلام والغرض منه وجعل القصر وسيلة إليه ، وذلك كثير في إنما .

٧ — تنزيل غير المنكر منزلة المنكر لاعتبار مناسب فيخاطب بأسلوب القصر .

ونحن نعتبر أن هذا التلخيص بمثابة التنبيه الهام الذى لفت الأنظار إلى الحديث عن بلاغة القصر ، لكننا نعقب عليه فنقول : إنه قد فاته من حديث القدماء تصريحهم أن من بلاغة القصر الإيجاز ، ذلك أن مضمون جملة القصر يفهم منه جملتين : إحداهما مثبتة ، والأخرى منفية .

يقول السبكى معقباً على حديث الخطيب القزوينى فى شرح إيجاز القصر — بكسر القاف وفتح الصاد —[1] « (تنبيه) : أذكر فيه إن شاء الله أنواعاً من إيجاز القصر ربما يخفى أكثرها ، فمنها باب القصر « بإلا » سواء أكان الاستثناء مفرغاً نحو : ماقام إلا زيد ، أم تاماً نحو : ماقام أحد إلا زيداً ، لأن الأول موجز فقط ، والثانى موجز من وجه مطنب من وجه ، أو القصر بإنما نحو : إنما زيد قائم ، أو بالتقديم نحو أنا قمت لأن فى كل منها نابت الجملة مناب جملتين حكم فى إحداهما على المستثنى . وفى الأخرى على المستثنى منه ، وكذلك جميع أنواع القصر ، وليس شىء من ذلك بإيجاز حذف ، لأن الكلام مستوفى الأجزاء لم ينقص منه شىء » .

---

(١) عروس الأفراح ج ١٨٩/٣ (ضمن شروح التلخيص)

النقطة الثانية :

جاء فى حديث الشيخ سليمان نوار السابق ، وفى حديث آخر له عن الموازنة بين طريقى القصر : « إنما » و « ما وإلا » ما نصه[1] : « ملخص الموازنة بين « إنما » والنفى والاستثناء أن الغالب فى إنما أن تدخل على معلوم أو على منزل منزلة المعلوم ، وهى فى الحالين لا يقصد منها الرد ، وإنما يقصد منها معنى هو مقتضى الكلام ، والقصر وسيلة إليه ، وقد تدخل إنما على المجهول المحض فتكون لقصر القلب ولقصر الأفراد ولقصر التعيين .

« أما النفى والإثبات فالأصل فيه أن يدخل على مجهول محض أو على معلوم منزل منزلة المجهول لاعتبار مناسب يفهم من الأسلوب وفى الحالين يكون القصر للأفراد والقلب ، ويكون للتعيين فى الأول أيضا » .

فاستنتج الباحثون بعده أن الشيخ يرفض انحصار بلاغة القصر — فى الأعم الأغلب — فى الرد على المخاطب — كما يرى القدماء ، ومن ثم قال قائلهم فى الحديث عن بلاغة القصر :[2] « نواحى بلاغة هذا الأسلوب — أى أسلوب القصر — فيما هو آت :

١ — تقرير الحقيقة : إذا استعملت القصر الحقيقى التحقيقى ، صفة على موصوف .

---

(١) مذكرات الشيخ نوار ص٥٦

(٢) دراسات فى البلاغة د . أحمد حنفى ٢٩ / ٣٠ الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ/١٩٦٨ بدار الطباعة المحمدية .

٢ — المبالغة المقبولة : في معرض يناسبها باستعمال القصر الحقيقي الادعائي .

٣ — ردّ خطأ المخاطب : إذا استعملت القصر الإضافي التحقيقي ، للإفراد أو القلب .

٤ — إزالة الشك والتردد : إذا استعملت القصر الإضافي التحقيقي للتعيين .

٥ — كمال العناية بالصفة : في معرض التهديد والوعيد وبيان الحال ؛ إذا قصرت الموصوف على الصفة .

٦ — كمال العناية بالموصوف : في معرض المدح والذم والفخر ... وتقرير الحال ، ودفع الشبهة ؛ إذا قصرت الصفة على الموصوف .

٧ — التنديد والتعريض ، أو التوضيح والتقرير والإيحاء ، أو بيان الحال للتفخيم والتعظيم والتهويل ، أو التهكم اللاذع ؛ إذا قصرت بطريق العطف .

٨ — السيطرة على المقامات التي تقتضي قوة النفي ، كالرد على المنكرين والشاكين ، وتقوية الصفة التي يتعلق بها الحكم : إذا قصرت بطريق النفي والاستثناء .

٩ — تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لاعتبار مناسب يقتضي ذلك إذا قصرت بإنما (منزلا المجهول المنكر منزلة المعلوم)، أو بطريق النفي والاستثناء (منزلا المعلوم منزلة المجهول المنكر) .

١٠ — تحقيق الايجاز والتناسق الفني : إذا قصرت بطريق التقديم » .

كما قال أيضاً في تصوره لمجالات الاستعمال الأدبي لأقسام القصر الستة عشر التي ذكرها الأقدمون ، والتي أوضحناها في نهاية حديثنا عن طريق القصر بالنفي

والاستئناء مانصه[1] : « وحين نخرج من التصور العقلى إلى الاستعمال الأدبى نرى .

(أ) أن بعض هذه الأقسام نادر ، لا يكاد يوجد ، وهو :

١ – قصر الموصوف على الصفة حقيقياً تحقيقياً .

٢ – قصر الصفة على الموصوف قصراً إضافياً ادعائياً للقلب .

٣ – « الموصوف على الصفة « « « « .

٤ – « الصفة على الموصوف « « « للتعيين.

٥ – « الموصوف على الصفة « « « « .

« وذلك لما يترتب على الأسلوب الأول من تعذر واستحالة عقلية، ولسلوك كل من الأربعة الأخرى مسلك التكلف ، والأساليب التى يترتب عليها التعذر والاستحالة العقلية أو تسلك مسلك التكلف تفقد الشرط الجوهرى للفن الجيد، وهو الصدق ، وبذلك تخرج عن دائرة الأساليب الأدبية التى تتناولها البلاغة .

(ب) وأن بعضها قليل الوجود ، وهو :

١ – قصر الصفة على الموصوف قصراً إضافياً ادعائياً للافراد .

٢ – قصر الموصوف على الصفة قصراً إضافياً ادعائياً للافراد .

« لأنك فى هذين القسمين تخصص شيئا بشىء دون شىء آخر معين ، قصداً لرد خطأ المخاطب فى اعتقاده الشركة بين المقصور عليه وبين الشىء الآخر المعين».

---

(١) المرجع السابق ١٤ — ١٦

« وحين ترد خطأ الاعتقاد ينبغي أن تبني الرد على التحقيق لا على الادعاء ، فإن أردت المبالغة فخير لك أن تلجأ إلى أسلوب القصر الحقيقي الادعائي ؛ لأن النفي فيه يتجه إلى جميع ما عدا المقصور عليه لا إلى بعض معين، فالمبالغة فيه أكمل منها في القصر الإضافي الادعائي .

(ج) وبعضها كثير الاستعمال في الأساليب التقريرية التي تتناول الحقائق والقضايا العلمية والعقلية ، وهو :

قصر الصفة على الموصوف قصراً تحقيقياً .

« أما ما عدا ذلك من أساليب القصر فهي التي ترنو إليها أبصار الأدباء ، وحولها تهفوا أمانيهم ليستعينوا بها في إبراز صورهم الأدبية مثيرة ، موحية ، معبرة في قوة ووضوح عن المعنى الذي يسيطر على المقام .

وهذه الأساليب هي :

(١) أسلوبا القصر الحقيقي الادعائي — صفة على موصوف ، أو موصوفاً على صفة .

(ب) وأساليب القصر الإضافي التحقيقي : للإفراد ، والقلب ، والتعيين ـ صفة على موصوف ، أو موصوفاً على صفة .

« وحين يستدعي المقام عناية خاصة بالموصوف — في معرض مدحه ، أو ذمه أو تقرير حاله ، أو دفع الشبهة عنه — يكون قصر الصفة عليه أبلغ من قصره عليهـــــــا[1] .

(١) توسعنا نحن في هذه النقطة حيث رأينا أن الأسلوب البليغ هو الذي يستجيب=

فقول الشاعر :

محاسن أوصاف المغنين جمة ... وما قصبات السبق إلا لمعبد

«أبلغ مما لو قال : وما لمعبد إلا قصبات السبق ؛ لأن المقصور عليه فى الأول (معبد) ، فهو يقول : لمعبد وحده قصبات السبق ، ولا يشترك معه فى ذلك أحد ، ومن الجائز أن تكون لمعبد أوصاف حسنة أخرى .

«أما فى الثانى فالمقصور عليه (قصبات السبق) ، فمعبد ليس له سواها من الصفات ، على أنه من الجائز أن يشترك معه فيها سواه .

« فأنت ترى أن البيت أبلغ فى مدح معبد من وجهين : —

أما أولا : فلأنه يفيد أنه مستقل بقصبات السبق لا شريك له فيها .

وأما ثانيا : فلأنه لا ينفى أن له صفات أخرى حسنة غير قصبات السبق .

أما إذا استدعى المقام العناية بالصفة — كما هو الحال فى معرض التهديد والوعيد — فقصر الموصوف عليها آنئذ أبلغ من قصرها عليه .

= لأمرين : مقام الكلام ، وغرض المتكلم ، ومن هنا ذكرنا أنه إذا استدعى المقام عناية خاصة بالموصوف كان لابد أن يأتى الأسلوب البليغ للقصر جاعلا الموصوف هو المقصور عليه ، ولا يتأتى للأديب ولا يجوز أن يجعل أسلوب القصر آنذاك من قبيل قصر الموصوف على الصفة .

كما ذكرنا أيضا أنه إذا استدعى المقام عناية خاصة بالصفة وجب أن يأتى أسلوب القصر موصوفاً على صفة — كما فى خطبة الحجاج التى اعتنى فيها بصفة الوفاء والإمضاء والتى سيذكر القصر فيها هذا الباحث بعد قليل ، ولم نقل — كما قال — إن هذا هو الأبلغ .

«فالحجاج فى خطبته بالكوفة تقول بعد أن أفاض فى تهديده ووعيده : ﴿وأعلموا أنى لا أقول إلا وفيت ، ولا أهم إلا أمضيت﴾ ، وهو بقصره نفسه حين يقول : على (الوفاء) ، وقصره نفسه حين يهم : على (الإمضاء) ، قد عنى بصفة (الوفاء) حتى لكأنه غير متصف بسواها ، وعنى بصفة (الإمضاء) حتى لكأنه غير متصف بسواها ، لأن كلا من الصفتين تسيطر على مقام التهديد والوعيد ؛ ولذا كان الحجاج خطيباً بليغاً حين صاغ أسلوبه على صورة قصر الموصوف على الصفة .

ونحن قد انتفعنا بهذه الأحاديث من قبل عملياً لانظرياً ، وتوسعنا فيها وطبقناها تطبيقاً واسعاً على طرق القصر ، مما يجعلنا — الآن — لسنا فى حاجة إلى التعليق عليها مرة أخرى .

وبعـــد :

فقد نرى — الآن — أن ندلى بدلونا فى مجال الحديث عن بلاغة القصر ، حيث هو المجال الوحيد الذى تحدد عملياً — ومن واقع هذا البحث — ليكون مجال حديث المحدثين .

وقد نختار أن يكون حديثنا قديما جديداً ، بمعنى أنه يصوغ جديداً ، وإن كان يتحدث حول معنى قديم ، إيماناً منا بأن الجديد لابد أن يكون له جذوره القديمة ، فنقول سائلين الله التوفيق :

أولا : من الوجهة اللفظية لأسلوب القصر :

نرى أن أسلوب القصر يجب أن يكون ذا ألفاظ جزلة فخمة تشع إيحاء بالعاطفة

الطاغية التى تنتاب الأديب ! ذلك أنه إذا كان — كما يقول الأقدمون — يأتى للمبالغة ، والرد على المخاطب فإنه يكون ذا صوت انفعالى قوى مثير ، يملك على الأديب مشاعره وأحاسيسه ، ويريد أن يملك هذا أيضا من متلقى العمل الأدبى .

ولنستشهد على ذلك بخطبة على بن أبى طالب رضى الله عنه وكرم وجهه — فى استنفار الناس ، وبعتاب المتنبى لسيف الدولة الحمدانى .

أما عن خطبة على فى استنفار الناس فإنه يقول فيها : —

أف لكم ! لقد سئمت عتابكم ، أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخـــرة عوضاً ؟ وبالذل عن العز خلفا !

إذا دعوتكم إلى جهاد عدوكم دارت أعينكم كأنكم من الموت فى غمرة ، ومن الذهول فى سكرة ، يرتج عليكم حوارى فتعمهون[1] ، فكأن قلوبكم مألوسة[2] ، فأنتم لاتعقلون ، ماأنتم لى ثقة سجيس الليالى[3] ، ولا زوافر[4] عز يفتقر إليكم ، وما أنتم إلا كإبل ضل رعاتها ، فكلما جمعت من جانب انتشرت من آخر .

لبئس ، لعمر الله ، سُعْر نا[5] والحرب أنتم ، تكادون ولا تكيدون ، وتنتقص أطرافكم فلا تمتعضون ، لاينام عنكم وأنتم فى غفلة ساهون .

أيها الناس :

« إن لى عليكم حقا ، ولكم على حق ، فأما حقكم على فالنصيحة لكم ، وتوفير

---

(١) يرتج : يغلق فلا تهتدون لفهمه .

(٢) مألوسة : مختلطة مضطربة .

(٣) سجيس الليالى : طول الليالى : أى أبداً .

(٤) زوافر : جمع زافرة ، وهى عشيرة الرجل .

(٥) سعر : وقود .

فيئكم[١] ، وتعليمكم كى لا تجهلوا . وأما حقى عليكم فالوفاء بالبيعة ، والنصيحة فى المشهد والمغيب ، والإجابة عندما أدعوكم ، والطاعة حين آمركم » .

وأما عن عتاب المتنبى لسيف الدولة الحمدانى فإنه يقول فيه : —

يا أعدل الناس إلا فى معاملتى ... فيك الخصام وأنت الخصم والحكم[٢]
أعيذها نظرات منك صادقة ... أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم[٣]
وما انتفاع أخى الدنيا بناظره ... إذا استوت عنده الأنوار والظلم[٤]
سيعلم الجمع ممن ضم مجلسنا ... بأننى خير من تسعى به قدم
أنا الذى نظر الأعمى إلى أدبى ... وأسمعت كلماتى من به صمم[٥]

. . . .

كم تطلبون لنا عيباً فيعجزكم ... ويكره الله ماتأتون والكرم[٦]

---

(١) الفىء : الخراج ، ومايحويه بيت المال .

(٢) الحكم : الحاكم : أى أنا إنما أخاصم فيك . وأنت خصمى فى هذه المخاصمة وأنت الحاكم فيها . وإذا كان الخصم هو الحاكم فكيف ينتصف منه .

(٣) الضمير فى (أعيذها) يرجع إلى قوله نظرات ، وهى تفسير له ، يقول : أعيذ نظراتك الصادقة أى التى تصدقك حقائق المنظورات أن تخدعك فى التمييز بينى وبين من يتظاهرون بمثل فضلى وهم برآء منه . والشحم والورم مثل لما يتشابه ظاهره وهو فى الحقيقة على طرفى نقيض .

(٤) الناظر : العين ، يعنى أن الفرق بينه وبين غيره ظاهر مثل الفرق بين النور والظلمة ، فينبغى أن لايستويا فى عين البصير .

(٥) الصمم : انسداد الأذن ، يقول : قد شاع فضلى بين الناس ولم يبق فيهم إلا من عرف مزيتى وبلغه ذكرى حتى رأى أدبى من لايميز الأدب ، وسمع شعرى من لايعير الشعر أذناً .

(٦) يكره الله . استئناف . تأتون : تفعلون . يقول : كم تطلبون أن تجدوا لى =

ما أبعد العيب والنقصان من شرفى ... أنا الثريا وذان الشيب والهرم (١)
ليت الغمام الذى عندى صواعقه ... يزيلهن إلى من عنده الديم (٢)
أرى النوى يقتضينى كلَّ مرحلة ... لا تستقلُّ بها الوخَّادة الرُّسُم (٣)
لئن تركن ضُمَيراً عن ميامننا ... ليحدُثَنَّ لمن ودَّعتهم ندم (٤)
إذا ترحلت عن قوم وقد قدَروا ... أن لا تفارقَهُم فالراحلون هُمُ (٥)

ثانيا: من الوجهة المعنوية فى أسلوب القصر:

نرى أن أسلوب القصر يجب أن يستعين به الأديب لأداء المعانى الرئيسية المسيطرة على غرضه الأدبى؛ ذلك أن الأقدمين قد لاحظوا أن من سمات أسلوب القصر الايجاز، والايجاز إنما يكون بأداء المعانى الرئيسية دون تفصيل.

= عيباً تعتذرون به فى مقاطعتى فيعجزكم وجوده، وهذا الذى تفعلونه يكرهه الله لأنه اعتداء ويكرهه ما فيكم من الطبع الكريم لأنى لم أقدم إلا ما يوجب مكافأتى بالجميل.

(١) يقول: ماتلتمسونه فى من العيب والنقصان بعيد عنى مثل بعد الشيب عن الثريا فما دامت الثريا لا تشيب ولا تهرم فأنا لا يلحقنى عيب ولا نقصان.

(٢) الديم: الأمطار، يشبه سيف الدولة بالغمام، وسخطه بالصواعق، وبره بالمطر، يقول: أنا لى سخطه وأذاه وأنال غيرى رضاه وبره، فليته يحيل هذا الأذى إلى من عنده ذلك البر فينتصف الفريقان.

(٣) النوى: البعد، ويقتضينى أى يطالبنى، وعداه إلى اثنين على تضمينه معنى يكلفنى. الوخادة: السريعة السير. الرسم: جمع رسوم، وهى الناقة التى تؤثر فى الأرض بأخفافها. أى أرى البعد عنكم يكلفنى أن أقطع كل مرحلة بعيدة لا تقوم بقطعها الأبل السريعة الشديدة.

(٤) ضمير: جبل عن يمين الراحل إلى مصر من الشام. ضمير تركن: للوخادة، والمعنى: لئن لحقت ركابى بمصر ليندم سيف الدولة على فرقى.

(٥) أى إذا رحلت عن قوم وهم قادرون على إرضائك حتى لا تضطر إلى مفارقتهم فهم المختارون لفراقك فكأنهم هم الراحلون عنك.

ولتوضيح هذا الأمر بالشواهد نقول :

إنه إذا كان الغرض الأدبى النصح والإرشاد ـ مثلا ـ فإن جملة القصر يجب أن تحوى المعنى الرئيسى الذى يتفرغ عنه حديث النصح ، ولنستشهد على ذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم[1] : « إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء مانوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ماهاجر إليه »

وإذا كان الغرض الأدبى المدح فإن جملة القصر يجب أن تحوى أيضا المعنى الرئيسى الذى يتفرع عنه حديث المدح ، ولنستشهد على ذلك بقول البوصيرى فى مدح صحابة رسول الله الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم :

هُمُ الجبال فسلْ عنهم مُصادمَهم ... ماذا رأى منهمو فى كل مصطدم[2]
وسل حنيناً وسل بدراً وسل أحداً ... فصول حتف لهم أدهى من الوخم[3]
المصدرى البيض حمراً بعدما وردت ... من العدا كل مسود من اللمم[4]
والكاتبين بسمر الخط ماتركت ... أقلامهم حرف جسم غير منعجم[5]

---

(١) افتتح البخارى كتابه بهذا الحديث ، وافتتح الإمام النووى به مختارات أحاديثه الأربعين التى رأى أن عليها مدار الإسلام ، وذكره الإمام مسلم فى كتاب الإمـــارة .

(٢) مصاد منهم : منازلهم ومحاربهم . المصطدم : ساحة الحرب .

(٣) الحتف : الموت . الوخم : الوباء الذى يكتسح الناث فى لحظات .

(٤) المصدرى به لفعل محذوف تقديره : أمــدح ، أصدر عن الماء : رجع . البيض: السيوف المسلولة يبرق ضوؤها. اللمم: جمع لمة، وهى الشعر الذى يلم بالمنكب .

(٥) الكاتبين : الطاغيين ، سمر الخط : الرماح المنسوبة إلى شجرة الخط التى تتخذ منها . الاقلام : المراد بها الرماح . حرف : طرف . منعجم : مزال عنه عجمته ، والمراد : أنهم أعجموا أجسام الكفار ليتميزوا بجروحهم عن المسلمين .

شاكى السلاح لهم سيما تميزهم والورد يمتاز بالسيما عن السلم[1]

تهدى إليك رياح النصر نشرهم فتحسب الزهر فى الأكمام كل كمى[2]

كأنهم فى ظهور الخيل نبتُ ربا من شدة الحزْم لا من شدة الحُزُم[3]

طارت قلوب العدا من بأسهم فرقاً فما تُفرّق بين البهم والبهم

ولا ننسى أن نستدرك على أنفسنا ـ فى هذه النقطة ـ أن جملة القصر إذا جاءت فى نهاية المعنى الأدبى فإنها تحاول أيضاً تجميع ماقدم الأديب من عناصر معناه، حتى تكون محتوية أيضاً لما تقدم من المعانى .

واقرأ فى هذا الصدد قول حافظ إبراهيم فى حادثة دنشواى :

أيها القائمــــون بالأمر فينا هل نسيتم ولاءنا والودادا

خفضوا جيشكم وناموا هنيئاً وابتغوا صيدكم وجوبوا البلادا[4]

وإذا أعوزتكم ذات طوق بين تلك الربا فصيدوا العبادا[5]

إنما نحن والحمــــام سواء لم تُغادر أطواقُنا الأجيادا[6]

***

(١) شاكى السلاح : حادى السلاح سيما : علامة . السلم : شجر يمتاز عنه الورد برائحته الجميلة .

(٢) تهدى : ترسل ، وقوله : فتحسب الزهر فى الأكمام كل كمى ، من التشبيه المقلوب ، مبالغة فى وجه الشبه .

(٣) نبت ربا وجه الشبه الاستقرار والثبوت . الحزم : الرأى والتدبير ، والحزم (بضمتين) الربط والعقد .

(٤) جوبوا البلاد : اقطعوها .

(٥) ذات طوق : الحمامة التى لها طوق فى عنقها يخالف لونها .

(٦) الأطواق : أغلال الأسر والاستعباد ، والأجياد : الأعناق : جمع (جيد) .

أحسبوا القتل إن ضننتم بعفو   أقصاصاً أردتم أم كيادا
أحسبوا القتل إن ضننتم بعفو   أنفوساً أصبتم أم جمادا
ليت شعري أتلك (محكمة التفتيش) عادت أم عهد « نيرون » عادا[1]
كيف يحلو من القوى التشفى   من ضعيف ألقى إليه القيادا
إنها مُثلةٌ تشفُّ عن الغيـ   ظ ولسنا لغيظكم أندادا
أكرمونا بأرضنا حيث كنتم   إنما يكرم الجوادُ الجوادا

فالأبيات الأربعة الأولى تنتهى بقول شاعر النيل (إنما نحن والحمام سواء) وهذا البيت هو قمة العتاب الساخر من المحتل ، وتلك هى فكرة هذه الأبيات الأربعة والأبيات الأخيرة تنتهى بقوله :

أكرمونا بأرضنا حيث كنتم   إنما يكرم الجواد الجوادا

وهذا البيت هو قمة التصوير لموقف الباطش القوى والضعيف الذليل ، وتلك هى فكرة هذه الأبيات .

ثالثا : من الوجهتين معا : —

نرى أن أسلوب القصر يجب أن يتجاوب جانباه السابقان — اللفظى والمعنوى فى أداء المعنى الجزئى الذى هو جزء من الغرض الأدبى ، وبذلك يكون لأسلوب القصر — باعتباره يؤدى معنى أصيلا — دور هام فى إظهار القدرة على الاقناع العقلى أو الامتاع الوجدانى لمتلقى العمل الأدبى — كما أسلفنا من أمثلة ؛ ذلك أن الأقدمين قد صرحوا بأن مناط الجمال تجاوب اللفظ والمعنى فى أداء العمل الأدبى ، حيث يقول

---

(١) محاكم التفتيش : محاكم ظالمة قاسية لا تعطى الناس فرصة للدفاع عن أنفسهم نيرون : ملك رومانى ظالم أحرق مدينة روما وكان مسروراً بهذا الحريق .

ابن رشيق[1] : « اللفظ جسم ، وروحه المعنى ، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم : يضعف بضعفه ، ويقوى بقوته ، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصاً للشعر — أى نوع الأدب الذى يتحدث عنه — وهجنة عليه ، كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعور وما أشبه ذلك ، من غير أن تذهب الروح ، وكذلك إن ضعف المعنى واختل بعضه كان للفظ من ذلك أوفر حظ ، كالذى يعرض للأجسام من المرض بمرض الأرواح ، ولا تجد معنى يختل إلا من جهة اللفظ ، وجريه على غير الواجب ، قياساً على ما قدمت من أدواء الجسوم والأرواح فإن اختل المعنى كله وفسد بقى اللفظ مواتاً لا فائدة فيه ، وإن كان حسن الطلاوة فى السمع ، كما أن الميت لم ينقص من شخصه شىء فى رأى العين ، إلا أنه لا ينتفع به ولا يفيد فائدة ، وكذلك إن اختل اللفظ جملة وتلاشى لم يصح له معنى ، لأنا لا نجد روحاً فى غير جسم البتة » .

ونحن من هذا المنطلق نرفض أسلوب القصر فى قول أبى القاسم بن هانىء :

أصاخت فقالت : وقْعُ أجْردَ شيظم   وشامتْ فقالت : لمع أبيض مِخْذَم[2]
وما ذُعرتْ إلا لجرس حُليّها   ولا رَمَقَتْ إلا برى فى مخدَّم[3]

ونقول مقالة ابن رشيق فى التعقيب على هذين البيتين[4] : « وليس تحت هذا

---

(١) العمدة جـ ١ / ١٢٤

(٢) أصاخت : أصغت ، أجرد شيظم : الأجرد : الفرس القصير الشعر ، شيظم أى طويل الجسم ، والمراد : الفرس الفتى . شامت : نظرت . أبيض مخذم : سيف قاطع .

(٣) البرى : جمع برة : كل حلقة من سوار القرط أو الخلخال . المخدم : موضع الخلخال .

(٤) العمدة جـ ١ / ١٢٥

كله إلا الفساد، وخلاف المراد، ما الذى يفيدنا أن تكون هذه المنسوب بها لبست حليها، فتوهمته بعد الإصاخة والزمق وَقْعَ فرس أو لمع سيف ؟ » .

كما نقول : إن ألفاظ الشاعر الجزلة المفخمة لاتشع إيحاء بعاطفة الشاعر التى تسيطر عليه، بل تتناقض معها .

إن عاطفة الشاعر هنا هى الطرب والفرح بالمحبوبة التى تترقبه متزينة بحليها وبهجتها ونضارتها، وهذه العاطفة يجب أن يتولد عنها رقة لاقعقعة، وهدوء لاضجيج، ومن ثم كان المعنى فى وادٍ واللفظ فى وادٍ آخر .

والحمد لله أولا وآخراً، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أهم المراجع والفهارس

أهم مصادر البحث ومراجعه

(١) الاتقان فى علوم القرآن : جلال الدين السيوطى، مطبعة مصطفى البابى الحلبى.

(٢) أثر النحاة فى البحث البلاغى : د. عبد القادر حسين ، مطبعة نهضة مصر .

(٣) الاستغناء فى مسائل الاستثناء : شهاب الدين القرافى (تحقيق د. طه محسن) بغداد ١٤٠٢ هـ .

(٤) الأسلوب : د. أحمد الشايب ، مكتبة النهضة المصرية (ط ٧ - ١٩٧٦م) .

(٥) الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة : محمد بن على الجرجانى ت ٧٢٩ هـ (تحقيق د. عبد القادر حسين) ، مطبعة نهضة مصر .

(٦) الأغانى : أبو الفرج الأصفهانى، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب الأولى ١٩٢٧ م ، للمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر .

(٧) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب : ابن السيد البطليوسى ، دار الجيل (بيروت) ١٩٧٣ م .

(٨) الاكسير فى علم التفسير : سليمان بن عبد القوى الطوخى، مكتبة الآداب ١٩٧٧م

(٩) إنما واستعمالاتها فى القرآن الكريم : د. نزيه عبد الحميد السيد فرج ، مطبعة الأمانة ١٩٨٣

(١٠) البحر المحيط : أبو حيان ، مطابع النصر الحديثة بالرياض .

(١١) تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة ، (تحقيق السيد أحمد صقر) ، عيسى البابى الحلبى ط ١ (١٩٥٤ م) .

(١٢) تجريد البنانى على مختصر سعد الدين التفتازانى: ط٣، مطبعة بولاق ١٣١١هـ

(١٣) تفسير التحرير والتنوير : الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، عيسى البابى الحلبى ط (١٩٦٤ م) .

(١٤) تفسير القرآن العظيم : ابن كثير، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.

(١٥) التلويح على التوضيح في أصول الفقه : سعد الدين التفتازاني، مطبعة محمد علي صبيح

(١٦) الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله القرطبي ، دار الشعب .

(١٧) حاشية السيد الشريف على المطول : طبع أحمد كامل ١٣٣٠ هـ

(١٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي

(١٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : د. محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ١ (١٩٧٢ م) ، مطبعة السعادة بمصر .

(٢٠) دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق السيد محمد رشيد رضا ، ط ٤ ، دار المنار ١٣٦٧ هـ

(٢١) دلالات التراكيب : د. محمد أبو موسى ، ط ١ (١٩٧٩م) ، مكتبة وهبة بالقاهرة

(٢٢) ديوان الأعشى الكبير : دار الكتاب اللبناني

(٢٣) ديوان امرىء القيس : دار المعارف

(٢٤) ديوان أبي تمام : دار الكتاب اللبناني

(٢٥) ديوان المتنبي : شرح أبي البقاء العكبري ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، مصطفى البابي الحلبي ١٩٧١ (الطبعة الأخيرة) وشرح ناصف اليازجي (دار القلم — بيروت) .

(٢٦) ديوان الحماسة لأبي تمام ، شرح التبريزي : (دار القلم — بيروت)

(٢٧) زهر الآداب وثمر الألباب : أبو إسحاق الحصري ، تحقيق د. زكي مبارك محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٣ (١٩٥٣) ، المكتبة التجارية .

(٢٨) شروح التلخيص : (الإيضاح للقزويني — مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني مواهب الفتاح لابن يعقوب — عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي — حاشية الدسوقي للدسوقي على مختصر المعاني للسعد) — مطبعة عيسى البابي الحلبي

(٢٩) الشوقيات : المكتبة التجارية

(٣٠) الصاحبي : أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى الحلبي

(٣١) فتح الباري : شرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، طبع دار المعرفة (بيروت) .

(٣٢) مذكرات الشيخ سليمان نوار في الفصل والوصل والقصر : الطبعة الثانية

(٣٣) مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة محمد علي صبيح .

(٣٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : تأليف الشيخ محمد الطنطاوي ، تعليق د. عبد العظيم الشناوي ، د محمد عبد الرحمن الكردي ، مطبعة السعادة

(٣٥) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : فخر الدين الرازي ، مطبعة الآداب والمؤيد بمصر ١٣١٧ هـ

دليل البحث

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

القصر بطريق « إنما » (٧٥ — ١٢١)

رقم الإيداع ٢٦٦٠ / ١٩٨٧

استدراكات لأهم أخطاء الطبع

ص	الخطأ	الصواب
٦	مدخل	مدخل
	قارئه	قارئه
	هدى	هادى
٨	تخصيص شىء بطريق	تخصيص شىء بشىء بطريق
٩	الصقر	القصر
١١	أمر	أم
	قابها	قبلها
١٢	إذا	إذ
	الـكلب	الـكلب
١٤	عبد القاهر	عبد القاهر(١)
٢٢	(صلاة إلا بطهور)	(لا صلاة إلا بطهور)
٩٣	مجامعة طريق العطف الطريق	مجامعة طريق العطف لطريق
١١١	تذكرة	تذكر
١٣٣	والقصود	والقصور
١٥٧	ف (تما)	ف (إنما)